

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

دراسة تحليلية مقارنة لإدارة المخاطر بين البنوك التقليدية
والبنوك الإسلامية

تحت إشراف كل من الأساتذة:

من إعداد الطالب:

الدكتور: حجاوي توفيق (مشرفا)

- محاري صلاح الدين.

الدكتور: العكلي الجيلالي (مساعد المشرف)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2020/10/03

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ العوني محمود رئيسا

الدكتور/ حجاوي توفيق مشرفا

الدكتور / العكلي الجيلالي مساعد المشرف

الدكتور/ لحول عبد القادر مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

تشكر وإهداء

الحمد لله أولاً وأخيراً، أهدي تخرجي هذا وثمرة جهدي وذروة سنام دراستي واجتهادي وفرحتي التي أنتظرها طوال فترتي الدراسية، إلى من تربيته على يديه ومن علمني القيم والمبادئ والأخلاق إلى من لا ينفصل اسمي عن اسمه أبداً وإلى مصدر الدعم والعطاء وينبوع الأمل " أبي الغالي " حفظه الله وأدامه الله تاج على رأسي دائماً وأبداً، وإلى الصدر الدافئ الحنون إلى من لا تذكرني إلا بالدعاء في لياليها ونهارها إلى تلك التي تستقبلني بابتسامة وتودعني بدعوة إلى من لا أجد لها كلمات تعبر عنها أو توفيقها حقها " أمي الغالية " أطال الله لنا بعمرها وكتب لها دوام الصحة والعافية، إلى جدي وجدتي (والدا والدتي) حفظهما الله لنا وأطال في عمرها وأمدهما الله بموفور الصحة والهناء، إلى جدي وجدتي (والدا والدي) رحمة الله عليهما وأسكنهما فسيح جنانه، إلى إخوتي وأصدقاء الدرب الذين فقدتهم ومازلت في شوق إليهم " خالد، فؤاد، يوسف، سفيان وأشرف " رحمة الله عليهما وعلى جميع أموات المسلمين، إلى سندي وحزام ظهري وإخوتي وعائلتي الكبيرة، إلى من ساندوني ووقفوا معي، إلى من أعدهم إخوة لي أصدقائي وجميع أحبائي، إلى كل من وقف معي في بحثي هذا، إلى الذي تعب معي ووقف إلى جانبي مؤطري الدكتور " حجاوي توفيق " وكل أساتذتي على مدى سنوات كسبي للعلم والمعرفة.

الملخص:

تعد المخاطر صفة ملازمة للعمل المصرفي حيث تعمل البنوك بمختلف أنواعها على إدارة هذا النوع من المخاطر عبر وضع استراتيجيات خاصة واعتماد تقنيات وأساليب متطورة لمراقبتها وقياسها وتحليلها، بالإضافة إلى التقيد بمعايير الإشراف والرقابة المحلية والدولية.

وتهدف دراستنا هذه إلى تبيان مدى قدرة البنوك الإسلامية على مواجهة المخاطر مقارنة بالبنوك التقليدية، حيث أننا اعتمدنا على تحليل مجموعة من الدراسات تخص هذا الموضوع، وأظهرت النتائج بأن البنوك الإسلامية تتشارك مع البنوك التقليدية في بعض من المخاطر (السيولة، الائتمان، معدل الفائدة، سعر الصرف والتشغيلية، ... إلخ)، وتنفرد بمخاطر تبعا لصيغ التمويل التي تقدمها، كما أن البنوك الإسلامية تدير مخاطرها مستتجة ببعض الأدوات والتقنيات التي تستعملها البنوك التقليدية غير المخالفة للشريعة الإسلامية، ولها تقنيات أخرى تستعملها للتحوط ضد مختلف المخاطر وفق تعاليم شرع الله، ووصلنا إلى نقطة مفادها أن البنوك الإسلامية أكثر مقدرة ومرونة على اجتناب المخاطر كون هدفها الأسمى حماية المال من الضياع خلافا للبنوك التقليدية التي تسعى إلى الربح أولا.

Summary:

Risks are in inherent feature of the banking business, as banks of all kinds work to manage this type of risk by developing special strategies and adopting advanced techniques and methods to monitor, measure and analyze them, in addition to adherence to local and international supervision and control standards.

Our study aims to show the ability of Islamic banks to face risks compared to traditional banks, as we have relied on analyzing a group of studies on this topic, the results showed that Islamic banks share some risks with conventional banks (liquidity, credit, interest rate, exchange rate, operational, ... etc), and they have unique risks depending on the financing formulas they provide, and Islamic banks manage their risks using some tools and techniques. Unlike traditional banks use that do not violate Islamic law, and have other techniques that they use to hedge against various risks in accordance with the teachings of the law of God, and we have reached a point that Islamic banks are more able and flexible to avoid risks as their ultimate goal is to protect money from loss, unlike traditional banks that first seek to Profit.

المقدمة العامة

رقم الصفحة	العنوان
I	إهداء وتشكر
II	الملخص
III	الفهرس
III	قائمة الجداول
III	قائمة الأشكال
أ	المقدمة العامة
أ	مقدمة
ب	تحديد الإشكالية ب
ب	فرضيات البحث ب
ج	ميررات اختيار الموضوع
ج	أهداف الدراسة
د	منهج البحث
د	الدراسات السابقة
هـ	تقسيمات البحث
	الفصل الأول: المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية
2	تمهيد:
3	المبحث الأول: المخاطر في البنوك التقليدية
3	المطلب الأول: تعريف البنوك التقليدية
4	المطلب الثاني: مخاطر البنوك التقليدية
12	المبحث الثاني: المخاطر في البنوك الإسلامية
12	المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية
13	المطلب الثاني: مخاطر البنوك الإسلامية
25	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية
27	تمهيد

28	المبحث الأول: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية
28	المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر المصرفية
29	المطلب الثاني: عمليات إدارة المخاطر في البنوك التقليدية
49	المبحث الثاني: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية
49	المطلب الأول: المراحل والمتطلبات الضرورية لإدارة المخاطر
51	المطلب الثاني: عمليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية
61	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: دراسات متعددة حول إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية
64	تمهيد
65	الدراسة الأولى: إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية
66	الدراسة الثانية: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية
67	الدراسة الثالثة: إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك
69	الدراسة الرابعة: دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة
70	الدراسة الخامسة: إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية
72	الدراسة السادسة: إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية
74	الدراسة السابعة: إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية
79	خلاصة الفصل الثالث
	الخاتمة العامة
80	الخاتمة:
83	نتائج اختبار الفرضيات
84	آفاق الدراسة
85	قائمة المراجع

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
65	نسب مؤشر مخاطر السيولة LR في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.	01
66	نسب مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري.	02
68	نسب مخاطر السيولة في البنك الجزائري الخارجي.	03
70	نسب مخاطر الائتمان في بنوك AGB, ABC Bank وبنك البركة الجزائري خلال الفترة الزمنية (2009-2015).	04
75	قيم ونسب صيغ التمويل في بنك البركة الجزائري سنة 2014.	05
76	نسب التعثر في صيغ التمويل ببنك البركة الجزائري سنة 2014.	06

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
20	مخاطر المضاربة.	01
66	منحنيان بيانان لمخاطر السيولة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية خلال الفترة الزمنية (2010-2015).	02
67	منحنى بياني لمخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري خلال الفترة الزمنية (2010-2015).	03
68	منحنى بياني لمخاطر السيولة في البنك الجزائري الخارجي في الفترة الزمنية (2010-2015).	04
75	دائرة بيانية تمثل نسب صيغ التمويل في بنك البركة الجزائري 2014.	05
77	أعمدة بيانية لنسب التعثر في بنك البركة الجزائري سنة 2014.	06

المقدمة العامة

تعتبر البنوك المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي لأي دولة كانت، باعتبار أن أي عملية تنمية اقتصادية واجتماعية لا بد لها من احتياجات تمويلية واستثمارات تضخ في شرايين مختلف القطاعات الاقتصادية، وتلعب البنوك بنوعها التقليدية والإسلامية هذا الدور عبر الوساطة المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض في الموارد المالية سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات حكومية وخاصة أو هيئات ومؤسسات دولية أو استثمارها في الأسواق المالية المحلية والدولية.

فالبنوك التقليدية يقوم نشاطها على أساس نظام سعر الفائدة سواء عند استقطاب أموال المودعين أو عند منح التمويلات للمستثمرين في حين أن البنوك الإسلامية تستمد معاملاتها في مدخلاتها ومخرجاتها تبعا لمقاصد الشريعة الإسلامية الغراء.

وفي مقابل هذا، وفي ظل الانفتاح الاقتصادي و تطور أنشطة البنوك تُعيق هذه الأخيرة صعوبات ومخاطر تهدد صحتها المالية وتحد من ديمومتها وسلامتها وعافية المنظومة المصرفية ككل، إن لم تُحتوى مخاطرها جيدا عبر توكي الحيلة والحذر في التعاملات التي تقوم بها وإدراجها بشكل فعال من خلال رصد المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها.

فالبنوك التقليدية وبحكم أسبقيتها في الجهاز المصرفي تمتلك ومتاحا لها عدة أدوات وتقنيات تستعملها في الحد والتخفيف من المخاطر وإبقائها في حدودها الدنيا، في حين أن البنوك الإسلامية تعتبر حديثة الانضمام للجهاز المصرفي مقارنة بالبنوك التقليدية فإنها تسعى لمنافستها وجذب العملاء لها، ويتحقق مبتغاها هذا عبر استحداث أساليب وطرق تحوطية تختلف عن نماذج البنوك التقليدية، باعتبار أنها تعترضها مخاطر تشترك فيها مع هذه الأخيرة وأخرى تنفرد بها نتيجة النهج المتبع لأداء نشاطها وفقا للشريعة الإسلامية.

والجزائر كونها دولة مسلمة لجأت مؤخرا إلى تحديث وتقوية جهازها المصرفي وتنويعه عبر السماح للبنوك العمومية بفتح نوافذ إسلامية بها وتهيئة الإطار القانوني والإداري والمالي والمحاسبي بما يتماشى مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وهذا بعدما كانت الخدمات المالية الإسلامية المقدمة مقتصرة فقط على بنكي البركة والسلام، وتسعى بدورها لإنجاح الصيرفة الإسلامية و يرتبط مدى نجاحها بكيفية مواجهة مختلف المخاطر التي ستعرض لها.

ليبقى الإشكال المطروح لهذه الدراسة هو: **كيف تتم إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية؟ وأي البنوك أكثر مقدرة ومرونة على التصدي للمخاطر؟**

المقدمة العامة

وللإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية الآتية والتي ستساهم في توضيح معظم جوانبها:

- 1 - ما هي أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية؟ وما هي العوامل والأسباب المؤدية لها؟
- 2 - كيف يمكن إدارة وتجنب المخاطر في كلا البنوك التقليدية والإسلامية نظريا وتطبيقيا؟
- 3 - ما هي أوجه التشابه والاختلاف في إدارة المخاطر بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية؟

فرضيات البحث:

و لمعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية ومحاولة منا لفهم الموضوع والإحاطة بجوانبه فإننا سننطلق من الفرضيات التالية:

- 1 - إن طبيعة نشاط البنوك تعرضها لمخاطر ألزمتها الخضوع إلى رقابة فعالة.
- 2 - تتعرض البنوك سواءً كانت تقليدية أو إسلامية لمخاطر إلا أن الاختلاف يكمن في أن درجة وحساسية المخاطرة لدى البنوك الإسلامية أعلى من نظيرتها لدى البنوك التقليدية لوجود ضمانات على القروض لهذه الأخيرة.
- 3 - تمتلك البنوك التقليدية تقنيات عديدة وأدوات حديثة كالمشتقات المالية بصورة كبيرة لإدارة مخاطرها والتخفيف من الآثار السلبية لها.
- 4 - البنوك الإسلامية أكثر مقدرة ومرونة في إدارة مخاطرها لتقيدها والتزامها بالضوابط الشرعية ومبادئ الشريعة الإسلامية ولارتباطها الوثيق بالجانب الروحي خلافا للبنوك التقليدية الربوية غير الملتزمة بما أمرنا به ربنا ورسوله الكريم من خلال قوله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذرُوا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين ۝ فإن لم تفعلوا فأنذونا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ۝" سورة البقرة (278-279)، وهذا يعد وعيدا عظيما من الله للذين يتعاملون بالربا، وبما أن البنوك التقليدية تتعامل بالفائدة أخذا وعطاءً فلن تفلح وستكون عرضة للمخاطر أكثر من البنوك الإسلامية.

المقدمة العامة

مبررات اختيار الموضوع:

- بحكم تخصصي في هذا المجال " مالية وبنوك " ورغبة مني الإلمام بأهم العراقيل التي قد تواجه البنوك والدور الكبير الذي تتميز به إدارة المخاطر كأداة فعالة للتخفيض من الخسائر التي تتحملها البنوك.
- دوافع ذاتية لمحاولة فهم موضوع إدارة المخاطر البنكية في البنوك التقليدية بصفة عامة والمالية منها بصفة خاصة لارتباط عنوان البحث بموضوع مقياس الدكتوراه في تخصصي بجامعة (إدارة المخاطر المالية البنكية).
- إثبات أن من يلتزم بكلام الله تعالى ورسوله الكريم ويطبق ما أوتمر به سيتغلب على مختلف الصعاب وهذا ما تدعو إليه البنوك الإسلامية وإحدى أسباب نشوئها.
- حداثة موضوع إدارة المخاطر في الوقت الراهن وتزايد أهمية الأبحاث حوله في معظم البلدان وفي المؤتمرات الدولية والملتقيات العلمية.
- أغلب الدراسات كانت تبحث عن معرفة وتحديد مخاطر كل بنك على حدى.
- واقع البنوك الإسلامية في ظل التحديات الراهنة وكيفية تجاوز الصعاب والمخاطر.

أهداف الدراسة:

- نههدف من خلال هذا البحث تحقيق وبلوغ الأهداف الأساسية التالية:
- استعراض مختلف المخاطر المصرفية وكيفية إدارتها وطرق قياسها في البنوك التقليدية.
- معرفة ومناقشة طبيعة المخاطر المصرفية التي تواجهها البنوك الإسلامية، ومدى درجة اختلافها مع غيرها من البنوك التقليدية.
- تسليط الضوء على الآثار المترتبة لهذه المخاطر على نشاط البنوك الإسلامية وكيفية الحد منها وإدارتها.
- التحقيق من صحة الفرضيات المقدمة وكذا إثراء المعرفة العلمية.
- إبراز أهمية إدارة المخاطر في التقليل من المخاطر التي تعصف بالجهاز المصرفي.
- إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها كافة البنوك.

المقدمة العامة

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يناسب طبيعة موضوع الدراسة في جانبه النظري فهو يمكننا من جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشكلة وتحليلها والتعرف على الوسائل والأدوات والتقنيات والضوابط اللازمة لإدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وللإجابة أيضا عن التساؤلات الفرعية.

وعلى المنهج المقارن سواءً في جانبه النظري عند التعرض للمخاطر في كلا البنكين التقليدي والإسلامي ومقارنتهما مع بعضهما وكذا عند كيفية إدارة المخاطر فيهما ولاختبار الفرضيات المقدمة.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات المتعلقة بالتحوط وإدارة المخاطر في البنوك سواءً منها التقليدية أو الإسلامية قد عرفت تطورا ملحوظا خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية 2008 " أزمة الرهن العقاري"، وسنقوم فيما يلي بالإشارة إلى بعض الدراسات والأبحاث السابقة و القريبة من بحثنا هذا :

1 - سامي بن ابراهيم السويلم، " التحوط في التمويل الإسلامي"، ورقة مناسبات، رقم 10، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2007.

في هذه الدراسة حاول الباحث رسم معالم المنهج الإسلامي اتجاه المخاطر، والأدوات الإسلامية الملائمة لهذا المنهج، وما تمتاز به مقارنة بالأدوات التقليدية، خاصة المشتقات المالية. إذ خلص الباحث في دراسته إلى صيغ التحوط الإسلامية وهي:

- التحوط الاقتصادي ويشمل: التنويع، المواءمة بين الأصول والخصوم، التحوط الحركي، التحوط الطبيعي، وتستخدم هذه الأدوات للتحوط من المخاطر العامة.

- التحوط التعاوني (التحوط الثنائي)، ويستخدم للتحوط من المخاطر العامة ومخاطر العائد.

- التحوط التعاقدني (البيع لطرف ثالث، تنويع الثمن الآجل، المرابحة لإدارة المخاطر، ... إلخ)، وتستخدم هذه الصيغ لإدارة الكثير من المخاطر، كالمخاطر الأخلاقية، مخاطر رأس المال، مخاطر السيولة، مخاطر العملات، مخاطر العائد.

المقدمة العامة

2 - سمير آيت عكاش، مذكرة ماجستير بعنوان " تسيير مخاطر القرض في البنوك الجزائرية" (دراسة حالة البنك الجزائري)، جامعة سعد دحلب البليدة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الجزائرية، وتحديد أوزان ترجيحيه لها، وذلك لغرض صياغة إطار مقترح يمكن من خلاله قياس تلك المخاطر وفق أسس عادلة وواقعية لكافة المنشآت طالبة الائتمان، وبالتالي تأصيل المعايير والقواعد التي تبنى عليها تلك العمليات بما يحقق مبدأ النفعية نحو خدمة الأهداف المصرفية لدى اتخاذها قرار منح الائتمان.

تقسيمات البحث :

بما أن موضوع دراستنا هو موضوع مقارنة، ارتأيت تقسيمه إلى مقدمة عامة و 03 فصول منها فصلين نظريين وفصل تطبيقي، وخاتمة، تضمنت هذه الفصول ما يلي:

- الفصل الأول قُدّم تحت عنوان "الخطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية" والذي تناولناه من خلال بحثين، ففي المبحث الأول قدمنا تعريفا شاملا للبنوك التقليدية و المخاطر التي تتعرض لها هذا الصنف من البنوك، أما في المبحث الثاني فتطرقتنا من خلاله لتعريف البنوك الإسلامية وللمخاطر التي تصيب هذه البنوك.

- أما الفصل الثاني والذي جاء بعنوان "إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية" فقد قسمناه هو الآخر لمبحثين، تناولنا في المبحث الأول تعريفا لإدارة للمخاطر المصرفية وكيفية إدارتها، أما المبحث الثاني فتضمن المتطلبات الضرورية لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية وطرق التحوط منها.

- أما في الفصل التطبيقي فقد استعنى بسبع دراسات والتي تتنوع بين مقالات علمية ومذكرات قصد إعطاء بحثنا هذا صبغة عملية وعدم الاكتفاء فقط بالجانب النظري.

الفصل الأول

تمهيد:

تعد البنوك هي المحرك الرئيسي والأساسي لاقتصاد أي دولة كانت سواء كانت هذه البنوك تقليدية أو إسلامية، حيث يرتبط سلامة الاقتصاد القومي لأي بلد ما بمدى سلامة جهازها المصرفي، أي أن هناك علاقة طردية وموجبة بينهما، لكنها تتعرض إلى جملة من المخاطر تحد من نموها وتوسعها وكذا الحفاظ على ديمومتها وبالتالي ديمومة اقتصاد البلد الذي تموله، وتختلف المخاطر في البنوك التقليدية عن نظيرتها في البنوك الإسلامية باعتبار أن هذه الأخيرة تخضع لضوابط الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها وبالتالي قد تتعرض لمخاطر غير تلك التي ستعرض لها البنوك التقليدية.

لذا أوجب علينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين عبر دراسة شاملة ومتساوية لجميع المخاطر التي تتعرض لها المصارف التقليدية والإسلامية ومقارنتهما واللذان سيكونان كآلاتي:

المبحث الأول: المخاطر في البنوك التقليدية

المبحث الثاني: المخاطر في البنوك الإسلامية

الفصل الأول: المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

المبحث الأول: المخاطر في البنوك التقليدية

يعتبر الخطر من أهم المشاكل الحيوية التي تؤثر على البنوك تأثيرا فعالا، لذا من المهم في مبحثنا هذا أن نعرض على الأنواع المختلفة للمخاطر التي تحيط بالبنوك التقليدية، وهذا بعد أن نقدم تعريفا شاملا لها.

المطلب الأول: تعريف البنوك التقليدية

وردت عدة تعاريف للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة، فمن وجهة نظر الكلاسيكية يمكن أن نقول على أن البنك هو " مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء. المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتتميته والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما". (الصيرفي، 2007)

أما من الزاوية الحديثة فيمكن النظر إلى البنك على أنه " مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطط التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي و تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية و تجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي". (الباقي، 2016)

كما قد ينظر إلى البنك التجاري على اعتبار أنه: مؤسسة ائتمانية غير متخصصة في تمويل نشاط معين، تتلقى الودائع وتهدف إلى تحقيق الأرباح بأقل مخاطر مقبولة من خلال:

- تقديم الخدمات المصرفية.

- ما تخلقه من نفود الودائع (القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمؤسسات).

بذلك فإن البنك التجاري هو أحد المؤسسات المالية الإيداعية التي تستهدف الحصول على الربح والذي يتمثل في الفرق بين تكلفة الحصول على الودائع و كافة مصادر الأموال الأخرى كالقروض والمتحصل عليها، وبين العوائد التي يتسلمونها على استثماراتهم سواء في:

- محفظة القروض والتسهيلات.

- محفظة الأوراق المالية.

- حقوق الملكية والتمثلة في :

- رأس المال.

- الأرباح المحتجزة.

الفصل الأول: المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

- الاحتياطات. (خليل، 1981)

ويمكن أيضا إعطاء تعريف آخر للبنك التجاري على النحو الآتي: " هو تلك المؤسسة المالية التي تتعامل في الديون، تلك الديون (الودائع المصرفية) التي تكون مقبولة على نطاق كبير في سداد ديون الأفراد الآخرين ، فهو المؤسسة التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية ومبادلة الودائع المصرفية بالنقود الحاضرة. كما أن البنك التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات و بالسندات الحكومية وبالتهذات المضمونة من المؤسسات التجارية وهكذا. (جودة، 2000)

وعليه يمكن القول على أن البنك التجاري هو المنشأة التي تقبل ديونها في تسوية الديون بين أفراد ومؤسسات المجتمع، وتتمثل ديون البنك بالودائع المودعة لديه من قبل الأفراد.

المطلب الثاني: مخاطر البنوك التقليدية

الفرع الأول : تعريف مخاطر البنوك التقليدية

لكل بنك ما درجة معينة من المخاطر، تختلف باختلاف نشاطه الرئيسي، حيث تنشأ هذه المخاطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة و المحصلة النهائية غير معروفة. (الصد، 2019)

ويمكن تعريف المخاطر المصرفية على أنها الانحراف عن ما هو متوقع مستقبلاً، وهي تتفق في كونه مرادفاً مع حالة اللا تأكد وعدم اليقين في المستقبل بسبب تغيرات حالة الطبيعة (قندوز، 2020)، كما تعرف بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين. (الريبي، 2012)

ويعرفها جويل بسيس بأنها" تمثل الآثار غير المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد وأن قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير المواتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية". (لطرش، 2005)

الفرع الثاني: مخاطر البنوك التقليدية

أولاً: المخاطر المالية

مخاطر الائتمان:

يمكن تعريف مخاطر الائتمان المصرفي بأنها" خسارة محتملة يتضرر من جرائها المؤمن و لا يواجهها المدين، لذلك فهي تصيب مانح الائتمان، و لا تتعلق بعملية تقديم الائتمان فحسب، بل تستمر

الفصل الأول: المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

حتى إنهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه و يكون السبب الرئيسي فيها المدين بسبب عدم التزامه أو استطاعته أو قيامه برد أصل القرض وفوائده" (عزيزة، 2011).

وهناك عدة صور لمخاطر الائتمان والتي يمكن أن نحددها فيما يلي: (الألفي، 1997)

أ - المخاطر المتعلقة بالعميل وبالقطاع الذي ينتمي إليه:

وتنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ووضعه المالي وبالقطاع الذي ينتمي إليه لأن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر لاختلاف أساليب التشغيل والإنتاج لوحدة هذا القطاع.

ب - المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله :

إن هذا الخطر مرتبط بالعملية المراد تمويلها وكذا مدتها، مبلغها ومدى توفر شروط نجاح إتمام مثل هذه العملية مهما كانت طبيعتها.

ت - المخاطر المتعلقة بالظروف العامة :

وتحدث نتيجة الظروف الاقتصادية والتطورات السياسية و الاجتماعية و غيرها، وهذه المخاطر من الصعب عادة التنبؤ بها والتحكم فيها وأخذ الاحتياطات الكافية لمواجهتها.

ث - المخاطر المتصلة بأخطاء البنك :

البنوك كثيرا ما تقع ضحية أخطائها هي وليست فقط أخطاء الغير، وبالتالي تمثل مشكلة الديون المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته. نذكر على سبيل الأخطاء (عدم أخذ الضمانات الشخصية و العينية الكافية التي يمكن بيعها و تسيلها عند الضرورة، السماح للعميل باستخدام التسهيلات الممنوحة إليه قبل تكملة المستندات والوثائق اللازمة، تخصيص نسبة كبيرة من القروض لمتعامل واحد،...الخ).

بالإضافة إلى صور المخاطر الائتمانية السابقة و التي حملت في معناها أن البنك والمقترض من نفس البلد فلو افترضنا أن المقترض من بلد مختلف عن بلد البنك فإن هذا الأخير يتعرض لمخاطر يمكن أن نطلق عليها خطر البلد والذي يعني عدم التزام المدين أو المقترض الأجنبي بتسديد القرض لعدم قدرته أو لوجود أزمات سياسية بين البلدين.

المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

الفصل الأول:

مخاطر السيولة:

يعبر عن خطر السيولة بعدم كفاية أرصدة البنك النقدية لمواجهة مسحوبات المودعين من جهة، واحتياجات المقترضين من جهة أخرى.

كما ينظر لمخاطر السيولة على أنها الاختلافات في صافي الدخل و القيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض أو ودائع جديدة.

وتسمى مخاطر السيولة بمخاطر تمويل الأنشطة المصرفية التي تتعاضد حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو السحب من الودائع و لا يستطيع التوصل إلى مصادر جديدة للنقدية (خليل، النقود والبنوك، 1981).

وتنشأ مخاطر السيولة لعدة أسباب والتي نذكر منها : (التجارية، 2016)

أ - أسباب تتعلق بمدى صعوبة تسهيل الأصول المتداولة:

ازدياد حالات السحب خاصة المبالغ الكبيرة مما يدفع البنك لتسهيل بعض أصوله بقيمة أقل من قيمتها الدفترية وفاءً بتلك الالتزامات مما يؤثر على الربحية.

ب - أسباب في جانبي نطاق الميزانية:

جانب الالتزامات:

ويقصد به عندما تزيد طلبات سحب المودعين لأرصدهم فقد يضطر حينها البنك على الاقتراض بتكلفة إضافية من البنوك الأخرى أو لإصدار المزيد من الأوراق المالية كالسندات.

جانب الأصول:

حيث أن خدمة خطابات الضمان و الاعتماد التي تتم خارج الميزانية والتي بمجرد قيام العميل بالإقراض بموجبها تظهر في الميزانية فتنشأ مخاطر السيولة والتي تتسبب في دفع البنك للبيع القهري لأصوله بقيمة أقل من قيمتها الواجبة ولهذا لتوفير السيولة.

ت - أسباب تتعلق باختلاف تواريخ الاستحقاق:

ويعنى بها عدم مناسبة تواريخ استحقاق الودائع قصيرة الأجل لتواريخ تحصيل القروض طويلة الأجل المستحقة للبنك.

الفصل الأول: المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

ث - أسباب تتعلق بعدم التوازن بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة.

مخاطر أسعار الفائدة:

فخطر سعر الفائدة في البنوك مرتبط مع القروض و كذا بالأوراق المالية، فارتباطه بالقروض يكون عبر تحويل ديون أو قروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل فهنا البنك سيتعرض لانخفاض أو تدهور فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة، ومن ثم ينخفض الناتج البنكي الصافي بسبب التبديل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية وارتفاع تكلفتها المتوسطة، وتمس مخاطرة سعر الفائدة كل المتعاملين في المصارف سواء كانوا مقرضين أو مقترضين فالمقرض يتحمل خطر انخفاض عوائده إذا انخفضت معدلات الفائدة، أما المقترض فيتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاعها (حماد ط.، 2007).

أما من جانب ارتباط خطر سعر الفائدة بالأوراق المالية فيمكن تعريفه على النحو الآتي: " هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث اختلاف بين معدلات العائد المتوقعة و معدلات العائد الفعلية بسبب حدوث تغير في أسعار الفائدة السوقية خلال المدة الاستثمارية " .

تتعرض الاستثمارات لمخاطر سعر الفائدة بسبب العلاقة العكسية بين أسعار السندات وسعر الفائدة، وتكون السندات طويلة الأجل معرضة لهذه المخاطر أكثر من قصيرة الأجل تبعاً لاحتمالات ارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة في المستقبل. فإذا استخدم البنك إستراتيجية جريئة تستند إلى التوقعات المستقبلية لسعر الفائدة، فإنه يتحمل مخاطر عدم صحة هذه التوقعات والتنبؤات وما ينتج عن ذلك من خسائر، أو إلى تحقيق أرباح عالية في حالة صحة توقعاته، أو أن يتبع إستراتيجية أقل جرأة وذلك بتنوع مدة استحقاق الأوراق المالية بحيث تكون موجوداته منها ذات مخاطر متكافئة أو تقريبا بهدف تقليل مخاطر سعر الفائدة إلى الحد الأدنى (الحليم، 2013).

مخاطر أسعار الصرف:

يعرف خطر سعر الصرف على أنه ذلك التغير الذي يحدث في نتائج المؤسسة بسبب التقلبات في أسعار

صرف العملات الصعبة مقارنة بعملة الحساب أو العملة المرجعية (C.Hull, 2012) .

يمكن كذلك تعريف مخاطر سعر الصرف، على أنها " هي المخاطر الحالية والمستقبلية والتي قد تتأثر بها إيرادات البنك، ورأسماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف". (الكراسنة، 2006)

فكل مؤسسة تقوم بعمليات الإقراض و الاقتراض بعملات صعبة أجنبية، معرضة إلى خطر صرف.

الفصل الأول: المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

فالمؤسسة المقترضة، تجد نفسها مجبرة على تسديد رأس المال أكبر من المبلغ المقترض في حالة ارتفاع سعر صرف العملة التي حرر بها عقد القرض.

نفس الشيء، المؤسسة المقرضة تخشى انخفاض سعر صرف العملة التي تم بها تحرير عقد الإقراض، الذي يؤدي إلى انخفاض رأس المال الذي سوف يسدده المقترض. (رجم، 2017)

و يحدث هذا الخطر كذلك بسبب السياسات أو الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية والتي من شأنها التأثير على القيم الحقيقية للقروض الممنوحة كإجراء تخفيض قيمة العملة الذي يمثل خطراً نقدياً بالنسبة للبنك، ويمكن أن نميز وضعية البنك إزاء المخاطرة والتي يمكن أن تكون وضعية قصيرة أو وضعية طويلة: (صندوق النقد العربي، 2003)

أ - وضعية قصيرة: عندما تكون الأصول التي يملكها البنك بمعدلات ثابتة أقل من الخصوم بمعدلات ثابتة وفي هذه الحالة:

- وضعية ملائمة: عند ارتفاع معدل الفائدة.

- وضعية غير ملائمة: عند انخفاض معدل الفائدة.

ب - وضعية طويلة: عندما تكون الأصول التي يملكها البنك بمعدلات ثابتة أكبر من الخصوم بمعدلات ثابتة وفي هذه الحالة:

- وضعية ملائمة: عند انخفاض معدل الفائدة.

- وضعية غير ملائمة: عند ارتفاع معدل الفائدة.

مخاطر التضخم:

يقصد بخطر التضخم احتمال حدوث انخفاض في القوة الشرائية للمبلغ المستثمر نتيجة وجود تضخم في اقتصاد البلد، وتعد أكثر الأدوات عرضة لهذه المخاطر هي الأوراق المالية طويلة الأجل، بالإضافة إلى أن هذا الخطر يمكن أن يشمل القروض إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة بنسب تزيد عن معدلات الفائدة على القروض الممنوحة (الأفندي، 2009).

الفصل الأول: المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

مخاطر عدم اليسر: (علي ع، 2004)

تنشأ حالة عدم اليسر في البنوك عندما لا تستطيع تغطية خسائرها من رأسمالها المتمثل بحقوق الملكية. إن كفاية رأس المال بالنسبة للبنك تعتبر من أهم الأمور التي تهتم بها السلطات الرقابية والتي تقاس عادة بنسبة رأس المال حيث:

$$\text{نسبة رأس المال} = (\text{حقوق الملكية} / \text{مجموع الأصول}) * 100\%$$

فارتفاع نسبة رأس المال دليل على وجود رأس مال كبير لتغطية الخسائر في قيمة الأصول مما يعني حماية أكبر للمودعين، ولكن الزيادة والنقصان في نسبة رأس المال له تأثير مباشر على الربحية أو نسبة العوائد للمالكين.

لذا من الضروري الموازنة بين حماية أموال المودعين والملاك والمعادلة الرياضية الآتية ستوضح أكثر:

ROE: العائد على رأس المال.

ROA : العائد على الأصول.

Prof: الأرباح.

Eq: حقوق الملكية.

AST: الأصول.

ويعرف العائد على رأس المال كما يلي:

$$\text{ROA} = \text{Prof} / \text{Eq}.$$

بإدخال AST في مقام المعادلة 1 ستصبح:

$$\text{ROE} = 1 / (\text{Prof} / \text{AST})$$

ويعرف العائد على الأصول ب:

$$\text{ROA} = \text{Prof} / \text{AST}.$$

من خلال المعادلة (2) نستنتج ما يلي:

1- ارتفاع نسبة رأس المال بهدف حماية أموال المودعين تؤدي إلى انخفاض العائد للمالكين.

الفصل الأول: المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

2- إن فرض نسبة أعلى لرأس المال على البنوك قد يتطلب أحد الأمور التالية:

- زيادة الأرباح المحتجزة أي تخفيض الأرباح الموزعة على المالكين.

- إصدار وبيع أسهم جديدة من قبل البنك لغرض تراكم رأس المال.

- اندماج البنوك الصغيرة ببنوك أكبر منها تتمتع بنسبة عالية من رأس المال.

ثانياً: المخاطر غير المالية

المخاطر الإستراتيجية:

الخطر الاستراتيجي هو التأثير الحالي والمحتمل على الأرباح أو رأس المال الناجم عن القرارات التجارية الضارة أو تنفيذ قرارات غير سليمة أو عدم الاستجابة للمتغيرات الصناعية، وتعد هذه المخاطر من أهم المخاطر التي تصاحب عمليات الصيرفة الإلكترونية، وترتبط أساساً بالقرارات والسياسات التي تتخذها الإدارة العليا للبنك.

إذ تختلف عن المخاطر الأخرى في كونها أكثر عمومية واتساعاً، كما أنها ذات تأثير على كافة أنواع المخاطر الأخرى.

وينشأ الخطر الاستراتيجي من عدم انسجام الأهداف الإستراتيجية للبنك مع الاستراتيجيات التي تم تطويرها والموارد التي تم توظيفها. (الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، 2006)

مخاطر التشغيل:

تنشأ مخاطر التشغيل نتيجة الأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث، وهي مخاطر الخسارة المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية، وتعود العوامل الداخلية إلى عدم كفاية التجهيزات أو الأفراد أو التقنية، وإما إلى قصور أي منها.

وبينما تكون المخاطر البشرية بسبب عدم الأهلية، فإن المخاطر الفنية قد تكون من الأعطال التي تطال أجهزة الاتصالات والحاسب الآلي، أما مخاطر العمليات قد تحدث لأسباب عديدة منها أخطاء مواصفات النماذج، وعدم الدقة في تنفيذ العمليات، والخروج عن الحدود الموضوعية للسيطرة على التشغيل.

ونظراً للمشكلات التي تنتج من عدم الدقة في العمل، وفي حفظ السجلات، وتوقف الأنظمة، وعدم الالتزام بالضوابط الرقابية، هناك احتمال أن تكون تكاليف التشغيل أكثر من التكاليف التقديرية لها، الأمر الذي

الفصل الأول: المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

سيؤثر سلباً على الإيرادات. (الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، 2006)

المخاطر القانونية:

تتشأ هذه المخاطر بسبب زيادة التزامات البنك نتيجة للقوانين والتشريعات السيادية الحكومية، كزيادة النسبة القانونية من الاحتياطي الإلزامي إلى رأس المال أو فرض شروط تؤدي إلى تخفيض قيمة الموجودات المصرفية بسبب التشريعات، كالزام البنك بالمساهمة في التكافل الاجتماعي.

وتتحقق هذه المخاطر أيضاً في حالة عدم الالتزام بالقواعد والتعليمات والقوانين واللوائح أو عند سلوك ممارسات غير سليمة، أو من تعرض البنك لالتزامات عاجلة غير متوقعة، وكذا في حالة عدم دقة المتطلبات القانونية عند حدوث كل ذلك أو عدم كفاية المستندات القانونية اللازمة. وحتى يمكن درء تلك المخاطر فإنه يتوجب على البنك التأكد من التقارير التي تعدها إدارة الالتزام عن مدى التزام إدارات البنك بالتعليمات والقوانين كما يجب التأكد دورياً من تطابق المستندات وكذا العقود التي يبرمها البنك مع الغير مع تعليمات البنك وسياسته. (الكراسنة، الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان لدى البنوك، 2013)

مخاطر السمعة:

تتشأ هذه المخاطر نتيجة الفشل في التشغيل السليم للمصرف بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك، فالسمعة عامل مهم لأي مصرف، حيث أن طبيعة الأنشطة التي تؤديها المصارف تعتمد على السمعة الحسنة للمودعين والعملاء.

ويقصد بها احتمال انخفاض إيرادات البنك أو قاعدة عملائه نتيجة عدت تقيد البنك بالأنظمة والقوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية من وقت لآخر، حيث يلحق هذا النوع من المخاطر ضرراً كبيراً بالمصرف، باعتبار أن طبيعة عمله تتطلب الحفاظ على ثقة المودعين والمقرضين وبصفة عامة على السوق، وما يزيد من خطورة هذه المخاطر أنها غير قابلة للقياس الرياضي، مما يزيد من صعوبة تقديرها، واتخاذ الإجراءات الفاعلة نحوها، ويرجع سبب هذا النوع من المخاطر الدواعي التالية:

- تصرفات الموظفين أو المسؤولين في البنك غير المسؤولة أو ضعف في أنظمة السرية بالمصرف.

- ترويج الإشاعات السلبية عن البنك ونشاطه.

- عدم نجاح البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر البنكية المتوقعة.

- عدم كفاءة أنظمة البنك أو منتجاته مما يتسبب في ردود أفعال سلبية واسعة.

- عدم تقديم خدمات للعملاء حسب التوقعات بالإضافة إلى عدم إعطائهم بيانات كافية عن كيفية استخدام المنتج أو خطوات حل المشاكل.

- تصرفات الموظفين أو المسؤولين أو ضعف في أنظمة السرية بالمصرف.

- ضعف أو غياب هيئات الرقابة المصرفية. (الكراسنة، الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان لدى البنوك، (2013)

المبحث الثاني: المخاطر في البنوك الإسلامية

لكل بنك درجة معينة من المخاطر تختلف باختلاف نشاطه الرئيسي، فالبنوك الإسلامية تعمل في إطار الشريعة الإسلامية تقوم على أساس نبذ التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، لذا سنقوم في هذا المبحث بتقديم تعريف واضح وشافي للبنوك التقليدية ولمختلف المخاطر التي تتعرض لها.

المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية

يعرف المصرف الإسلامي على أنه "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي".

ويعرف أيضاً على أنه "مؤسسة مالية مصرفية تقبل الأموال وفقاً لقاعدتي "الخارج بالضمان" و "الغرم بالغنم" وتوظيفها في وجوه التجارة والاستثمار طبقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية و أحكامها التفصيلية". (القري، 2020)

كما يمكن تعريف البنك الإسلامي على أنه "مؤسسة بنكية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً و عطاءً (قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، 2008).

فالبنوك الإسلامية هي أجهزة تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية، وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة المال في المجتمع، وهي أجهزة تنمية اجتماعية مالية؛ من حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في تيسير المعاملات، وتنمية من حيث أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع، وتستهدف تحقيق التنمية فيه، وتقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل، بما يحقق النفع للمجتمع، واجتماعية من حيث أنها تقصد في عملها وممارستها إلى التنمية الذاتية للأفراد، وتدريبهم على ترشيد الإنفاق، وعلى الادخار ومعاونتهم في تنمية أموالهم، بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة، هذا فضلاً عن الإسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء

الفصل الأول: المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

الزكاة وجمعها و إنفاقها في مصارفها الشرعية. وكذا تسعى لتحقيق الربح لحملة أسهمها، وتكتسب وصف (الإسلامي)؛ لأنها تقتصر في عملها على الحلال دون الحرام، وهي تستحق هذا الوصف بلا تردد (غربي، 2018).

و باختصار نعني بالبنوك في النظام الإسلامي المؤسسات المالية التي تقوم بعمليات الصيرفة واستثمار الأموال بما يتفق و أحكام الشريعة الإسلامية الغراء (ناصر، 2015).

المطلب الثاني: مخاطر البنوك الإسلامية

الفرع الأول: التعريف الفقهي للمخاطر

لا يختلف تعريف الخطر في البنك التقليدي عن نظيره في البنك الإسلامي لكنه يختلف شرعياً، حيث قال الإمام الشافعي (رحمة الله عليه): "إذا قال الرجل للرجل ما قضى لك به القاضي على فلان، أو شهد لك به عليه شهود، أو ما أشبه هذا فأنا ضامن له لم يكن ضامناً لشيء من قبل أنه قد يقضى له و لا يقضى له ويشهد له ولا يشهد له فلا يلزمه شيء مما شهد له بوجوه فلما كان هذا هكذا لم يكن هذا ضامناً وإنما يلزم الضمان بما عرفه الضامن فأما لم يعرفه فهو من المخاطرة" (النجدي، 2010).

وكذلك تحدث ابن القيم (رحمه الله) عن المخاطر فقال: "والمخاطرة مخاطرتان: مخاطرة التجارة، وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعهها ويبرح ويتوكل على الله في ذلك. والخطر الثاني: الميسر الذي يتضمن أكل المال بالباطل، فهذا الذي حرمه الله تعالى ورسوله، ومن هذا النوع يكون أحدهما قد قمر الآخر، وظلمه، ويتظلم أحدهما من الآخر بخلاف التاجر الذي قد اشترى السلعة، ثم بعد هذا نقص من سعرها، فهذا من الله سبحانه ليس لأحد فيه حيلة، و لا يتظلم مثل هذا البائع" (بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، 2016).

و الخطر غير مرغوب في الشريعة الإسلامية، لأنه يعرض الثروة للخسارة والضياع، وهو ما يتنافى مع مقاصد الشريعة من حفظ المال وتنميته، بل قد القرافي (رحمه الله) أن الضمان، وهو من أبرز صور حفظ المال، مقصود للعقلاء (صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، 2009).

وكما قلنا سابقاً ليس من مقاصد الشريعة الإسلامية تعريض المال للخطر، وإنما هي تشترط الضمان في الربح، والضمان هنا يعني تحمل مسؤولية المال، وهي مسؤولية تابعة للملكية وليست منفصلة عنها، فاشتراط الضمان اشتراط لتحمل المسؤولية الناتجة عن الملكية، وهو ما دل عليه قوله عليه الصلاة والسلام: (الخراج بالضمان)، فالمسؤولية هي المقصودة، لأنها تحقق التوازن بين الحقوق والواجبات وتوجه الحوافز لتحقيق القيمة المضافة في النشاط الاقتصادي، لكن ليس المقصود هو التعرض للمخاطرة،

الفصل الأول: المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

فالمخاطر هنا تابعة للقطاع الحقيقي المنتج لأنها تابعة للملكية، وليست مستقلة بحيث تصبح هدفا في حد ذاتها. أما الضمان المستقل عن الملكية فلا تجوز المعاوضة عليه، لأنه غرر بإجماع الفقهاء (محمد، 2008).

الفرع الثاني: مخاطر البنوك الإسلامية

أولاً: المخاطر العامة

مخاطر الائتمان:

تعرف المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية بأنها المخاطر التي تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقوداً (السلم، الاستتصاع،...)، أو أن يسلم أصولاً (مرابحة...)، قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود، مما يعرضه لخسارة محتملة. أما في حالة المشاركة في الأرباح (مضاربة، مشاركة...) فإن مخاطر الائتمان تأتي في عدم قيام الشريك بسداد نصيب المصرف عند حلول أجله. وانطلاقاً مما سبق فإن المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية تأخذ واحدة من الأشكال التالية:

أ - مخاطر مرتبطة بالعميل: وتتمثل في مخاطر السمعة الشخصية للعميل وفقدته أهليته في الاستمرار مع البنك، مخاطر تدهور المركز المالي للعميل أو إفلاسه، مخاطر القدرة الإنتاجية للعميل ومخاطر عدم حرص العميل على الوفاء بالتزاماته.

ب - مخاطر مرتبطة بالبنك مانح الائتمان: وهي مخاطر العقود الناتجة عن وجود ثغرات في العقود الائتمانية، مخاطر قلة خبرات موظفي البنك ومخاطر السياسة الائتمانية للبنك.

ج - مخاطر البيئة الائتمانية: وهي المخاطر التي تسري على البنك والتي لا يمكن التحكم فيها وهي:

(وفاء، المخاطر السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، المخاطر القانونية والتشريعية ومخاطر الغير.

(2017)

مخاطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية عن عدم قدرة البنوك على تلبية التزاماتها اتجاه الغير أو تمويل زيادة الأصول وهو ما يؤثر سلباً على ربحية البنك الإسلامي، وخاصة عند تعذر تسهيل أصوله بتكلفة مقبولة ويمكن تلخيص أهم مخاطر السيولة التي تواجه البنوك الإسلامية فيما يلي:

الفصل الأول: المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

- ضعف تخطيط السيولة في البنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

- تساهم بعض العوامل الخارجية كالركود الاقتصادي والأزمات في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.

- بالإضافة إلى عدم وجود سيولة في السوق الثانوي الإسلامي و عدم وجود أدوات قصيرة الأجل لاستثمار فائض السيولة.

- عدم وجود تسهيلات خاصة للمقرض الأخير .

- محدودية إمكانيات السوق المصرفية بين البنوك الإسلامية.

- القيود الشرعية على بيع الديون والتي تمثل جزء كبير من أصول البنوك الإسلامية.

- البطء في تطوير أدوات مالية إسلامية لصعوبة تعبئة الموارد المالية في الأسواق في زمن قصير (بوعبدلي و طبي، إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية، 2015).

ونجد أن البنوك التقليدية قد طورت أدواتها بحيث تقوم باستخدام الأموال المتاحة لها، مراعية توافق الآجال بين مُدَد الودائع و مُدَد القروض، وسهل عليها هذه المهمة أن علاقتها بمستخدمي الأموال علاقة دائن بمدين لأجل محدد وبالرغم من هذه السهولة في الترتيب إلا أنها كثيرا ما تقع في أزمات سيولة ناتجة عن استثمار الودائع قصيرة الأجل في القروض طويلة الأجل (النجدي، 2010).

وتختلف البنوك الإسلامية عن مثيلاتها في البنوك التقليدية في أنها لا تقدم الأموال في شكل قروض لأجل محددة، بل تقوم بتمويل مشروعات حقيقية يصعب في معظم الأحيان انضباط مواعيد تصفياتها وتحصيل نتائجها ويترتب على ذلك صعوبة إيجاد السيولة اللازمة في الوقت المناسب لرد الودائع عند مواعيد استحقاقها، غير أنها في مقابل ذلك تشكو من توافر السيولة نتيجة تدفق الودائع إليها وضخامة رؤوس أموالها وهذا الوضع لا يمكن أن يصرفنا عن المشكلة الكامنة في طبيعة النظام نفسه، والتي تستلزم إيجاد ضوابط في صيغ الاستثمار التي تستعملها البنوك تكفل توافق الآجال، وتسييل بعض أصول البنك في حالة تعذر توافق الآجال (الكريم و محمد، 2019).

مخاطر السعر المرجعي (مخاطر سعر الفائدة):

قد يبدو أن المصارف الإسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن المتغيرات في سعر الفائدة طالما أنها لا تتعامل به. ولكن التغيرات في سعر الفائدة تحدث بعض المخاطر في إيرادات المؤسسات المالية الإسلامية. فالمصارف الإسلامية تستخدم سعرا مرجعيا لتحديد أسعار أدواتها المالية المختلفة. ففي عقد المرابحة مثلا يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي، وهو في العادة مؤشر ليير*. وطبيعة الأصول ذات الدخل الثابت تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد. وعلى ذلك إن تغير السعر المرجعي فلن يكون بالإمكان تغيير هامش الربح في هذه العقود ذات الدخل الثابت. (قندوز، إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية من الحلول الجزئية إلى التأصيل، 2009)

ولأجل هذا فإن المصارف الإسلامية تواجه المخاطر الناشئة من تحركات سعر الفائدة في السوق المصرفية.

مخاطر أسعار الصرف:

تنشأ هذه المخاطر عند اختلاف أسعار صرف العملات المختلفة، ومن الملاحظ أن هذه المخاطر قد تكون متعلقة بأسباب أو ظروف عامة كانهخفاض في غالبية الأسهم في بلد معين أو ارتفاع صرف عملة معينة مقابل معظم العملات الأخرى أو ارتفاع سعر سلعة معينة أو سلع مرتبطة ببعضها نتيجة لظروف عامة، كما قد تكون مرتبطة بأسباب تتعلق بمنشأة معينة أو سلعة معينة نتيجة تغير في ظروف منشأة أو مؤسسة بعينها أو أحوال جزئية، وما يعرض المصارف الإسلامية لهذا النوع من المخاطر بدرجة مرتفعة عن نظيرتها من البنوك التقليدية، عدم جواز استخدامها للمشتقات المالية، وإن كان بالإمكان استخدام طرق أخرى فعالة. (سهام و فطوم، 2020)

مخاطر السلع:

تنشأ مخاطر أسعار السلع نتيجة احتفاظ المصرف بالسلع لبعض الأسباب، ومن بينها:

- أن يحتفظ المصرف الإسلامي بمخزون السلع بغرض البيع.

- أن يكون لديه مخزونا سلعيا نتيجة دخوله في التمويل بالسلم.

- أن يمتلك عقارات وذهب.

الفصل الأول: المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

- أن يمتلك معدات خاصة لعقود الإجارة التشغيلية.

وتنشأ مخاطر السلع عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو التأجير وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية والقيم السوقية لموجودات محددة حيث يتعرض البنك إلى تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة بالكامل بعد إبرام عقود السلم من خلال فترة الحيابة و إلى التقلب في القيمة المتبقية للموجود المؤجر كما في نهاية مدة التأجير. (الكريم و محمد، 2019)

المخاطر القانونية:

تنشأ هذه المخاطر بسبب وجود اختلاف في طبيعة العقود المالية الإسلامية، فإن هناك مخاطر تواجه البنوك الإسلامية في جانب توثيق هذه العقود وتنفيذها. وكذلك بما أنه لا تتوفر صور نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية المتعددة، فقد طورت البنوك الإسلامية هذه العقود وفق فهمها للتعاليم الشرعية والقوانين المحلية، ووفق احتياجاتها الراهنة.

ثم إن عدم وجود العقود الموحدة إضافة إلى عدم توفر النظم القضائية التي تقرر في القضايا المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الآخر، تزيد من المخاطر القانونية ذات الصلة بالاتفاقيات التعاقدية الإسلامية. (سهام و فطوم، 2020)

مخاطر التشغيل:

تتمثل المخاطر التشغيلية في احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع مما يتسبب في انخفاض عوائد البنك عما هو متوقع مما يتسبب في انخفاض عوائد البنك، وترتبط مخاطر التشغيل عن قرب بأعباء وبعده الأقسام أو الفروع وبعده الموظفين، الأمر الذي ينتج عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية، ومن بين الأسباب المؤدية لذلك:

أ - العمليات الداخلية: وهي الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات الصرف اليومية، والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات كالأخطاء في إدخال المعلومات.

ب - العنصر البشري: وهي التي يتسبب بها الموظفون نتيجة لنقص الكوادر والخبرات والخسائر الناتجة عن سوء التعامل وكل عمليات الاحتيال كالاختلاس. (علي م، 2019)

ثانيا: مخاطر صيغ التمويل الإسلامية

مخاطر التمويل بالمربحة:

تعتبر المربحة من أكثر أساليب التمويل استعمالا لدى المصارف الإسلامية، فجوهرها يتضمن إبرام العقود التي يلتزم بموجبها البائعون بنقل ملكية سلعهم أو حقوقهم العينية بمقابل نقدي يتضمن هامش ربح مقبول شرعا (البعلي، 2017).

تتعرض صيغة هذا التمويل إلى مخاطر يمكن حصرها في نقطتين جوهريتين: (السبئي)

الأولى: هي النكول عن الوعد، فبعد طلب الزبون للسلعة، ودفعه لمقدم المربحة، يمكن أن يغير رأيه في العملية، في الوقت الذي يكون فيه البنك قد قام بشراء السلعة المطلوبة. وعليه فسيتحمل البنك تكلفة التخزين، وما قد يصيب السلعة من تلف، أو ما يحدث من تغير في الأسعار، إلى أن يجد مشتريا آخر لهذه السلعة. وعليه فسيتحمل البنك التكاليف التي أشرنا إليها، بجانب الخسارة إذا كان هناك فارقا في السعر من مخاطر السوق، لذلك فقد أجاز بعض الفقهاء المعاصرين، أن يلزم المصرف العميل بمقدار ما لحقه من خسارة، جراء نكوله عن الوعد، وإذا لم تكن هناك خسارة فلا يلزمه التعويض بشيء.

في حالة النكول عن الشراء يتصرف البنك ببيع السلعة إلى طرف ثالث، ويكون للبنك حق الرجوع على هامش الجدية المدفوع من قبل العميل وكذلك يمكن أن يكون للبنك الحق في أن يسترد من العميل أي خسارة يتعرض لها من بيع السلعة بعد استيفائه لهامش الجدية أو يمكن أن لا يكون له الحق في ذلك، وفي كلتا الحالتين يتم التخفيف من هذه المخاطر بواسطة السلعة التي في حوزة البنك وهامش الجدية المدفوع في حالة أن يكون للبنك الحق في استرداد الخسارة التي تعرض لها، فإن هذا الحق يمثل مطالبه مستحقة معرضة لمخاطر الائتمان.

وفي حالة أن لا يكون للبنك الحق في الرجوع للعميل لاسترداد أي خسارة تفوق هامش الجدية فإن تكلفة السلعة تمثل مخاطر السوق كما هو الحال في المربحة للأمر بالشراء عند عدم إلزامية الوعد، ويتم الحد من مخاطر السوق عن طريق هامش الجدية الذي يحق للبنك للحصول عليه تعويض عن الضرر.

الثانية: هي أن عملية البيع في المربحة تكون على أقساط. فإذا ما تأخر الزبون، أو ماطل في سداد تلك الأقساط، فلا يستطيع البنك أن يزيد عليه، أو يفرض غرامات تأخير، وفي هذه الحالة يكون البنك مخيرا بين إمهاله إن كان معسرا، أو اللجوء إلى المحاكم إن كان المدين مماطلا، وفي كلتا الحالتين يتضرر البنك، وتحدث له الخسارة.

الفصل الأول: المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

تختلف مخاطر المربحة والمربحة للأمر بالشراء مع الوعد الملزم، ومع عدم إلزامية الوعد. وفي عقود المربحة تتوقف مخاطر الأسعار، وتحل محلها مخاطر الائتمان المتعلقة بمبلغ الذم المدينة المستحقة على العميل بعد تسلمه للسلعة، وكما هو الحال في عملية المربحة للأمر بالشراء التي لا يكون فيها الوعد ملزماً، فإن البنك يتعرض لمخاطر الائتمان على مبلغ الذم المدينة المستحقة على العميل عندما يتسلم السلعة ويتولى ملكيتها.

ففي المربحة للأمر بالشراء مع الوعد الملزم يتعرض البنك لمخاطر الطرف المتعامل معه في حالة عدم وفاء الأمر بالشراء في المربحة بإلزامه بموجب وعد الشراء، لذلك يقوم البنك ببيع السلعة لطرف آخر، وربما يكون سعر البيع أقل من سعر الشراء.

وحتى لا يتعرض البنك لمخاطر ائتمان عالية الدرجة، يقوم بالتعامل غالباً بصيغتي المربحة والمربحة للأمر بالشراء في المنقولات أو العقارات، وفي العمليات التحويلية التي تتضمن منقولات وعقارات مضمونة بضمان عيني (مربحة بضمان عيني)، الأخذ في الاعتبار القيمة السوقية، وقيمة البيع القسرية للموجودات عند تسعيرها.

مخاطر التمويل بالمضاربة:

المضاربة هي حجر الزاوية في التمويل المصرفي، وتحظى بقبول واسع في فكر الصيرفة الإسلامية نظرياً، وتعد واحدة من أفضل الصيغ الإسلامية لخلوها من شبهة الربا لدرجة أن بعض هذا الفكر قد دعا إلى أن تكون عمليات البنوك الإسلامية مقصورة في صيغة المضاربة، إلا أن نتائج تجربة التطبيق تلغي تماماً جدوى الأخذ بها، ولعل مرد ذلك يرجع إلى المخاطر التي تكتنفها، الأمر الذي جعل البنوك الإسلامية لا تتعامل بها إلا نادراً، وكانت نتائج هذه العمليات النادرة غير مشجعة، الأمر الذي جعل البنوك الإسلامية لا تمضي قدماً في المضاربة، بل إن بعضها لم يجرب هذه الصيغة إطلاقاً (السبئي). وتعرض البنوك الإسلامية إلى نوعين من المخاطر عند استخدامها لعقد المضاربة وتتمثل في مخاطر خارجية ومخاطر داخلية: (فداد، 2004)

أ - بالنسبة للمخاطر الداخلية: تنقسم هذه المخاطر إلى قسمين:

1 - مخاطر تجارية: وهي تلك المخاطر المرتبطة بطبيعة نشاط المضاربة وتتناول هذه الطبيعة درجة النشاط، رواجه، أو كساده أو المخاطر المتصلة بالمناخ العام للاستثمار.

2 - مخاطر تقنية: وترتبط أساساً بمدى صلاحية المضاربة للعمل المصرفي من جهة ومدى ملائمة جهاز التسيير لها من جهة ثانية، وعلى مدى كفاءة أعضاء مجلس المضاربة.

الفصل الأول: المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

ب - بالنسبة للمخاطر الخارجية: فتقسم بدورها أيضا إلى قسمين:

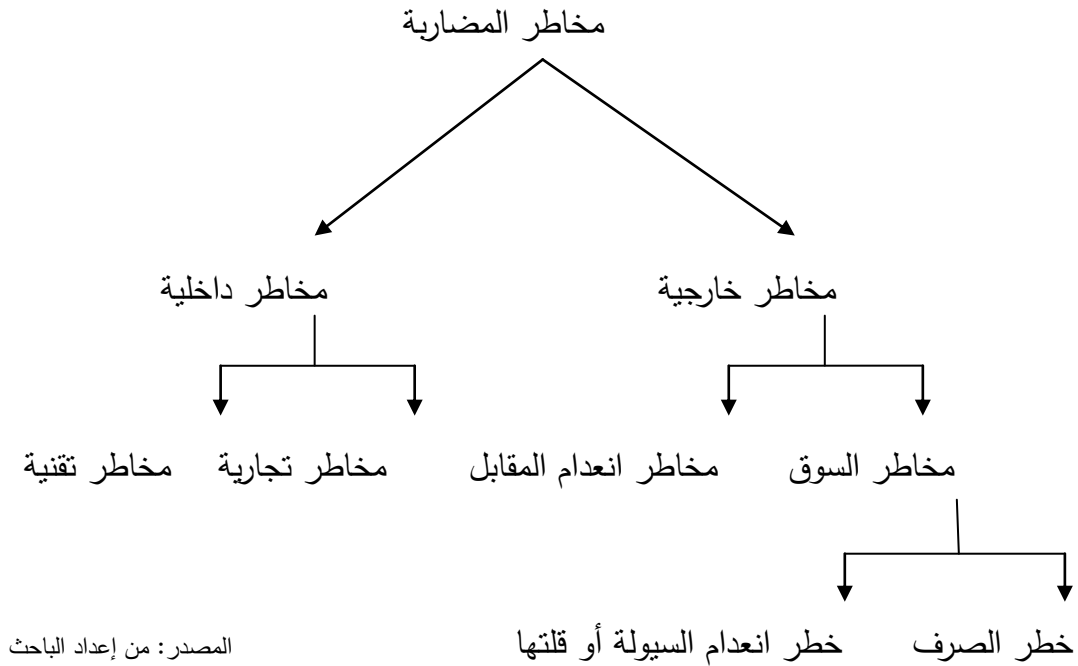
1 - مخاطر السوق: وتتمثل هذه المخاطر في:

- خطر انعدام السيولة أو قلتها: وتظهر هذه الحالة عند توقف البنك الإسلامي عن تمويل عقد المضاربة مع العلم أن هذه العقود هي عقود استثمار وتحتاج إلى أموال كبيرة لإنجازها ويرجع السبب في حدوث هذا الخطر إلى أحد العاملين التاليين:

إما التوظيف السيئ للأموال، وإما إلى عدم قدرة المضاربين على رد رؤوس أموال المضاربة.

- خطر الصرف: ينجم هذا الخطر إذا تم تمويل المضاربة بالعملة الأجنبية حيث يتجلى هذا الخطر في مقدار التغيير بين سعر العملة الوطنية وسعر العملة الأجنبية محل التمويل.

ويمكن تلخيص تلك المخاطر في الشكل الموالي:



المصدر: من إعداد الباحث

مخاطر التمويل بالمشاركة:

يعتبر بالمشاركة ميزة تنفرد بها المصارف الإسلامية على البنوك التقليدية، ومع هذا التميز نجد أن المصارف الإسلامية تتعامل بها إلى أضيق الحدود، خشية المخاطرة المحيطة بها من ناحية، ثم إنها قد تحتاج أن يبذل المصرف جهدا إضافيا في الإشراف والمتابعة للمشروع الممول من ناحية أخرى، وقد يكون ذلك عسيرا بالنسبة للمصرف، فيتنازل عن دوره في الإشراف إلى الطرف الآخر، لذلك نجد المصارف الإسلامية تفضل التعامل بالصيغ القائمة على الديون بالرغم ما فيها من مخاطر، ومن المخاطر التي

الفصل الأول: المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

تعرض نظام التمويل بالمشاركة، مخاطر الأعمال العادية المتمثلة في المنافسة في السوق، وتغير أذواق المستهلكين، وتغير مستوى الأسعار، يضاف إلى ذلك تلف البضاعة عند التخزين، كما أن هذا النوع من التمويل يتعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بمدفوعات الزبون لشراء حصة المصرف، بالإضافة إلى المخاطرة المتعلقة بنصيب المصرف في الأصل موضوع الشركة.

كما أن هناك مخاطر تتعلق بالشريك من خلال إخلاله بالعقد، وعدم التزامه بشروط المشاركة، أو سوء إدارته للمشروع، أو تعديه أو تقصيره في القيام بمتطلبات المشروع بصورة سليمة، فالشريك لا يضمن إذا تعدى أو قصر في إدارته للمشروع. وهذه تعتبر من أبرز المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية، وتدعى أيضا بالمخاطر الأخلاقية، ومن وسائل التلاعب في ما يخص الشريك:

أ - تقويم بضاعة أول المدة بأكثر من قيمتها، وبضاعة آخر المدة بأقل من قيمتها.

ب - تقويم الأصول بأكثر من قيمتها لزيادة مبالغ استهلاكياتها الرأسمالية بغية تخفيض الربح أو إلغائه.

ت - المغالاة في الرواتب التي يتقاضاها المدراء ونحو ذلك.

وبذلك تكون عملية المراجعة قليلة الجدوى في كشف الوضع الحقيقي لحساب الأرباح والخسائر، لأن المراجعين يولون اهتماماتهم لمشروعية المصروفات الواردة في الحسابات لا لمدى ملاءمتها، وهذه المشكلة من أهم العوامل التي أدت إلى اتجاه المصارف الإسلامية بعيدا عن التمويل بالمشاركة لما ثبت لها بالتجربة من تدني مستوى الأمانة لدى الكثير من المتعاملين مع المصارف

(2006، 1، علي ص).

مخاطر التمويل بالسلم:

يعتبر التمويل بصيغة السلم من أكثر أنواع التمويل تعرضا للمخاطر، ذلك أنه يرتبط بظروف الزراعة، وكما هو معلوم فإن النشاط الزراعي تجابهه أنواعا مختلفة من المخاطر. لذلك نجد أن المصارف الإسلامية في الدول الزراعية التي تشكل الزراعة فيها مصدرا من مصادر الدخل القومي، لا تكون متحمسة لهذا النوع من التمويل، إلا في حدود ما تفرضه الدول من سياسات. وعليه فإن مخاطر السلم تنشأ نتيجة لمخاطر النشاط الزراعي، التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

أ - مخاطر عدم السداد: وتتمثل في عدم تسليم المسلم فيه في الوقت المتفق عليه في العقد، بحجة الإعسار، أو فشل الموسم، أو الشعور بالغبن في المحصول أو الفشل في تسليمه كليا. وقد يعزى ذلك لظروف ليس لها صلة بالملاءة المالية للعميل، فقد يتمتع العميل بتصنيف ائتماني جيد، ولكن حصاده من

الفصل الأول: المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

المزروعات لم يكن كافيا كما ونوعا، أو يكون مرد الفشل إلى أن المسلم استخدم التمويل في غير أغراضه، ويمكن التغلب على هذه المشكلة باختيار مصرف العملاء الجيدين، وأخذ الضمانات الكافية.

ب - انخفاض جودة المسلم فيه، وقد يكون مرد ذلك لظروف طبيعية أيضا.

ج - عدم قدرة البنك على بيع سلعة السلم نظرا لظروف السوق، حيث أن الأسعار قد انخفضت عن معدل السعر الذي تم به الشراء، وبالتالي فإن البنك سيتحمل مصروفات إضافية جراء قيامه لتخزين المحصول في حالة عجزه عن الدخول في عقد سلم مواز قبل استلامه للمسلم فيه.

د - لا يتم تداول عقود السلم في الأسواق المنظمة أو خارجها، فهي اتفاق طرفين ينتهي بتسليم سلع عينية وتحويل ملكيتها وهذه السلع تحتاج إلى تخزين وبذلك تكون هناك تكلفة إضافية ومخاطر أسعار تقع على المصرف الذي يملك هذه السلعة بموجب عقد السلم وهذا النوع من التكاليف والمخاطر خاص بالبنوك الإسلامية فقط. (البنى، 2017)

مخاطر التمويل بالإجارة:

تعتبر الإجارة أداة مهمة من أدوات التمويل الإسلامي، كونها تتمتع بمزايا متعددة للمؤجر والمستأجر معا. فبالنسبة للبنك تعتبر أقل مخاطرة من صيغ التمويل الأخرى، حيث أن البنك يملك الأصل المؤجر، ويتمتع بإيراد مستقر، ثم إنها أقل تعقيدا من حيث الإجراءات والشروط القانونية. أما بالنسبة للمستأجر، فهي تشكل تمويلا من خارج الميزانية، بمعنى أن إدارة المؤسسة في العادة هي المطالبة بتقديم تبرير تفصيلي لاستثمارات أموالها، إضافة إلى أنها تساعد المستأجر على حسن التخطيط والبرمجة لنفقاته، لأنه يعرف التزامه المالي مقدما، وتعتبر الإجارة وسيلة جيدة تحمي المستأجر ضد التضخم، خصوصا إذا ارتبط بعقد إجارة ثابت الأجرة لوقت طويل (الوادي و سمحان، 2012).

ولكن هذه الصيغة لا تخلو من المخاطر والتي يمكن أن نوجزها كما يلي: (سعيدة، 2009)

أ - مخاطر تسويقية: وتتمثل في أن شراء هذه الأجهزة والمعدات من قبل المصرف يحتاج إلى حملة تسويقية منظمة من قبله لجذب انتباه العملاء للتعاون مع المصرف في هذا الشأن، لذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عند شراء مثل هذه الأجهزة لاحتياجات السوق والطلب على هذه المعدات، وإلا تعرض المصرف إلى مخاطر كبيرة تتمثل في تجسيد رأس المال وقد يتسبب بخسائر كبيرة كذلك.

ب - مخاطر عدم انتظام دفع الأجرة: ويعني عدم دفع الأجرة بانتظام تعطيل رأس المال من حيث إعادة استثمار الأموال السائلة لديه.

الفصل الأول: المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

ج - مخاطر التغيير في الأساليب التكنولوجية: وخاصة في العصر الحالي الذي يشهد تسارعا متزايدا في التقدم التكنولوجي والعلمي، وخاصة ما نشاهده ونلمسه هذه الأيام من التقدم التكنولوجي المتسارع في أجهزة الحاسوب الذي تطالعنا الصحف اليومية كل شيء جديد في المضمار، الأمر الذي يستوجب أن يتم اختبار مواد التأجير بعناية فائقة وبحرص شديد خوفا من تعريض المصرف لمخاطر كبيرة.

مخاطر التمويل بالاستصاع:

عندما يقوم البنك الإسلامي بتمويل وفق عقد الاستصاع، فإنه يعرض رأس ماله للعديد من المخاطر الخاصة بالطرف الآخر وهذه تشمل الآتي:

مخاطر الطرف الآخر في عقد الاستصاع التي تواجهها البنوك والخاصة بتسليم السلع المبيعة استصاعا تشبه مخاطر عقد السلم، حيث يمكن أن يفشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في موعدها أو أنها سلعة رديئة غير أن السلعة موضع العقد في حالة الاستصاع تكون تحت سيطرة الزبون للطبيعة مقارنة بالسلع المبيعة سلما ولأجل.

ذلك ومن المتوقع أن تكون مخاطر الطرف الآخر (المقاول) في الاستصاع أقل خطورة بكثير مقارنة بمخاطر الزبون في عقد السلم.

وتتعرض بموجب هذا التمويل البنوك لمخاطر يمكن إجمالها فيما يأتي:

أ - المخاطر الائتمانية: تنتج هذه المخاطر عندما يكون الثمن في الاستصاع مؤجلا أو مقسطا فإنه سيؤول إلى الدين، وعليه لا يترتب عليه أي تعويض للمصرف عن فرصة محتملة قد تضيع منه بسبب التأخير في السداد.

ب - مخاطر عدم التنفيذ: في الاستصاع المصرفي هناك عقدان منفصلان ومستقلان: عقد بين المصرف والعميل (طالب الصناعة) يوازيه عقد آخر بين المصرف والمقاول (المنفذ للعقد)، في العقد الأول يكون المصرف صانعا، فيبيع السلعة إلى المستصع (العميل) مع زيادة في الثمن مقابل تأجيله، أما في العقد الثاني فإن المصرف يكون مستصعا أي يدفع الثمن غالبا نقدا. فإذا لم يستطع المقاول الالتزام بتسليم السلعة في الوقت المحدد للمصرف فإن المصرف سيتأخر في تنفيذ التزاماته مع العميل، وحينئذ تقع مخاطر عدم التنفيذ على مسؤولية المصرف، لأنه مسؤول عن تسليم السلعة للعميل في الوقت المحدد.

ج - مخاطر تعيب السلعة المستصعة أو عدم صلاحيتها أو خلل في أدائها: إذا ظهر شيء من ذلكم في السلعة (محل الاستصاع) فإن العميل يرجع إلى المصرف الذي يتحمل هذه المخاطر (فاطمة، 2009).

خلاصة الفصل الأول:

من خلال معالجتنا لهذا الفصل تم التوصل إلى ما يلي:

أن البنوك التقليدية تتعرض لمخاطر مختلفة منها ما هي مالية ومنها ما هي غير مالية.

فالمخاطر المالية تنشأ عندما لا يستطيع البنك تحصيل ديونه اتجاه الغير أو ما يمكن تسميته بالديون المتعثرة وكذا عندما لا تكفي أرصده على مواجهة السحوبات المفاجئة للديون أو قد يحدث اختلاف في معدلات الفائدة وتقلبات في أسعار الصرف بالإضافة إلى تعرض المبلغ المستثمر لانخفاض في القوة الشرائية وأيضا قد يتعرض البنك إضافة لما ذكر إلى مشكل عدم اليسر وهذا ناجم عن عدم استطاعته تغطية خسائره من رأسماله المتمثل في حقوق الملكية.

أما المخاطر غير المالية فتتجم عند حدوث أخطاء بشرية أو فنية وكذلك إلى عدم الالتزام بالقواعد والتعليمات واللوائح بالإضافة إلى الفشل في التشغيل السليم للمصرف بما يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك،... الخ.

فهذه المخاطر المتعددة تؤثر على البنك وتحد بما فيه الكفاية من توسعه وقد تؤثر حتى على أهدافه المستقبلية وأحيانا توصله إلى إعلان إشهار إفلاسه.

وأن البنوك الإسلامية بدورها أيضا تواجه عدة مخاطر فمنها ما هي عامة ومنها ما هي متعلقة بصيغ التمويل التي تنفرد بها هذه البنوك عن مثيلاتها من البنوك التقليدية الأخرى.

فالمخاطر العامة تؤثر عند عدم قيام أحد أطراف العقد بالالتزام بدفع المبلغ الواقع على ذمته وإلى عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته اتجاه الغير وكذا إلى تحرك سعر الفائدة (هامش الربح) في الاتجاه غير المواتي مع توقعات البنك المستقبلية وكما هو مذكور في المبحث الثاني أن هامش الربح يتحدد مرة واحدة طوال فترة العقد وأيضا إلى خطر سعر الصرف الناشئ عن اختلاف أسعار صرف العملات المختلفة ومخاطر السلع الناجمة عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو التأجير كما يمكن أن يتعرض البنك الإسلامي إلى مخاطر تبرز عند اختلاف في طبيعة العقود المالية الإسلامية من حيث توثيقها وتنفيذها وإلى تغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع.

أما مخاطر صيغ التمويل الإسلامي فيمكن أن تعرض البنك لمخاطر جمة كخطر نكول المتعامل عن الوعد في أخذ السلعة المنفق عليها وقد يماطل في دفع أفساطها في حالة تضمن العقد هذا الشرط، وإلى مخاطر تتعلق بصيغة المضاربة قد تشمل طبيعة نشاط العقد ودرجته أو بمخاطر السوق ككل من انعدام السيولة وقلتها إلى التوظيف السيئ للأموال، وكذلك إلى خطر الائتمان عندما لا يمتثل الزبون عن سداد المدفوعات لنظرا لتغيير إحدى أو كلا أو جل العوامل المتعلقة بظروف الأصل موضوع الشركة، وإلى خطر النشاط الزراعي عند عدم سداد دين البنك نتيجة لظروف مناخية خارجة عن سيطرة العميل أو في حالة انخفاض سعر السلعة تبعا لظروف السوق، كما أنه قد تتربص به مخاطر تنجم عند عدم دفع الأجرة بانتظام من طرف العميل أو أن الآلات التي يمتلكها البنك قد تصبح غير مواكبة للتكنولوجيا والتقدم العلمي في ذلك الظرف، وأخيرا يتعرض البنك إلى تعيب السلع المستتصعة أو عدم صلاحيتها أو خلل في أدائها وفق ما لا يتوافق مع بنود العقد مما يؤدي به إلى عدم تحصيله للديون في آجال استحقاقها أو قد يلغى العقد نهائيا مما يجعل البنك هو الخاسر الأكبر.

فمختلف هذه المخاطر إن لم تجد البنوك الإسلامية حذًا لها أو تقلل من شدتها فإنها ستدفع بها إلى تكبد خسائر قد توصلها إلى حد التصفية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

تمهيد:

تتعرض البنوك سواءً منها التقليدية أو الإسلامية لعدة مخاطر (والتي تم التفصيل فيها خلال الفصل السابق)، قد تخلف عواقب وآثار وخيمة عليها إذ لم تُدرها بشكل صحيح وسليم، لذا أصبح لزاما عليها مراقبة مستوى المخاطر المحيطة بها ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لها عبر تحديدها ووصفها بدقة وأخذ الحيطة منها وإدارتها بشكل فعال.

وتختلف إدارة المخاطر في البنوك التقليدية عن مثيلاتها من البنوك الإسلامية باعتبار أن هذه الأخيرة تسلك ضوابط شرعية.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى كيفية إدارة هذه المخاطر، عبر تقسيمه إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

المبحث الأول: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية

تركز إدارات البنوك التقليدية على الإدارة المثلى للمخاطر التي تحيط بها من خلال إتباع سياسات وإجراءات وأساليب مع استعمال تقنيات وأدوات لتحديد مواقع المخاطر وقياسها للسيطرة عليها أو تجنبها أو تحويلها، لذا سنلجأ في المبحث الآتي إلى التعرف حول كيفية إدارة هذه المخاطر.

المطلب الأول: إدارة المخاطر المصرفية

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر المصرفية

تتعدد التعاريف التي تتناول إدارة المخاطر، ولهذا سنحاول التطرق إلى أهمها وهي كالآتي:

- هي " عملية مستمرة من اتخاذ وتنفيذ القرارات التي من شأنها أن تقلل لحد مقبول من تأثير أو حالة عدم التأكد المتعلقة بالتعرض للمخاطر التي لها تأثير على المنشأة، بمعنى آخر هي الميل الطبيعي للمنظمة باتجاه الموازنة بين الفرص والتهديدات " .

- هي " كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لتحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في حدودها الدنيا". (بونقاب و الأطرش، 2019)

فإدارة المخاطر هي تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر وتحديدتها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار المرافق عليها من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر. (الكريم و محمد، 2019)

الفرع الثاني: مراحل وأساليب إدارة المخاطر المصرفية

أولاً: مراحل إدارة المخاطر المصرفية

هناك أربعة مراحل في إدارة المخاطر المصرفية وهي:

- 1 - تحديد المناطق التي قد تنتج عنها المخاطر، فمخاطر الإقراض قد لا تكون نتيجة سبب مباشر متعلق بالمقترض وشروط القرض، بل قد تكون نتيجة ظروف عامة تؤثر على الاقتصاد الوطني أو في القطاع الذي ينتمي إليه المقترض، فتؤدي إلى تعطيل الإنتاج.
- 2 - قياس درجة الخطر: ويتراوح القياس عادة بين تقويم وضع عميل معين، وتقويم مخاطر صناعة أو قطاع معين من الاقتصاد، وكذلك تقويم غرض قرض، وطبيعة مشروع سيمول.
- 3 - تحديد مستوى المخاطر التي يمكن القبول بها وهذا يتطلب موازنة بين المخاطر والمردود.

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

4 - إدارة العمل بمستوى مقبول من المخاطر وهذا يتطلب التأكد من وجود نظام مناسب للموافقة والرقابة والمتابعة، مع تفويض الصلاحيات للعناصر الأكثر كفاية ضمن السياسات العامة الموضوعة. (مفلح، 2006)

ثانياً: أساليب إدارة المخاطر المصرفية

بعد التعرف على الخطر وتحديد مستواه يمكن استعمال واحد أو أكثر من الأساليب التالية للتعامل معه:

- 1 - تجنب المخاطر ويتحقق ذلك من خلال عدم الدخول في عملية معينة.
- 2 - السيطرة عليها: ويتم ذلك من خلال بذل مجهود من قبل الإدارة لتقليل احتمالات حدوث الخسارة كما يتضمن تحديد المخاطر حتى لو وقعت بعد ذلك.
- 3 - تحويلها: ويعني ذلك نقل النتائج المالية المتوقعة عن الخسارة إلى جهة تقبل بنقل المخاطر إليها (مدحت، مثل: التأمين، كما في حالة تمويل الصادرات والتغطية المستقبلية فيما يتعلق بالعملات. 2001)

المطلب الثاني: عمليات إدارة المخاطر في البنوك التقليدية

الفرع الأول: إدارة المخاطر المالية

إدارة مخاطر الائتمان :

سنتطرق إلى الخطوط العريضة التي يتم من خلالها إدارة المخاطر الائتمانية والسيطرة عليها، فالهدف الأساسي من عملية إدارة المخاطر الائتمانية هو التحكم في هذه المخاطر وتدنيتها أي جعلها في أدنى حد أو مستوى ممكن نظراً لأنه من غير الممكن عملياً ونظرياً الادعاء بالسيطرة على المخاطر الائتمانية بشكل مطلق وذلك ناتج لطبيعة نشاط منح الائتمان أنها ملازمة ومصاحبة له كظله إن جازنا التعبير، ويؤدي التعامل الكفئ والإدارة العلمية للمخاطر الائتمانية إلى الحد من شدة خطرها بشكل كبير جداً. (خنفر و فلاح، 2009).

ونجد أن البنوك تلجأ في تسيير المخاطر الائتمانية إلى اتخاذ إجراءات وقائية قبل منح الائتمان المصرفي في معظم الأحوال وإلى إجراءات علاجية يتم اتخاذها في المراحل التالية لمنح الائتمان المصرفي.

و تتمثل الإجراءات الوقائية التي يتخذها البنك بدراسة الوضعية المالية لطالب القرض وهذا عبر مجموعة من الطرق وهي كالاتي:

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

1 - تحليل النسب المالية:

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الأنواع التقليدية شيوعاً في تحليل القوائم المالية التي يعتمد عليها البنك من خلال تحليله للنسب التالية:

التوازنات المالية ونسب السيولة وكذا نسب النشاط بالإضافة إلى نسب الرفع المالي ومقارنتها مع القيم المرجعية في السوق ليتخذ بعدها البنك قراراً حول إعطاء قرض للمؤسسة طالبة القرض من عدمه.

لكن تعتبر دراسة القوائم المالية على أساس ثبات قيمة النقود والتحليل على أساس هذه الفرضية مضللاً خاصة في أوقات تدهور النقود. (خنفر و فلاح، تحليل القوائم المالية، 2009).

2 - طريقة القرض التنقيطي:

هي آلية للتنقيط تعمل على التحاليل الإحصائية ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرض الماضي والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزيائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق بحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها، وتسمى بنماذج التنبؤ بالفشل المالي وهي: نموذج ALTMAN 1974 ، نموذج KIDA 1981، نموذج Booth 1983، نموذج Agrenti، النموذج النوعي الوصفي،... إلخ (الخطيب، 2005).

لكن يوجد نموذجين تعتمد فيه البنوك والمؤسسات المالية الكبرى في قياس مخاطر الائتمان هما نموذجي:

1981ALTMAN و 1974 kida : (وآخرون، 2009)

أ - نموذج 1974 ALTMAN:

يقوم هذا النموذج على خمس متغيرات أساسية ومستقلة يمثل كل منها نسبة مالية من النسب المتعارف عليها ومتغير تابع (Z)، ويعبر عن هذا النموذج في صورة رياضية كما يلي:

$$Z = 0.012 X_1 + 0.014 X_2 + 0.033 X_3 + 0.006 X_4 + 0.10 X_5$$

X_1 : صافي رأس المال العامل ÷ مجموع الأصول؛

X_2 : رصيد الأرباح المحتجزة ÷ مجموع الأصول؛

X_3 : ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب ÷ مجموع الأصول؛

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

X_4 : القيمة السوقية للسهم ÷ مجموع الخصوم؛

X_5 : المبيعات ÷ مجموع الأصول؛

Z : دليل أو مؤشر الاستمرارية.

و بموجب هذا النموذج تصنف المؤسسات إلى ثلاث فئات وذلك حسب قدرتها على الاستمرارية بموجب نقطة قطع (Z) قدرها 2.99.

- في حالة: $Z < 2.99$: فالمؤسسة ناجحة وقادرة على الاستمرارية.

- في حالة: $1.81 < Z < 2.99$: فالمؤسسة يصعب تحديد وضعيتها.

- في حالة: $Z > 1.81$: فالمؤسسة فاشلة و يحتمل إفلاسها.

هذا وقد أثبت هذا النموذج قدرته على التنبؤ بحوادث الإفلاس في حدود 82 % قبل سنة من حدوثه وبنسبة 58% قبل سنتين من وقوعه.

ب - نموذج KIDA 1981:

لقد بني هذا النموذج أيضا على خمس نسب مالية رئيسية ليأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$Z = 1.042 X_1 + 0.24X_2 - 0.461X_3 - 0.463X_4 + 0.27X_5$$

X_1 : صافي الربح بعد الضريبة ÷ مجموع الأصول؛

X_2 : حقوق المساهمين ÷ مجموع الخصوم؛

X_3 : الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة؛

X_4 : المبيعات ÷ مجموع الأصول؛

X_5 : النقدية ÷ مجموع الأصول.

يعتبر هذا النموذج المؤسسة فاشلة عندما تكون قيمة (Z) سالبة وقد أثبت هذا النموذج قدرة تنبؤية بحوادث الإفلاس قدرها 90% قبل سنة من حدوث واقع الإفلاس.

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

3 - طريقة رجال القرض Crèdit Men :

ظهرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم Crèdit Men والذي يقصد به رجال أخصائيون في دراسة القروض البنكية يقومون باتخاذ منح القروض البنكية والتي تعتمد في عملها على إعطاء كل مؤسسة نقطة اعتمادا على بعض المؤشرات المالية و بناءً على 03 عوامل رئيسية ومكونة لوضعية المؤسسة وهي:

أ - العامل الشخصي:

يتعلق هذا العامل بتقييم كفاءة المسيرين والمستخدمين وعلاقة العمل بينهم داخل المؤسسة، وقيمة ترجيح هذا العامل هو 40%.

ب - العامل المالي:

يبين الحالة المالية للمؤسسة وذلك استنادا إلى ميزانيتها وبالتالي يكون التقييم المالي بتحليل ل 05 عناصر ميزانيتها وقيمة ترجيح هذا العامل هو بنفس قيمة العامل الشخصي أي 40%.

ج - العامل الاقتصادي:

يبين موقع المؤسسة في المحيط الاقتصادي أي وضعيتها العامة في القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه، والوضع التنافسي لها ومدى تأثيره على نشاطها و قيمة ترجيح هذا العامل هو 20%.

وتتحد النتيجة النهائية للمؤسسة وفق العلاقة التالية:

$$N = \sum_{i=1}^n \frac{ai}{Rio} Rij$$

N: النتيجة النهائية للمؤسسة المدروسة؛

ai: معامل الترجيح المرتبط بالنسبة؛

Rij: النسبة للمؤسسة المدروسة؛

Rio: النسبة المثالية.

إذن نستطيع القول أن المؤسسة المثلى هي التي يكون تنقيطها مساويا ل 100%.

وأبرز ما يميز هذه الطريقة الشمولية في دراستها لوضعية العميل الطالب للقرض حيث أنها لا تقتصر فقط على العامل المالي بل يتعداه إلى العاملين الشخصي والاقتصادي إلا أن استعمال هذه الطريقة

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

يواجهها عدم توفر نظام معلوماتي كفيلاً لتقديم المعلومات اللازمة الخاصة بالعامل الشخصي والاقتصادي والتي لا يمكن إيجادها في ملفات طالب الاقتراض. (يوسف، 2009)

4 - طريقة الأنظمة الخبيرة:

تعتبر نظم الخبرة أحد فروع الذكاء الاقتصادي وهي عبارة عن برنامج معلوماتي يحاكي التفكير المنطقي لخبير بشري في مجال معين للمعرفة حسب استعماله، حيث أنها تعمل بشكل أسرع وأدق من العنصر البشري وتمتاز باستحواذها على المعرفة النادرة والخبرات المتميزة كما أنها تعد أحد الفوائد الممكنة عبر سهولة نقل المعارف إلى مواقع بعيدة خاصة للدول النامية التي لا تستطيع أن تدفع أتعاب الخبراء من العنصر البشري، ويمكن للنظام الخبير أن يكون نظاماً لاتخاذ القرار أو نظام للمساعدة في اتخاذ القرارات أو نظام للمساعدة على التعلم، وتوجد أنواع مختلفة للنظم الخبيرة تساعد على التسيير مثل:

Crédit manager de texas instrument: نظام خبير يهتم بمعالجة المعلومة المحاسبية بإمكانه تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة حيث يتم استعماله من طرف البنوك لتقييم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.

Finex prode texas instrument : نظام خبير للتحليل المالي يتكون من أربعة مائة قاعدة موجهة لاستعمالات البنوك والإدارة المالية.

وتتكون نظم الخبرة من: قاعدة المعرفة، موارد البرمجيات والتي بدورها تنقسم إلى قسمين هامين هما: محرك الاستدلال و برامج واجهة المستخدم، وواجهة المستخدم. (سعاد، 2004)

ورغم مزاياه العديدة إلا أنه توجد لديه بعض العيوب، إذ أن مستخدمي النظم الخبيرة لهم قدرات معرفية محدودة لا تمكنهم من الاستفادة الكاملة بإمكانيات هذه النظم كما أن الخبرة المتميزة قد يصعب الحصول عليها من الخبراء في بعض الأحيان باعتبار أن لكل خبير مدخله في التعامل مع المشكلات (حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، 2006).

ومما تم ذكره يعتبر استعمالاً مصرفياً تقوم به البنوك قصد الوقاية مسبقاً قبل منح الائتمان.

وتلجأ أيضاً البنوك إلى:

1 - إدارة محفظة القروض والسلفيات بكفاءة:

ومن أهم ملامح الإدارة الكفاء لمحفظة القروض والسلفيات الملامح التالية:

- الاحتفاظ بمحفظة قروض وسلفيات متنوعة.

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

- التصنيف الجيد لمكوناتها وفقا لأسس متنوعة.
- أن تعكس المحفظة طبيعة موارد الأموال في البنك.
- احتساب مخصصات فنية كافية وملائمة تعكس حجم مخاطر المحفظة (الألفي، 1997).

2 - وضع نظام فعال لكفاية رأس مال البنوك:

- لقد أقرت لجنة بازل بل وفرضت على البنوك المتواجدة في العالم إلزامية وضع نسبة لكفاية رأس المال (الملاءة البنكية) أو ما تسمى ب "كوك" حيث أنه وابتداءً من 01 جانفي 2019 تصبح هذه النسبة 10.5% وهذا ماجاءت به لجنة بازل "03" بعدما كانت هذه النسبة 08% حسب لجنة بازل "01".
- حيث يحسب هذا المعدل وفق العلاقة التالية: (الجليل و دحمان، 2018)

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}} \geq 10.5\%$$

3 - الضمانات:

- تعتبر الضمانات أحد أهم الوسائل التقليدية التي تستعين بها البنوك قصد التحوط من مخاطر الائتمان، إذ تعتبر كعنصر تأمين هام للبنوك ضد الأخطار المحتملة المتعلقة بعملية الإقراض للبنك وتمكنه من استرجاع كل أو جزء من أصل قرضه (الشمري، 2009)، و تنتوع إلى ضمان شخصي و ضمان معنوي:

أ - الضمانات الشخصية:

- يعرف الضمان الشخصي عادة بأنه التزام شخص أو أكثر بالوفاء بالتزامات المدين تجاه الدائن (البنك)، أي أنه تعهد يقوم به طرف ثالث غير المدين والدائن، قد يكون هذا الطرف شخصا أو مجموعة أشخاص، طبيعيا كان أو معنويا، بأن يقوم بأداء التزامات المدين تجاه الدائن في حالة عجز الأول عن الوفاء بدينه في تاريخ الاستحقاق، والضمان الشخصي يرتبط بالصفة الشخصية للضامن كالسمعة الحسنة والملاءة في التسديد.

- إلا أننا نرى أن الضمان الشخصي يبدأ أو يتعلق بشخصية العميل أولا وسمعته ومركزه المالي (إذا كان البنك على معرفة جيدة به)، أو على شخص آخر يضمن المدين في حالة عدم السداد وهو ما يعرف بالكفالة، أو عن طريق التوقيع على ورقة تجارية وهو ما يسمى بالضمان الاحتياطي.

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

ب - الضمانات الحقيقية (العينية):

هي عبارة عن أشياء عينية كرهن وليس على سبيل تحويل ملكيتها للبنك، وتكون إما:

أ - رهن حيازي: كالألات والمعدات والأثاث والبضائع.

ب - رهن عقاري: ويتمثل في قطعة أرض أو مبنى، ويجب أن يكون العقار صالحا للتعامل به وقابلا للبيع في المزاد العلني، وتكون قيمته أكبر عادة من قيمة القرض. (ناصر، 2015)

إدارة مخاطر السيولة :

تتضمن إدارة مخاطر السيولة أنظمة لتعريف، قياس ومراقبة السيولة، ومن العناصر الأساسية لقياس ومراقبة المخاطر المالية والمتوقعة : وجود إعلام فعال، مخطط التمويل الطارئ، تحديد مجموعة من النسب، إدارة الأصول والخصوم بكفاءة عالية، ... إلخ. (رقية، تحليل وقياس مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتجارية، 2014).

وسنقوم بشرح مفصل لكل هذه الخطوات والتي تتبعها البنوك التقليدية لإدارة فعالة وجيدة لهذه المخاطر:

1 - ضرورة إنشاء نظام فعال:

حيث يجب توفير المعلومة لإدارة السيولة يوميا ومراقبة الخطر في فترات التوتر والأزمات ، والتي تتمثل في تقديم تقارير يومية من خلال تحليل تدفق الأموال و قائمة مصادر التمويل وكذا جدول استحقاق الأموال بالإضافة إلى معلومات حول:

- نوعية الأصول واتجاهاتها.

- انخفاض الأرباح.

- نوعية وتركيبية الميزانية.

- نوعية الودائع الجديدة ومصدرها وتاريخ استحقاقها. (بوعبدلي و طبي، 2015)

2 - مخطط التمويل الطارئ:

هو مجموعة سياسات وإجراءات توضع لمواجهة احتياجات تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية ومصادر التمويل، يتضمن التطور القوي للأصول أو الزوال (التآكل) السريع للخصوم، حيث يقوم بتقدير التغيرات في الميزانية.

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

كما أنه يجب على البنوك أن تقوم:

- بوضع تنبؤات وتوقعات للسيولة في شكل سلم استحقاق للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة الممكنة.
- قياس اتجاه النتائج الممكنة وهو عملية إحصائية تنبؤية باتجاه النتائج بالاعتماد على سلم الاستحقاق.
- تحليل قدرة البنك على الموازنة من خلال تحليل قدرة البنك على تنظيم الأموال عند وجود عجز في سلم الاستحقاق. (راشد، 2009)

3 - حدود ومعدلات السيولة وحدود التدفقات النقدية:

حيث يقوم البنك بوضع مجموعة من المعدلات والحدود لقياس السيولة، هذه المعدلات تستخدم مقترنة مع معلومات كمية أخرى حول قدرة الإقراض مثل: الطلب المرتفع للسحب المبكر، الانخفاض في القروض، الانخفاض في حجم المعاملات أو التمويل القصير المتوفر للبنك.

بالإضافة إلى وضع معدلات وحدود للتدفقات النقدية التي تقيس حجم الخصوم المستحقة خلال فترة محددة بالإضافة إلى تحديد: حدود ومعدلات تركيز الخصوم الذي يساعد على تجنب البنك الاعتماد على مصادر تمويل قليلة، يعبر عنها بنسبة من الأصول السائلة كما قد يعبر عنها بنسبة الودائع، الأموال المشتركة أو الخصوم الإجمالية. (الألفي، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، 1997)

4 - إدارة الأصول و الخصوم بكفاءة:

تعتمد هذه التقنية على الأدوات والطرق التي تهتم بخلق القيمة ومراقبة المخاطر، حيث يقوم البنك بتطبيق تقنيات إدارة الأصول والخصوم لرفع العوائد من خلال التغطية ضد المخاطر، ومن جهة أخرى تخفيض الخسائر الناتجة عن المعاملات. ولقياس أحسن لإدارة الأصول والخصوم في البنك يجب الفهم العميق والدقيق للأصول والخصوم، العملاء، المحيط الاقتصادي وظروف المنافسة.

ويعتبر الهدف الرئيسي لإدارة الأصول والخصوم هو إنتاج دخل صافي عالي الجودة، مستقر ومتزايد، ويرتبط هذا الهدف بتحقيق التركيب بين مستوى الأصول والخصوم والمخاطر المالية.

وتستخدم سياسات إدارة الأصول والخصوم متغيرين: دخل الفائدة والقيمة الحاضرة الصافية للأصول ناقص الخصوم. حيث جدول الفائدة المستقبلي يتغير خطياً بتغير القيمة الحاضرة الصافية، الفرق الأساسي هو أن القيمة الحاضرة الصافية تتعلق بالسير الكامل للتدفقات النقدية في المستقبل المتأتية من المحفظة، في حين دخل الفائدة مرتبط بفترة أو فترات عديدة.

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

وبالموازاة مع إدارة الأصول والخصوم تنشأ البنوك أجهزة خاصة لتنظيم سياسات إدارة السيولة في المستويات الدنيا تسمى " بلجنة الأصول والخصوم " تعمل على تطبيق سياسات إدارة الأصول والخصوم بالتعاون مع لجنة إدارة مخاطر الصناعة، لجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة المخاطر المالية، حيث تقوم بما يلي:

- إدارة ومراقبة وضعية السيولة اليومية في جانبي الأصول والخصوم.

- تحديد استراتيجيات لتقليل عدم توازن السيولة.

- المحافظة على علاقات جيدة مع أطراف خارجية لإدارة وتوقع ضغوطات السيولة (رقية، تحليل وقياس مخاطر السيولة في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، 2014).

لذا يجب أن يكون هناك تكامل بين مختلف اللجان الخاصة بإدارة المخاطر المالية في البنك.

إدارة مخاطر سعر الصرف :

بهدف تغطية المخاطر التي تتعرض لها البنوك في معاملاتها المالية بالعملات الأجنبية، فإنها تلجأ إلى جملة من الأدوات أو التقنيات، والتي تتنوع بين التقنيات التقليدية وكذلك التقنيات الحديثة المبتكرة في هذا المجال.

أولاً : التقنيات الداخلية

1 - اختيار عملة الفاتورة:

عملة الفاتورة هي العملة التي يحرر بها عقد البيع أو عقد الشراء. ولتجنب التعرض لخطر الصرف تلجأ البنوك إلى الفاتورة بالعملة المرجعية والتي هي في الغالب العملة الوطنية.

فهذه الطريقة تلغي كل شك سواء كان البنك في وضعية مصدر أو في وضعية مستورد لأنه يعرف بصفة أكيدة المبلغ الذي سوف يستلمه أو يدفعه عندما يحين أجل الاستحقاق. (موصلي و سليمان، 2013)

2 - تسيير الآجال:

من خلال هذه التقنية التي يطلق عليها " المؤجلة " يمكن تسريع تحصيل أو تأخير سداد العملات بناءً على تطور العملة المعنية.

فإذا توقع المستورد (البنك في وضعية مستورد) انخفاض في قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملة التي سوف يتم السداد بها، فإنه يطلب تعجيل التسديد.

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

وعلى نقيض ذلك فالمصدر (البنك في وضعية مصدر) يؤخر استلام حقوقه من المورد قصد الاستفادة من الربح الذي ينجم عن التقلبات الايجابية لسعر صرف عملة التحصيل (العيد، 2015).

3 - المقاصة:

تعتبر المقاصة من بين الأساليب الأكثر تأثيرا على حجم التدفقات النقدية، وتتم المقاصة عن طريق تصفية الحقوق والالتزامات المشتركة لطرفين أو أكثر وبعملات متماثلة، وتأخذ المقاصة شكلين متنوعين هما:

أ - المقاصة الثنائية: تعتبر المقاصة ثنائية عند القيام بمقاصة وضعيات الصرف لفرعين ينتميان إلى نفس مجمع البنك متعدد الجنسيات، مما يؤدي إلى إظهار الوضعية الصافية لأحد الفرعين مقارنة بالفرع الآخر.

ب - المقاصة المتعددة:

يعد هذا النوع من المقاصة الأكثر استعمالا عندما تكون العمليات بين الفروع متعددة، وبالتالي حجم التحويلات بين الفروع يكون منخفض لأن كل فرع لا يدفع أو يستلم إلا المبلغ الصافي لوضعيته السالبة أو الموجبة (محسن، 2006).

4 - التجميع:

وتعني تجميع لأكبر قدر من العمليات بالعملة لمختلف فروع المجمع، حيث يتم تجميع كل التدفقات النقدية بالعملة سواء ما بين فروع المجمع أو بين فروع المجمع والمؤسسات الخارجية . والفائض المحقق من العملة لبعض الفروع يتم استعماله لتمويل احتياجات بعض الفروع الأخرى (العيد، آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستعمال المشتقات المالية، 2015).

5 - تسبيق للعملة:

تعتبر هذه التقنية من تقنيات تمويل التجارة الدولية، والتي تسمح للمصدرين بالتحوط من خطر الصرف، وتتم على مراحل ثلاثة وهي :

- يقترض المصدر من أحد البنوك أو مباشرة يلجا للسوق المالي، للحصول على مبلغ بالعملة التي سيتم تحصيلها من زبائنه في الخارج.

- يقوم مباشرة ببيع المبلغ الذي اقترضه في سوق الصرف العاجل (الفوري)، مما يمكنه من إعادة تكوين خزينته من العملة.

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

- تسديد مبلغ الاقتراض من طرف المصدر يتم من خلال العملة التي يتم تحصيلها من المستورد في تاريخ الاستحقاق. (كمال و عادل، 2012)

6 - تأمين الصرف:

العديد من شركات التأمين تقترح عقوداً للتأمين ضد مخاطر الصرف، فنجد على سبيل المثال الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية "كوفاس"، هذه العقود تسيّر من طرفها لحساب الدولة الفرنسية، تهدف لضمان سعر صرف لعمليات التصدير أو الاستيراد، مقابل علاوة ثابتة نسبة لمبلغ العملية المعطاة (الحق، 2007).

ثانياً: التقنيات الخارجية

1 - العقود الآجلة:

العقود الآجلة هي مشتقة بسيطة أي أنها كما يعرفها Forward Contact : " اتفاق تعاقدي بين مشتري و بائع يحدث الآن وذلك لتبادل أصل مقابل نقد في تاريخ لاحق وبسعر يحدد الآن" (حماد، 2001).

وتمتاز هذه العقود بالمرونة المتاحة لأطراف العقد أي أن أطراف العقد يتفاوضون على شروط العقد وذلك فإنهما يمتلكان حرية التصرف وابتداع أي شروط يرونها لأي سلعة كانت ويتحدد الربح أو الخسارة من العقد الآجل مباشرة من خلال العلاقة بين سعر السوق الفعلي للأصل محل التعاقد وسعر التنفيذ الذي تم تضمينه في العقد من خلال الاتفاق بين الطرفين، بحيث إذا ارتفع سعر السوق أعلى من سعر التنفيذ فإن المشتري (البنك في وضعية مشتري) يحقق مكاسب (أرباح) في حين أن البائع سيحقق خسائر، في حين إذا ما هبط السعر الآجل إلى أقل من سعر التنفيذ فإن المشتري سيحقق خسائر في حين سيكسب البائع (هندي، 2002).

2 - العقود المستقبلية:

يعرفها Adrian buckley صاحب المالية المتعددة الجنسيات العقد المستقبلي بالآتي: "العقد المستقبلي المالي هو اتفاقية لشراء أو بيع كمية نمطية من أداة مالية معينة في تاريخ مستقبلي لاحق وبسعر متفق عليه بين الأطراف باستخدام أسلوب المناداة في قاعة سوق منظمة للعقود المستقبلية" (رضوان، 2005).

ويستعمل البنك العقود المستقبلية في إدارة خطر سعر الصرف عبر قيام العميل بإصدار أمر لإحدى شركات الوساطة المالية بفتح حساب لديها وأن يكون عضواً في هيئة العقود المستقبلية الوطنية مع اشتراط على طرفي العقد دفع مبلغ مالي يسمى بالهامش المبدئي وذلك فور إبرام العقد وهذا الهامش لا يعتبر كدفعة ضمان مقدّمة أو عربون من عند السلطة محل العقد على نحو ما يحدث في الأسهم وإنما تودع

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

كضمان لحماية أطراف التعامل من مخاطر تخلف أيهما عن الوفاء بالتزاماته المترتبة عند العقد ويستخدم كذلك في تغطية الخسائر في قيمة العملية عند إعداد تقييمها في نهاية اليوم للعقد، وتتراوح نسبة هذا الهامش ما بين 01% إلى 10% من القيمة الاسمية للعقد أي أن المستثمر يستطيع شراء بهامش قدره 4000 دولار شراء أو بيع عقد مستقبلي قيمته 400000 دولار كما أنه يوجد هامش صيانة والذي يتراوح ما بين 75% إلى 80% من قيمة الهامش المبدئي، وفي ظل اتجاه تغير أسعار الصرف فإن أي قيمة من هامش الضمان تتهاوى أمام الهامش المبدئي يُطلب من المشتري ضرورة دفع تلك القيمة أي إذا تحرك السعر لصالح العميل فإن الزيادة في قيمة الهامش تدفع له وإذا تحرك السعر في غير صالحه فإنه يُطالب باستكمال الهامش وذلك على أساس يومي، وإذا فشل المتعاقد في تغطية هامش الصيانة فإن العقد يلغى تلقائياً (عوض، 2004).

3 - عقود مبادلة العملات:

وتعرف على أنها صفقة مالية يتعهد من خلالها الطرفين على تبادل عملات أجنبية (مثلا فرنك فرنسي مقابل دولار) اليوم بسعر الحاضر، وتبادل نفس العملات، عملية عكسية (دولار مقابل فرنك فرنسي) في أجل الاستحقاق ثلاثة أشهر، سنة، بسعر الصرف الآجل، أو بسعر صرف آخر متفق عليه مسبقاً. و المقصود من هذا التعريف، شركتين، أو بنكين أو شركة وبنك و عقد مبادلة العملات يهدف إلى المبادلة الفعلية للديون بالعملات: المبلغ المقترض، الفوائد والسداد (معروف، 2009).

وتوجد في هذا العقد 03 أشكال للمبادلة هي:

أ - مبادلة العملات بسعر فائدة ثابت مقابل سعر فائدة ثابت:

وفيها يقوم الطرفان بالافتراض بمعدل فائدة ثابت لعمليتين مختلفتين، ثم القيام بمبادلة رأس المال ومعدل الفائدة.

ب - مبادلة العملات بسعر فائدة عائم (متغير) مقابل سعر فائدة ثابت:

حيث يقوم أحد الأطراف بالافتراض بمعدل فائدة ثابت، في حين الطرف الثاني يقوم بالافتراض بمعدل فائدة متغير للعملة الثانية، ثم القيام بمبادلة العملتين ومعدلات الفائدة.

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

ج - مبادلة العملات بسعر فائدة متغير مقابل سعر فائدة متغير:

يقوم فيها الطرفين بالافتراض بمعدل فائدة متغير، ثم القيام بالمبادلة للعملتين ومعدل الفائدة. (الحناوي و العيد، 2002).

4 - خيارات الصرف:

خيار الصرف هو عبارة عن سند يعطي الحق لحامله، وليس الإلتزام بالشراء (خيار الشراء)، أو البيع (خيار البيع) لكمية محددة من العملات بسعر معروف مسبقا، والذي يسمى بسعر الممارسة، بتاريخ محدد مسبقا (تاريخ الممارسة) من خلال دفع علاوة (تحدد نسبة إلى المبلغ الرسمي للخيار وتتراوح ما بين 01% إلى 03%).

ويعتبر سعر الممارسة محددًا لعملية البيع أو الشراء للعملة، حيث نقول عن الخيار أنه:

- داخل العملة: عندما يكون سعر تنفيذ الخيار أفضل من سعر السوق، وبالتالي من مصلحة المشتري ممارسة الخيار.

- في العملة: عندما يكون سعر ممارسة الخيار مساوي لسعر السوق، هنا المشتري يمكنه الشراء أو الامتناع.

- خارج العملة: عندما يكون سعر السوق أكبر من سعر الممارسة، وبالتالي المشتري لا ينفذ الخيار (الغالي و عدنان، 2019).

كما أن هناك أربع وضعيات ممكنة لخيارات الصرف هي:

أ - شراء خيار الشراء:

خيار الشراء يمكن المشتري من الشراء بالسعر الأقصى المساوي لسعر الممارسة مضاف إليه العلاوة، مهما كان ارتفاع الأسعار، وبالتالي تحقيق أرباح غير محدودة، أما في حالة الانخفاض، فإن خسارة المشتري تتمثل فقط في مبلغ العلاوة.

ب - بيع خيار الشراء:

وهو العقد الذي يسمح ببيع العملة بالسعر الأقصى المساوي لسعر الممارسة مضاف إليه قيمة العلاوة، وفيه يكون البائع ملزم بالبيع إذا ما قرر المشتري ممارسة حق الخيار، وبالتالي فإن البائع يستفيد فقط من مبلغ العلاوة، في حين خسائره غير محدودة.

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

ج - شراء خيار البيع: حيث بإمكان المشتري بيع العملة بالسعر الأقصى المساوي لسعر التنفيذ منقوص منه مبلغ العلاوة، وذلك مهما كان الانخفاض، مما يتسنى له تحقيق ربح غير محدود، أما في حالة ارتفاع العملة فإن خسارته محددة بمبلغ العلاوة فقط.

د - بيع خيار البيع:

يسمح هذا العقد للبائع بشراء العملة بالسعر الأقصى المساوي لسعر الممارسة منقوص منه العلاوة المستلمة في بداية العقد، وبالتالي فالبائع ملزم بالشراء إذا ما قرر المشتري لهذا العقد تنفيذ حق الخيار ببيع العملة التي بحوزته. (قندوز، الخيارات، المستقبلات والمشتقات المالية الأخرى، 2017)

إدارة مخاطر أسعار الفائدة :

تتعرض البنوك لمخاطر أسعار فائدة القروض وكذا الأوراق المالية، لذا تلجأ إلى التحوط من خطر تقلبات سعر الفائدة عبر التغطية عن طريق المشتقات المالية وهي :

1 - العقود الآجلة:

يطلق على هذه التقنية بأسعار الفائدة الآجلة FRA والتي يمكن تعريفها معجم المشتقات المالية كالتالي : " اتفاقية أسعار الفائدة يمكن استخدامها لتغطية تكاليف اقتراض بأسعار معومة وسعر الفائدة الذي يتم الاتفاق عليه مضروباً في مقدار قياسي يغطي فترة زمنية مستقبلية بدايتها تعرف بتاريخ التسوية ونهايتها تعرف بتاريخ الاستحقاق". ويستخدم سعر الليبور دائماً كمؤشر للأسعار المعومة، وما يساعد البنوك هو أنه لا توجد حاجة لإجراء عمليات الإقراض والاقتراض الفعلي بل يتم التعامل بفروقات الفوائد فقط. فإذا كانت أسعار الفائدة الحقيقية (سعر الليبور أكبر من السعر المتفق عليه) فإن بائع اتفاقية السعر الآجل يدفع إلى الشاري الفرق بين السعر المتفق عليه والسعر السائد.

و إذا ما كانت أسعار الفائدة السائدة منخفضة، فإن الشاري يدفع للبائع الفرق بين سعر الفائدة السائد وسعر التعاقد. ومفاد ما تقدم أن مشتري اتفاقية أسعار الفائدة الآجلة قد بادل سعراً معوماً بسعر ثابت متوقفاً ارتفاع أسعار الفائدة (هندي م.، 1995).

2 - العقود المستقبلية:

وهي ما يمكن تسميتها بالعقود المستقبلية على الأوراق المالية ذات الدخل الثابت، وذلك على أساس أن أسعار تلك الأصول تتأثر بالاتجاه الحالي والمستقبلي لأسعار الفائدة، وتشترب أنظمة السوق أن تنتهي هذه العقود بتسليم واستلام حقيقي في ظل إجراءات صارمة.

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

تسعى البنوك للتغطية عن الخطر الناجم عن الارتفاع أو الانخفاض المستقبلي في معدلات الفائدة لأصل حقيقي محل التعامل عبر العقود المستقبلية. فعندما يرتفع معدل الفائدة فإن أسعار العقود المستقبلية لمعدلات الفائدة ينخفض وبالتالي فإن بيع العقود يسمح بتغطية خطر ارتفاع المعدلات.

والبنوك التي ترغب في التحوط ضد ارتفاع معدلات الفائدة تقوم ببيع العقود في مدة وبمبلغ مكافئين للوضع التي تريد تغطيتها. ففي حالة ارتفاع في المعدلات فإن الربح الذي تحققه يتم عن طريق إعادة شراء الأصول المباعة بسعر أقل من السعر الذي باعت به. ومن خلال هذه العملية تستطيع المؤسسة تعويض الخسائر الفورية لهذه الصفقة (المبنية على توقع ارتفاع أسعار الفائدة المستقبلية).

و البنوك التي ترغب في التغطية ضد انخفاض معدلات الفائدة المستقبلية تقوم بشراء العقود في مدة وبمبلغ مكافئين للمركز الذي تريد تغطيته، وفي حالة الانخفاض الفعلي للمعدل فإن الربح الذي تحققه من خلال بيع العقود بسعر مرتفع على السعر الذي اشترت به، هذه العملية تسمح بتعويض الخسائر الناجمة عن هذه الصفقة المبنية على توقع انخفاض أسعار الفائدة (المخاطر، 2017).

ومما تقدم فإن العقود المستقبلية لمعدلات الفائدة تشكل أدوات فعالة لتخفيض مخاطر المعدل وكذلك تحقيق نتائج جيدة.

3 - مبادلة أسعار الفائدة:

تقوم مبادلة أسعار الفائدة على وجود طرفين للعقد، كل واحد منهما ملتزم بسعر فائدة معين، وتتنوع إلى: مبادلة سعر فائدة ثابت بسعر معوم، مبادلات مختلطة، مبادلات مزدوجة التعويم وعقود أخرى تتعلق بتثبيت أسعار الفائدة (بدوي، 2011).

أ - مبادلة سعر فائدة ثابت بسعر معوم:

تعتمد هذه المبادلة على اتفاق بين طرفين يكون كل واحد منهما ملتزماً بأداء فائدة على قيمة مالية مترتبة على ذمته، حيث يكون أحد الطرفين ملتزم بسعر فائدة ثابت بينما الطرف الآخر ملتزم بسعر فائدة معوم. فالطرف الأول لعقد المبادلة يطلق عليه " دافع الفائدة الثابتة" والذي يسعى بالمقابل الحصول على الفائدة المتغيرة يعد المشتري، بينما الطرف الثاني والذي هو المحرر يطلق عليه " دافع الفائدة المتغيرة" الساعي للحصول على الفائدة الثابتة (هندي م.، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، 2003).

ب - المبادلات المختلطة:

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

وهي في حقيقتها مزوجة بين مبادلات العملة ومبادلات أسعار الفائدة، حيث يقوم الطرف الأول فيها بدفع الفائدة بسعر فائدة لعملة ما، بينما المقدار الذي تحتسب على أساسه الفائدة فيتعلق بعملة أخرى، أما الطرف الآخر فقد يقوم بسداد الفائدة وفقا لسعر الليبور مثلا، وعلى نفس المبلغ الذي تحتسب على أساسه الفائدة (رجم، المشتقات المالية وتغطية المخاطر، 2017).

ج - المبادلات مزدوجة التعويم:

يتم في هذه المعاملة مبادلة سعر فائدة معوم بسعر فائدة معوم آخر، فهي مبادلة بين دفعات نقدية تحدد بسعر فائدة معومين مختلفين. ويستخدم هذا النوع من المبادلات حينما يكون أحد الأطراف مشتركا في عملية أخرى والتي يتم من خلالها استلام أو أداء دفعات على أساس سعر فائدة معوم كأحد صور التغطية (محسن، المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالية، 2006).

د - عقود أخرى متعلقة بتثبيت أسعار الفائدة:

نظرا لأن أسعار الفائدة تتقلب صعودا وهبوطا من حين لآخر، فالبنوك تخشى من ارتفاع أسعار الفائدة لأن ذلك يعني ارتفاع تكاليف التمويل وزيادة التكاليف الثابتة مما يؤثر على نتائج أعمالها، لهذا تسعى إلى إبرام عقود مثل هذا النوع والتي تتعدد إلى:

- عقود الحد الأقصى لسعر الفائدة Caps :

يعرفها روبرت ميرتون كآلاتي: "عقد الحد الأقصى للفائدة هو عقد بين طرفين والذي يوافق من خلاله أحد الطرفين وهو بائع العقد على أن يدفع للطرف الآخر مشتري العقد، الفرق بين سعر الفائدة المعوم والسعر الثابت السابق تحديده على مقدار معين ثابت طوال مدة العقد عند كل تسوية، وفي المقابل فإن مشتري العقد يدفع للبائع تعويضا عند إنشاء العقد"، ويضيف ميرتون "يمكن تشبيه هذا العقد بسلسلة من عقود خيار الشراء على أسعار فائدة معومة والتي تخول للمشتري الحق في الفرق بين السعر المعوم وسعر التعاقد" (رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، 2005).

- عقود القاع Floors :

عرف روبرت ميرتون عقد القاع كآلاتي: "يمكن النظر إلى القاع (الحد الأدنى لسعر الفائدة) على أنه تقيض عقود الحد الأقصى لسعر الفائدة، إنه سعر عقد بين طرفين والذي يوافق من خلاله أحد الطرفين وهو بائع العقد على أن يدفع للطرف الآخر وهو مشتري العقد الفرق ما بين سعر التعاقد وهو السعر الثابت المحدد مسبقا و السعر المعوم على مقدار ثابت طوال مدة العقد في كل تاريخ تسوية في مقابل قيام الشاري لهذا العقد بدفع تعويض للطرف الآخر مقابل تحمله لمخاطر انخفاض أسعار الفائدة.

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

و التعريف المتقدم لروبرت ميرتون الحائز على جائزة نوبل في المشتقات يغني عن سائر التعريفات لوضوحه الشديد ودلالته على معانيه (رجم، المشتقات المالية وتغطية المخاطر، 2017).

عقود النفق The Collar :

عرف صاحب كتاب المالية متعددة الجنسيات أدريان بيكلي " عقد النفق بأنه مزيج من عقد الحد الأقصى لسعر الفائدة و عقد الحد الأدنى لسعر الفائدة وأنه يوفر الحماية لمنشأة ضد ارتفاع أسعار الفائدة فوق مستو معين وأيضا المقدره على الاستفادة من هبوط الأسعار ولكن إلى مستوى معين فقط، فارتفاع أسعار الفائدة فوق مستوى التعاقد يتم التعويض عنه من قبل الطرف الآخر، وإذا ما انخفض سعر الفائدة قامت الشركة بتعويض الطرف الآخر (بمعنى أوضح أن الشركة تشتري عقد يدفع عنها مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة وتبيع عقدا تدفع به عن الغير مخاطر انخفاض أسعار الفائدة مقابل الحصول على تعويض يقابل التعويض المدفوع من قبلها في عملية الشراء) (البيديوي، 2011).

4 - عقود الخيارات:

تحقق عقود الخيارات على أسعار الفائدة الحماية من تغير أسعار الفائدة سواء كان مكتسب الخيار مقرضا أو مقترضاً، والتي قد تكون عقود شراء أو بيع، والتي تنقسم إلى:

أ - عقود خيارات شراء على أسعار الفائدة:

يعرف عقد خيار شراء سعر الفائدة بخيار المقترض وهو الحق الذي يخول حامله أو مالكه اقتراض مبلغ معين بسعر فائدة معين، ولأجل معين في تاريخ لاحق يجري تحديده سابقاً يكون للعقد قيمة بالنسبة لمشتريه، وبالتالي يعتمد إلى تنفيذه عندما تكون أسعار الفائدة في السوق أعلى من سعر الفائدة المتفق عليه، أي سعر التنفيذ.

ب - عقود خيارات بيع على أسعار الفائدة:

على العكس من خيارات سعر الفائدة، يكون لعقد خيار البيع قيمة لمشتريه، عندما تكون أسعار الفائدة في السوق أقل من سعر الفائدة المنصوص عليه في العقد، بالإضافة إلى أن عقود الخيارات على أسعار الفائدة يتم تفصيلها وفقاً لاحتياجات العملاء، ومن ثم يكون تداولها في السوق غير المنظم. (قندوز، الخيارات، المستقبلات والمشتقات المالية الأخرى، 2017)

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

الفرع الثاني: إدارة المخاطر غير المالية

تعد المخاطر القانونية والتشغيلية إحدى أصعب المخاطر التي تصيب البنوك وتؤثر سلبا عليها، لذا ارتأينا التطرق إليهما دون بقية المخاطر غير المالية، حيث تدير البنوك هذين المخاطر باللجوء إلى بعض القوانين واللوائح والأدوات المفصلة كآلاتي:

إدارة المخاطر القانونية:

تلجأ البنوك لإدارة المخاطر القانونية إلى الالتزام ببعض الخطوات التالية:

- الدراسة الجيدة لشخصية العميل قبل التعامل معه.
- الدقة والوضوح في تحرير العقود.
- يجب النص في العقود على عرض المنازعات على لجنة التحكيم لتقليل التكاليف وسرعة الحكم فيها.
- الالتزام بالقواعد والقوانين واللوائح المصدرة من طرف البنك المركزي. (عمارة، 2009)

إدارة المخاطر التشغيلية:

تعتبر المخاطر التشغيلية من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك بعد المخاطر الائتمانية، لهذا جاءت اتفاقية بازل 02 بثلاث منهجيات لقياس متطلبات رأس المال الضروري لمقابلة المخاطر التشغيلية وهي:

أ - أسلوب المؤشر الأساسي:

يمكن لجميع البنوك تطبيق هذه الطريقة دون أن يفرض عليها شروط معينة، ويحتسب المتطلب الرأسمالي لمقابلة مخاطر التشغيل وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{المتطلب الرأسمالي} = \text{متوسط إجمالي الدخل لآخر 03 سنوات} \times \alpha$$

حيث: α ثابت = 15 % وفقا لمقررات لجنة بازل، ويمثل نسبة المستوى العام لرأس المال المطلوب للصناعة المصرفية مقسوما على المؤشر العام للصناعة، وتستبعد السنة التي يكون فيها دخل البنك صفرا أو خسارة، ويتم احتساب المتوسط لسنتين فقط، وإذا حقق البنك خسارة في سنتين أو أكثر من الثلاث سنوات الأخيرة، فإنه يحق لسلطة الرقابة المصرفية أن تحدد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر التشغيلية.

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

ب - الأسلوب النمطي (الأسلوب القياسي المعياري):

تعتمد هذه الطريقة على تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل المصرفي، وحسب الخدمات المصرفية المقدمة، حيث يتم تقسيم الأنشطة المصرفية إلى ثمانية خطوط أعمال هي: تمويل الشركات، التداول والاكنتاب، الأعمال المصرفية بالتجزئة، الأعمال المصرفية التجارية، المدفوعات والتسويات، خدمات الوكالة، خدمات إدارة الأصول، خدمات السمسرة والوساطة المالية، وفي نطاق كل خط عمل يعتبر إجمالي الدخل مؤشرا عريضا كدليل على حجم عمليات البنك، ويتم حساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر التشغيلية وفقا للمعادلة التالية:

متطلبات رأس المال المقابلي المخاطر التشغيلية = (إجمالي الدخل السنوي لكل وحدة عمل خلال السنوات الثلاث الأخيرة $\beta \times$ لكل نشاط)/3.

حيث β : نسبة ثابتة بالنسبة لكل خط عمل، وتكون قيمته إما 12% أو 15% أو 18%.

ج - أسلوب القياس المتقدم:

وفقا لهذا الأسلوب فإن مطلب رأس المال القانوني يساوي مقياس المخاطر المتولدة عن النظام الداخلي للمصرف لقياس مخاطر التشغيل باستخدام المعايير الكمية والنوعية المتقدمة، ويخضع استخدام أساليب القياس المتقدمة للموافقة الرقابية.

و يتم السماح للبنوك التي يتوفر لديها بعض المعايير الصارمة باستخدام النماذج الداخلية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة المخاطر التشغيلية وتوجد عدة طرق منها:

- منهج القياس الداخلي.

- منهج توزيع الخسائر.

- طريقة بطاقات النقاط. (نارجس و عكاش، 2018)

ومن أجل الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية وجب على البنوك الالتزام والتطبيق السليم للمبادئ العشرة التي جاءت بها اتفاقية بازل 02 والتي تتلخص فيما يلي:

أ - هيئة المناخ المناسب لإدارة المخاطر: والذي تضمن المبادئ الثلاث الأولى، تتمحور أساسا في دور مجالس الإدارة والإدارة العليا، حيث يجب أن تكون مدركة للعناصر الأساسية للمخاطر التشغيلية الخاصة بالبنك والتعامل معه كقئة منفصلة يتم مراقبتها، وتحديد إطار (هيكل) لإدارتها يخضع لوظيفة تدقيق داخلي فعالة وشاملة ومستقلة، تنفذ من قبل موظفين أكفاء ومدربين بشكل ملائم، وعلى جميع المستويات

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

الوظيفية أن تدرك مسؤولياتها فيما يتعلق بإدارة المخاطر التشغيلية. كما يجب أن تتحمل الإدارة العليا مسؤولية تطوير السياسات والعمليات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية في جميع أنشطة وعمليات البنك.

ب - إدارة المخاطر: تعريفها، قياسها، التحكم فيها ومراقبتها: والتي تتضمن المبادئ من 04 إلى 07 وتتمحور فيما يلي:

- قيام البنوك بتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية اللازمة لكل أنواع المنتجات، والأنشطة، والعمليات والأنظمة، وتحديد الإجراءات المطلوبة لقياسها.

- تنفيذ عمليات المراقبة المنتظمة لأوجه المخاطر التشغيلية، والإفصاح عن البيانات ذات الصلة للإدارة العليا في شكل تقارير منتظمة.

- ضرورة توافر البنك على السياسات والإجراءات والأساليب التي تضبط أو تخفف من حدة المخاطر التشغيلية، ومراجعتها بشكل دوري للقيام بتعديلها وفقا للاستراتيجيات المناسبة المستخدمة، ومن جهة أخرى ضرورة وضع خطط للطوارئ ومواصلة الأعمال للحد من الخسائر في حالة تعطل الأعمال بشكل حاد.

ج - دور السلطات الرقابية: والذي يتمثل في مطالبة البنوك بتوفير إطار فعال لإدارة المخاطر التشغيلية، بما يحقق التخفيف من حدة الخسائر التي قد تتعرض لها بسببها، وقيامها من خلال المراقبين بتنظيم تقييمات مستقلة، وبصفة دورية للاستراتيجيات، والسياسات، والخطوات، والممارسات المطبقة بالبنك والمتعلقة بالمخاطر التشغيلية، وضمان وجود آلية مناسبة وذات كفاءة عالية لإعداد التقارير بشكل يضمن اطلاعهم وإعلامهم بالتطورات التي تحدث بالبنك.

د - أهمية الإفصاح: نطاق الإفصاح المتعلق بالمخاطر التشغيلية غير محدد، كون أن البنوك لا تزال في مرحلة تطوير تقنيات تقدير المخاطر التشغيلية، وبشكل عام يجب على البنوك الإفصاح عن الإطار العام (الإستراتيجية) لإدارة المخاطر التشغيلية بأسلوب يسمح للمستثمرين والأطراف ذات العلاقة تحديد كفاءة البنك في تحديد وتقييم ومراقبة وتخفيف حدة المخاطر التشغيلية والسيطرة عليها. (راضية، 2016)

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية إلى فرض نفسها بكل قوة داخل الجهاز المصرفي، ويتحقق مبتغاها هذا عن طريق الإدارة السليمة للمخاطر المختلفة التي تتعرض لها، عبر إيجاد متطلبات ضرورية أولا ومن ثم البحث عن أدوات وتقنيات جديدة مطابقة للشريعة الإسلامية مع استعمال بعض الأساليب المتبعة من طرف إدارات البنوك التقليدية والتي لا تتنافى مع مبادئ شرع الله.

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

المطلب الأول: المراحل و المتطلبات الضرورية لإدارة المخاطر

الفرع الأول: مراحل إدارة المخاطر

إن حسن إدارة المخاطر يمر ب 04 مراحل متمثلة في:

- تعريف المخاطر التي يتعرض لها نشاط الصيرفة الإسلامية.

- القدرة على قياس المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.

- اختيار المخاطر التي يرغب المصرف في التعرض لها، والتي يمكن لرأس المال تحملها.

- مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب

لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر. (لقيطي و غربي، 2012)

الفرع الثاني: المتطلبات الضرورية لإدارة المخاطر

هناك متطلبات ضرورية في أي مؤسسة مصرفية وخاصة الإسلامية منها أن تكون متوفرة حتى يمكنها

من الإدارة الجيدة للمخاطر وهي :

1 - وضوح محتوى إدارة المخاطر:

نظام إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية شامل وتشترك فيه جميع المستويات الإدارية بالبنك ويشمل

المرور بأربع مراحل أساسية :

- تعريف المخاطر التي يتعرض إليها نشاط الصيرفة الإسلامية.

- القدرة على قياس المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.

- اختيار المخاطر التي يرغب المصرف للتعرض لها والتي يمكن لرأس المال تحملها.

- مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب

لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر.

2 - توظيف الكفاءات المؤهلة والمؤمنة برسالة المصرف الإسلامي:

- يجب على البنوك الإسلامية أن تولي لهذا العنصر أهمية كبيرة بتوظيف عمال يمتازون بكفاءة كبيرة مع

شرط أن يؤمنوا برسالة المصرف الإسلامي وأن تكون متحمسة لإنجاحه مما يؤدي إلى الاكتشاف المبكر

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

للمخاطر والتحوط ضدها أيضا بوسائل شرعية، و زيادة كفاءة العمال يكون بتقويتهم بالتدريب والتكوين و المحافظة عليهم يكون بالتحفيز.

3 - إنشاء إدارة مستقلة لإدارة المخاطر:

فرض تطور النشاط المصرفي ضرورة توفير إدارة مستقلة لإدارة المخاطر عن باقي الإدارات الأخرى وهذا قصد التعرف مبكرا على مصادر المخاطر وتوقع حدوثها للاحتياط وتحديد حجم تأثيرها والتخطيط المسبق للسيطرة عليها وهذا يستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية:

- أن يكون للبنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر تهتم بإعداد السياسة العامة أو الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري.
- تعيين مسؤول المخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي.
- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة.
- تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان لها.
- ضرورة وجود وحدة مراجع داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.

4 - بناء العلاقة الشرعية مع المصارف المركزية:

لا تستطيع أن تستفيد المصارف الإسلامية من وظيفة المقرض الأخير من عند البنك المركزي كما هو الحال بالنسبة لنظيرتها من المصارف التقليدية وهذا ما يجعل رواق المنافسة مع البنوك التقليدية غير متكافئ في حالة تعرضها لعجز في السيولة ولهذا يجب أن تعمل المصارف الإسلامية جاهدة لإيجاد مخرج لهذه الوضعية وإيجاد بديل شرعي حتى تتمكن المصارف المركزية من مساعدتها لتوفير السيولة عند الحاجة. (صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، 2009)

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

المطلب الثاني: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

الفرع الأول: إدارة المخاطر العامة

إدارة مخاطر الائتمان:

لقد تطرقنا سابقاً (في المبحث الأول من هذا الفصل) إلى الطرق التي تتحوط بها البنوك التقليدية ضد مخاطر الائتمان، لكن لا يمكننا استخدام الكثير منها لتعارضه مع مبادئ التمويل الإسلامي، وبعضها يمكن الاستفادة منها مع وجوب تعديلها وفق ما تتماشى مع مبادئ التمويل الإسلامي، وفيما يلي نعرض الأدوات التي تطبقها المصارف الإسلامية للحد والتقليل من درجة هذه المخاطر:

1 - العريون:

يعتبر البيع مع العريون أو بيع العريون من التقنيات الممكنة للتحوط ضد مخاطر الأسعار من وجهة نظر المشتري، وضد مخاطر الائتمان من وجهة نظر البائع. فالبيع مع العريون لا يخلو عن خيار للمشتري يعطيه حق الفسخ، ولكنه يخسر المبلغ المعجل (غالباً) باسم العريون، للتعويض عن البائع الذي حبس سلعته من السعي لبيعها لآخرين غير المشتري مع حق العريون.

ومن شرط العريون تحديد المدة واحتفاظ البائع بمحل العقد الذي فيه عريون فليس له التصرف فيه، كما أن حق العريون ليس متداولاً.

و لتعزيم ما تم التطرق له سابقاً حول الخيارات المالية وكيفية الاستعانة بها في إدارة المخاطر، نجد أن العريون يقوم تقريبا على نفس مبدأ العلاوة المطبقة في الخيارات المالية.

2 - هامش الجدية:

تلتزم البنوك الإسلامية (الوعد الملزم) دفع هامش الجدية عادة في المرابحة بالشراء، وهو مبلغ من المال يدفعه العميل للمؤسسة المالية الإسلامية على أنه إن عدل (الواعد بالشراء) عن شراء السلعة في حالة الإلزام جبر الضرر الفعلي الذي يلحق الأمور من هذا المبلغ. وإذا لم يف هامش الجدية بجبر الضرر الذي أصاب المؤسسة المالية فله أن يعود على الواعد بما تبقى من خسارة. ويتحدد هذا الضرر بالفرق بين تكلفة السلعة وثمان بيعها لغير الواعد بالشراء.

3 - الصكوك:

الصكوك بالرغم من أنها تنطوي على مخاطر محددة، فإنه من الممكن أن تلجأ إليها البنوك الإسلامية في حالة الإدارة الجيدة لعمليات التصكيك، ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

- تخفيض مستوى التركيز الائتماني من خلال تجميع حجم كبير من الموارد المالية لإعادة استثمارها في عمليات جديدة ومتنوعة.

- وجود جهات تعزز الضمان للائتمان للأوراق المالية المصدرة.

- التنويع حسب العملاء والأدوات والقطاعات والأسواق.

- تنويع في أدوات الاستثمار، حيث يوفر التصكيك تنوع في الأدوات الاستثمارية المتاحة من حيث العائد والمخاطر والضمان. وتجنب التركيز على عدد محدود من الأدوات وبالتالي تقليل مخاطر التركيز الائتماني. (غدة، 2009)

إدارة مخاطر السيولة:

تسعى البنوك الإسلامية إلى التقليل من مخاطر السيولة عبر مجموعة من التقنيات والمتمثلة في :

أ - التحوط ضد العجز في السيولة النقدية:

بعدما كانت البنوك الإسلامية تستعين بحل الاحتفاظ بجزء من مواردها المالية معطلا باستمرار بدون توظيف، وهذا للتحوط ضد مخاطر السيولة المكلفة جدا (تكلفة الفرصة البديلة) وما له من آثار سلبية أيضا على الاقتصاد بشكل عام، اجتهد خبراء المالية المصرفية الإسلامية إلى إيجاد حلول عبر استخدام الأدوات التالية.

- الاعتماد على قاعدة عريضة من المتعاملين، وذلك من خلال نشر شبكة واسعة من الفروع والمكاتب، وتوفير أوعية ادخارية تتصف بالمرونة في شروطها، والتوسع في التمويل الفردي.

- توجيه الودائع الكبيرة إلى الأوعية الادخارية الأكثر استقرارا.

- إيداع جزء من الموارد المالية كودائع استثمارية لآجال قصيرة لدى مؤسسات مالية إسلامية أخرى.

- إبرام اتفاقيات متبادلة Swap مع بنوك أخرى.

- التوريق.

- إعطاء الأمان أولوية في إدارة المخاطر على العوائد.

- التركيز في التمويل على الصيغ التي تتسم تدفقاتها النقدية بالوضوح.

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

- عدم قبول ودائع استثمارية لها حق السحب المباشر دون التقيد بالزمن اللازم لاستثمارها، و إلا أصبحت أقرب ما تكون بالودائع الجارية، وبالتالي فهي عرضة لمخاطر السحب المفاجئ.

- عدم قبول ودائع قصيرة الأجل إلا بعد التأكد من استخداماتها، وتحديد منافذها، بما يساعد على توفير السيولة.

ب - تكوين احتياطات ومخصصات كافية لمجابهة المخاطر المحتملة:

رغم أن المصارف المركزية تفرض عادة نسبة معينة على البنوك الاحتفاظ بها كسيولة لمجابهة بعض المخاطر المحتملة، إلا أنه يتوجب على المصارف الإسلامية دراسة احتياجاتها من المخصصات بدقة عالية طبقاً لظروفها وظروف عملياتها والودائع التي لديها كودائع جارية أو ودائع استثمارية آخذة بعين الاعتبار حجم ونسبة كل منها إلى الأخرى وأجال الاستحقاقات للودائع التي لديها من جهة ومطالباتها لدى عملائها من جهة أخرى، وذلك لمجابهة مخاطر السيولة وكذلك لامتناع الخسائر المحتملة. (الكريم ق.، 2011-2012)

إدارة مخاطر الفائدة (هامش الربح):

رغم أن البنوك الإسلامية تحرم التعامل بالفائدة، إلا أنه يواجه مخاطرها (تم التطرق لها في الفصل الأول) وهو ما يستدعي وجود سياسات تحوطية ضد هذه المخاطر عبر مجموعة من الطرق التالية:

1 - موازنة الأصول والخصوم:

تساعد عملية الموازنة بين أصول وخصوم البنك الإسلامي على تلاقي مخاطر عديدة، من بينها مخاطر العائد الثابت في الأصول مقابل عائد متغير في الخصوم، بالإضافة إلى مخاطر السيولة لارتباط مدخلاته مع مخرجاته في الآجل. ولتحقيق هذا المبتغى يتطلب ذلك القيام بالإجراءات التالية:

- عدم قبول ودائع استثمارية لها حق السحب المباشر دون التقيد بالزمن اللازم لاستثمارها، و إلا أصبحت أقرب ما تكون بالودائع الجارية، وبالتالي فهي عرضة لمخاطر السحب المفاجئ.

- اعتماد برامج تقوم على الإعلان عن قبول ودائع بأنظمة مختلفة تقابل حاجة البرامج الاستثمارية، سواء من حيث المدد المختلفة لها أو حسب رغبات أصحاب الودائع في توجيه أموالهم لنشاط معين.

- من الممكن تكوين سلة من المشروعات لأصحاب الودائع تقلل من درجة المخاطر من خلال التنويع، مما يشجع الممولين على الإقبال عليها ويقلل من درجة المخاطر، ويكون ذلك بالتوسط بين المدخرين

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

والمستثمرين، أو بالترويج للأوراق المالية الأولية بإنشاء صندوق تبادلي لشراء الأوراق المالية للمشروعات من موارد بيع أوراق مالية ثانوية للمدخرين.

2 - مشتقات مالية إسلامية لإدارة مخاطر الفائدة:

يشير بعض الباحثين في التمويل الإسلامي إلى عدم وجود ما يعترض عليه في الخيارات المالية، وإذا أُخذ بهذا الرأي، فيمكن للبنوك الإسلامية الاستفادة بشكل كبير من هذه الأداة للتحوط ضد المخاطر. لكن يستدعي هذا الأمر إضافة بعض الضوابط التنظيمية على التعامل بالخيارات المالية لمنع المضاربات والقمار. وبالرجوع إلى أسواق الخيارات المالية التقليدية، نجد أن أحد أهم أسباب انتشار المضاربات هو إمكانية استخدام الخيارات المكشوفة، ويقصد بالخيار المكشوف هو هدم تملك بائع الخيار أو مشتري الخيار للأصل محل التعاقد. وهذا السبب هو الذي يدفع إلى اعتماد التسوية على فروقات الأسعار كبديل عن استلام الثمن وتسليم الأصل محل التعاقد. انطلاقاً من ذلك وجب على البنوك الإسلامية ضرورة منع التعامل بالخيارات المكشوفة، بحيث يُشترط على المتعاملين بالخيارات المالية تملك أصول محل التعاقد قبل الدخول في عقد الخيار، بالإضافة إلى وجود إلزام بانتهاء العقد بالاستلام والتسليم، وأن لا تتم تسويته نقداً بناءً على فروق السعر. (قندوز، التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية، 2011-2012)

إدارة مخاطر سعر أسعار الصرف:

تحتاط البنوك الإسلامية من هذه المخاطر من تقنيات مستمدة من عقود مسماة في الفقه الإسلامي، وهي تشمل أساساً تقنيات التحوط الأساسية وتقنيات التحوط المشتقة.

تقنيات التحوط الأساسية:

1 - الصرف في الذمة (المقاصة):

لتحييد مخاطر أسعار الصرف تلجأ البنوك الإسلامية إلى ما يسمى بالمقاصة ولها صورتان:

- الصورة الأولى: أن يكون لكل من المتعاقدين دين في ذمة الآخر بعملتين مختلفتين فينتقان يوم السداد على سعر الصرف لإسقاط الدينين أو بعضهما، وهي جائزة إذا لم يبق في الذمة شيء يوم السداد.

- الصورة الثانية: أن يدفع المدين الدين الذي في ذمته للدائن بعملة أخرى، وهي جائزة إذا تم الوفاء بسعر الصرف يوم السداد، لأن ما في الذمة بمثابة المقبوض.

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

2 - الصرف المستقبلي للعملات:

وهو يأخذ عدم صور وهذا عن طريق المشتقات المالية لكنها محرمة، والصورة الوحيدة ممكنة الاستخدام هي المواعدة والوعد في الصرف، فإذا جرت المواعدة من الطرفين على إجراء الصرف في تاريخ مستقبل لا يخلو أن تكون هذه المواعدة ملزمة للطرفين، أو أن تكون ملزمة لطرف واحد، فإن كانت ملزمة لطرفين فهي بمثابة العقد المستقبلي، وهو غير جائز للإخلال بشرط التفاضل في مجلس العقد، وإن كانت ملزمة لطرف واحد فهي جائزة، لأن الوعد ليس عقداً. (السويلم، 2007)

تقنيات التحوط المشتقة:

ابتكرت المؤسسات المالية الإسلامية هذه التقنيات والتي نصطلح على تسميتها بالمشتقات المالية الإسلامية للتحوط من مخاطر سعر الصرف، لجأت إليها البنوك الإسلامية نتيجة تطور معاملاتها وزيادة مخاطر الصرف (خاصة مع تعويم العملات)، وتتمثل في:

1 - القروض المتبادلة:

يتم من خلال هذه التقنية قيام مؤسسة مالية بالحصول على قروض من طرف مؤسسات مالية أخرى بعملة البلد الذي تقوم المؤسسة الأولى بالتعامل في أصوله (في شكل مرابحات مثلاً) وتمنح المؤسسة الثانية ما يقابل ذلك من العملة المحلية. وبذلك تتمكن المؤسسة المالية الإسلامية من تثبيت سعر الصرف لطول مدة القرض، وبالتالي تحييد مخاطر سعر الصرف. فإذا اتفق بنكان على أن يوفر كل منهما للآخر المبالغ التي يطلبها أي منهما على سبيل القرض من نفس العملة أو من عملة أخرى فإن هذا الاتفاق جائز تقادياً للتعامل بالفائدة أخذاً وإعطاءً على الحسابات المدينة بين البنكين شريطة عدم توقف تقديم أحد القرضين على الآخر.

2 - المرابحة لإدارة مخاطر أسعار الصرف:

على الرغم من كون المرابحة للآمر بالشراء صيغة للتمويل، لكن ليس هناك ما يمنع من تطبيقها لغرض إدارة المخاطر أيضاً. فالبنك الذي يملك القدرة لتحمل المخاطر يمكن أن يكون هو الوسيط بين طرفي المبادلة الحقيقية بما يحقق في النهاية مصالح الأطراف الثلاثة.

و من أمثلة ذلك استخدام المرابحة للتحوط من مخاطر تقلبات العملة. فبدلاً من إبرام المستقبلات على العملات مع البنك الضامن لمخاطر الصرف بعقد منفصل عن السلع المقصودة بالتبادل، يمكن ترتيب عملية مرابحة بحيث يتحمل البنك الضامن مخاطر سعر الصرف من خلال شراء السلعة المطلوبة بعملة ثم بيعها للمستفيد بالعملة الأخرى.

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

وهذه التقنية أفضل من توسيط المعادن أو سلع غير مقصودة، كما تطبقه بعض المصارف الإسلامية، فهذه السلع لا تحقق أي قيمة مضافة ومن ثم تصبح تكلفة دون مقابل. وهذا لتكون العملية عبر تطبيق هذه التقنية مولدة للثروة ومحققة في الوقت نفسه لقيمة مضافة للاقتصاد، فتكون أكثر مصداقية وكفاءة معاً. (بدوي، 2011)

إدارة مخاطر التشغيل:

تدير البنوك الإسلامية مخاطر التشغيل بدرجة متساوية مع الطرق التقليدية المتاحة للبنوك التقليدية والتي لا تتعارض مع مبادئ التمويل الإسلامي، وهذا وفق المبادئ العشرة التي جاءت بها لجنة بازل 2 والتي تم ذكرها سابقاً عند التعرض لكيفية إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التقليدية، كما أنه يجب عليها أن تطبق معايير الرقابة الخاصة بالمخاطر المقترحة من طرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية والتي تنص على:

- مراعاة المجموعة الكاملة لمخاطر التشغيل ذات الأهمية التي تؤثر على عملياتها، بما في ذلك مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق الإجراءات الداخلية للأشخاص والنظم الناتجة من أحداث خارجية، وتأخذ في الاعتبار الأسباب المحتملة للخسائر الناتجة عن عدم الالتزام بالشرعية.
- يجب على مؤسسات الخدمات الإسلامية أن تجري مراعاة دورية لاكتشاف أوجه الخلل في التشغيل ومعالجتها.
- على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع إطار عمل شامل وسليم لتطوير وتنفيذ بيئة رقابية احترازية لإدارة مخاطر التشغيل الناشئة عن أنشطتها (علي، 2019).

إدارة المخاطر القانونية:

لقد تم ذكر سابقاً في هذا الفصل عن كيفية إدارة البنوك التقليدية للمخاطر القانونية، وهذه الحلول تنطبق على البنوك الإسلامية شرط عدم الإخلال بالتعاليم الشرعية.

الفرع الثاني: إدارة مخاطر صيغ التمويل

إدارة مخاطر عقد المشاركة:

تعتبر عملية التمويل بالمشاركة من أهم الصيغ التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في عمليات تمويلها للمشاريع، وعلى الرغم من أنها تبدو أفضل من استخدام صيغ العائد الثابت إلا أنها تواجه مجموعة من المشاكل والتي تم التطرق إليها سابقاً، وللادارة الجيدة والتسيير الحسن لهذه المخاطر وجب على البنوك الإسلامية ضرورة إتباع الخطوات التالية:

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

- تقييم المشاريع و تقنياتها جيدا حتى لا تكون غير مجدية اقتصاديا.

- المرونة في تطبيق الأطر الرقابية و النظم المحاسبية و المراجعة و التدقيق.

كما يجب على البنك أن يقوم بعمليات المشاركة من خلال المساهمات، حيث يقوم البنك بتقسيم رأسماله المطلوب إلى أسهم، وذلك بعد دراسة المشروع المرجو تمويله، و يسهم البنك بنسبة صغيرة، و يعرض ما تبقى من الأسهم للغير من أجل البيع لعملائه أصحاب الحسابات الاستثمارية، و تكون شروط تقسيم هذه الأسهم على أساس المشاركة مع البنك و بقية المساهمين في الأرباح المحققة بما تم الاتفاق عليه و لا شك أن نجاح هذه العمليات يسهم بفعالية في تمويل المشاريع الناشئة دون إثقالها بالديون وفوائدها التي قد تصبح باهظة، و يجب على البنك توفير المعلومات اللازمة للشركاء حول عملية التمويل و المشروع المرجو تمويله، عن طريق عقد اجتماعات دورية، و هذا أمر في صميم جوهر نظام التشارك في الإسلام. (سعيد، 2019)

إدارة مخاطر التمويل بالمرابحة:

1 - ينبغي أن تطلب المؤسسة من العميل ضمانات مشروعة في عقد بيع المرابحة للأمر بالشراء، ومن ذلك حصول المؤسسة على كفالة طرف ثالث، أو رهن الوديعة الاستثمارية للعميل أو رهن أي مال منقول أو عقار أو رهن سلعة محل العقد رهنا ائتمانيا رسميا دون حيازة، أو مع الحيازة للسلعة وفك الرهن تدريجيا حسب نسبة السداد.

2 - يجوز مطالبة المؤسسة للعميل بتقديم شيكات أو سندات الأمر قبل إبرام عقد المرابحة للأمر بالشراء ضمانا للمديونية التي ستنشأ بعد إبرام العقد، شريطة النص على أنه لا يحق للمؤسسة استخدام الشيكات أو السندات إلا في مواعيد استحقاقها، وتمتنع المطالبة بالشيكات في البلاد التي لا يمكن فيها تقديمها للدفع قبل موعدها.

3 - يجوز إرجاء تسجيل السلعة باسم العميل المشتري لغرض ضمان سداد الثمن مع الحصول على تفويض من العميل للمؤسسة ببيع السلعة إذا تأخر عن سداد الثمن.

4 - يجوز أن ينص عقد المرابحة للأمر بالشراء على التزام العميل المشتري بدفع مبلغ أو نسبة من الدين تصرف في الخيارات في حالة تأخره عن سداد الأقساط في مواعيدها المقررة، على أن تصرف في وجوه الخير بمعرفة هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة و لا تنتفع بها المؤسسة. (السويلم، 2007)

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

إدارة مخاطر التمويل بالمضاربة :

تلجأ البنوك إلى مجموعة من الحلول والإجراءات للتحوط من هذه المخاطر وهذا عبر: تهيئة موارد مالية أكثر ملائمة لعملية المضاربة، وذلك من خلال إصدار شهادات أو صكوك مضاربة، مخصصة لمشروعات معينة، على أن تكون قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، و لا يجوز استرداد قيمتها مرة أخرى، بل تصفيتها بالزيادة أو النقص عند انتهاء عمل المشروع، ومن حق أصحاب هذه الصكوك التعرف على المركز المالي للمشروع في كل سنة، والحصول على نصيبهم من الأرباح حسب الشروط المعلنة بالإصدار، و لا شك أن هذا الاقتراح يختلف في مضمونه وتفصيله عما هو قائم الآن في بعض ممارسات المصارف الإسلامية، فشهادات المضاربة المصدرة الآن غير مخصصة لمشروعات معينة وإنما هي مرتبطة بمجموعة الموارد التمويلية على أساس صيغة المضاربة المختلطة، كذلك فإن شهادات المضاربة المصدرة قابلة للاسترداد من البنك المصدر لها بنفس قيمتها، إما عند الطلب أو بعد عدة سنوات، مما يؤدي إلى إلقاء شبهة على تطبيق مبدأ المشاركة، في الغنم بالغرم، خاصة أن الشهادات تتلقى ربحاً دورياً في نفس الوقت، هذا الاقتراح عند تنفيذه يفتح الباب لممارسة المضاربة على نحو يتمشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية، ويحقق الأهداف المصرفية الإسلامية، وأهداف التنمية التي ترتبط بالاستثمارات طويلة الأجل في النشاط الاجتماعي . (العززي، 2014)

إدارة مخاطر التمويل بالإجارة:

يجب على المؤسسة المالية أن تحاول إدارة مخاطر التمويل بالإيجار وفق المنظور الشرعي حتى لا تخرج عن السياق الذي من أجله أسست هذه البنوك، وهذا عبر الحلول التالية:

- إمكانية طلب الضمان والرهنات، للتقليل من تعرض المصارف الإسلامية للمخاطر الائتمانية، عند التخلي عن الاتفاقية أو عند عدم قدرة المستأجر على دفع الأقساط على نحو دوري، أو في تاريخ الاستحقاق، تحديد تأمين كافي مقابل أي خسائر أو تلف قد يحدث للأصل.
- أن يتم توسع المصارف الإسلامية في نشاط الإجارة.
- قيام المصرف بتكوين شركات متخصصة لنشاط الإجارة، بمعنى أن تكون شركات مالكة لعقارات، أو محلات تجارية، أو شركات مالكة لمعدات وأدوات، وبالتالي تأجيرها، ويلاحظ أن اقتراح تكوين شركات إنما يأتي أساساً لعدم مناسبة قيام المصرف بالاستثمار بشكل مباشر، إلا في حدود موارده التمويلية المتاحة، وذلك لطبيعته كمؤسسة مصرفية، هذا بالإضافة إلى أن هذه الشركات ستمكن من التوسع بمرونة في عمليات الإجارة، كلما كانت هذه مريحة، قيام المصرف الإسلامي بطرح صكوك إجارة وذلك

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

لتمويل الشركات المزمع إنشائها، على أن يكون للمصرف حصة في هذه الصكوك، في حدود ما تسمح به اللوائح، أو القوانين المنظمة للأعمال المصرفية عموماً. (الكريم ق.، 2011-2012)

إدارة مخاطر التمويل بالاستصناع:

يمكن للمصارف الإسلامية تقليل تعرضها للمخاطر السوقية في الاستصناع، بتقدير السعر المستقبلي لتصنيع السلع وإنشاء الأصول، وذلك بتطبيق التحليل الإحصائي VAR، وتلجأ إلى وضع الشروط التالية قصد مواجهة هذه المخاطر والتقليل من آثارها:

- يجب أن تقدم المصارف الإسلامية المبلغ للصانع أو منشئ الأصل على دفعات وفق أسس متغيرة تحدث بصورة فعلية أو معنوية على عناصر الاستثمارات التي تتدهور قيمتها على مر الزمن نتيجة الاستعمال أو التلف والتقاعد التكنولوجي (العبيدي، 2014).

- يلتزم المقاول بتقديم كفالة مصرفية غير مشروطة لتنفيذ العمل المطلوب بموجب بنود الشروط العامة للعقد، وتحدد مدة كافية لصلاحي العقد.

- النص على غرامات التأخير في حالة تأخر المقاول عن إتمام تنفيذ وتسليم المشروع في الموعد المحدد فإنه يتحمل جميع الأضرار التي تنتج عن هذا التأخير، ما لم تكن هناك أسباب قهرية خارجة عن الإرادة.

- في الاستصناع أصبح تنفيذ العقد معضلة خاصة إذا أخذنا في الحسبان الوفاء بالموصفات النوعية، وللتغلب على هذه المخاطر التي تكون من الطرف الآخر في العقد، فقد أجاز الفقهاء ما يسمى ببند الجزاء في العقد.

- يمكن الاتفاق على سداد القيمة على مراحل مختلفة تبعا للتنفيذ بدلا من السداد دفعة واحدة عند بداية تنفيذ العقد. وهذا تدبير يقلل كثيرا من تعرض المصرف للمخاطر الائتمانية من خلال التقدم المتوازن في سداد القيمة وفي تنفيذ الأعمال المتفق عليها (السلام و سعاد، 2014).

إدارة مخاطر السلم:

إن هذا العقد يستهدف بالأساس في تمويل العمليات الزراعية و الصناعية، وحتى يتم تأسيس وبناء هذه العلاقة بشكل علمي صحيح، نرى أنه من الضروري وقبل دخول القطاع المصرفي في تمويل القطاع الزراعي بالسلم، العمل على توفير البنيات الأساسية اللازمة، والتي تمكن المصارف من اتخاذ القرارات التمويلية الصحيحة، لكي تكون قادرة على إدارة المخاطر التي قد تتولد في مثل هذا النوع من التمويل وفي هذا الصدد يتم اقتراح التالي:

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

- تطوير نظام معلومات عن القطاع الزراعي، يكون قادرا على توفير معلومات دقيقة عن شتى أنواع الأنشطة الزراعية، ويكون قادرا إعطاء توقعات علمية عن المناخ و الأمطار والآفات الزراعية والمحاصيل والأسعار المستقبلية لها، ... إلخ.

- تدريب العاملين في الجهاز المصرفي، من موظفين وإداريين بطبيعة التمويل الزراعي، بحيث تكون لهم القدرة على قراءة المعلومات التي يوفرها "نظام المعلومات المركزي" وتحليلها واتخاذ قرارات ائتمانية على أسس علمية بموجبها. وفي الوقت نفسه يجب تدريب العاملين في القطاع المصرفي على المخاطر المتولدة عن التمويل بالسلم والأدوات اللازمة لإدارة تلك المخاطر .

- إيجاد مؤسسة ضبط المواصفات: إن عدم وجود جهة تضبط المواصفات، وتكون قادرة على بيان الفروقات بين المنتجات المختلفة، وإظهار العيوب الخفية فيها، من شأنه أن يحدث إشكاليات بين الممولين والمتمولين بالسلم ويزيد من مخاطر التمويل، وتحد من المخاطر الأخلاقية التي يجابهها المصرف الإسلامي.

- تطوير السوق، بحيث يكون قادر على استيعاب المنتجات المشتراة سلما، والاستجابة للبايعين الذين يرغبون في بيع المنتجات التي اشتروها سلما، والحصول على النقد من خلال إيجاد شبكة تجارية محلية مستقرة وذات سيولة مناسبة، هو أمر يساعد على تقصير دورة التمويل وتخفيض المخاطر. (السويلم س.، 2004)

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال معالجتنا لهذا الفصل تم التوصل إلى ما يلي:

- أن البنوك التقليدية ومن أجل الحفاظ على ديمومتها تسعى إلى البحث عن السبل المجدية للتخلص من المخاطر أو التخفيف من حدتها من خلال انتهاج 04 مراحل إذ تلجأ إلى مجموعة من الحلول والإجراءات لإدارة المخاطر (المالية وغير المالية) التالية:
- مخاطر الائتمان عبر الاستعلام المصرفي حيث يتم اللجوء إلى طرق تقليدية وحديثة لقياس هذه المخاطر ومعرفة مستوى خطر كل عميل وطالب قرض، وأيضا تقوم بإدارة مثلى لمحفظه القروض والسلفيات مع الالتزام بالقواعد الاحترازية التي جاءت بها لجنة بازل.
 - مخاطر السيولة عبر إنشاء نظام فعال ومخطط للتمويل الطارئ، ووضع حدود ومعدلات السيولة وحدود التدفقات النقدية مع إدارة موجوداتها واستخداماتها بكفاءة.
 - مخاطر سعر الصرف عبر التسيير الداخلي بطرق وأدوات يطلق عليها بالتقنيات الداخلية، كما أنها تلجأ إلى البورصة مستعينةً بالمشنقات المالية التي تعتبر كتقنيات خارجية مبتكرة.
 - مخاطر سعر الفائدة عبر اللجوء إلى المشنقات المالية والتي بدورها تنفرد وتتميز وتتفرع لعدة طرق يستعملها البنك حسب ظروفه.
 - المخاطر القانونية عبر الالتزام بقواعد وقوانين ولوائح الهيئات الدولية المتخصصة وكذا المصارف المركزية مع وجوب الدقة والوضوح في تحرير وتنفيذ مختلف العقود.
 - المخاطر التشغيلية عبر دراسة وقياس رأس المال اللازم لقياس هذه المخاطر ب 03 منهجيات، وكذا الالتزام بالمبادئ ال 10 للجنة بازل.
- و أن البنوك الإسلامية بدورها أيضا تستعين ب 04 مراحل لإدارة مخاطرها،و تستعين بعدة حلول وابتكارات مالية قصد التحوط من المخاطر سواء كانت هذه المخاطر عامة أو خاصة (تتعلق بصيغ التمويل).

فالمخاطر العامة تُدار عبر الإجراءات والأدوات التالية:

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

- مخاطر الائتمان عبر دفع مبلغ مالي كضمان (العربون، هامش الجدية) واللذان يعتبر أحد مخرجات وأدوات الهندسة المالية الإسلامية وكذا عبر الصكوك.
 - مخاطر السيولة عبر تكوين احتياطات ومخصصات كافية لمجابهة المخاطر المحتملة ولأدوات مالية متعددة قصد التحوط من العجز في السيولة النقدية.
 - مخاطر الفائدة عبر مواعمة الأصول والخصوم للبنك وإلى استعمال المشتقات المالية والمتمثلة في الخيارات المالية مع ضرورة منع التعامل بالخيارات المكشوفة.
 - مخاطر الصرف عبر تقنيات أساسية متمثلة في :المقاصة (تختلف عن المقاصة المطبقة في البنوك التقليدية) وكذا الصرف المستقبلي للعملات (مع شرط الالتزام في المواعيد والوعد في الصرف)، و تقنيات مشتقة تتمثل في : المرابحة لإدارة مخاطر الصرف والقروض المتبادلة، ولا تستند بالمشتقات المالية كما تفعل البنوك التقليدية باعتبارها تتنافى مع الشريعة الإسلامية.
 - المخاطر القانونية ومخاطر التشغيل تُدار بنفس الأدوات والقوانين واللوائح المطبقة من طرف البنوك التقليدية شريطة عدم الإخلال بمبادئ الشريعة الإسلامية.
- أما مخاطر صيغ التمويل فتُدار كالتالي:
- المشاركة عبر دراسة البنوك للجدوى الاقتصادية للمشاريع بجدية والتدقيق الجيد والمتابعة المستمرة للمشاريع الممولة.
 - المرابحة عبر مطالبة العميل بتقديم شيكات أو سندات الأمر مقابل إبرام عقود لهذه الصيغة وإدخال طرف ثالث في عملية التمويل كضمان للبنك مع فرض غرامات على العميل غير الملتزم ببند العقد (وشرعا لا يستتفع البنك من هذه الغرامات وإنما توجه لتصرف في عمليات خيرية).
 - المضاربة عبر طلب ضمانات (العربون، هامش الجدية، ... إلخ) للتقليل من المخاطر الائتمانية عند عدم الالتزام بشروط الاتفاقية ويفضل أن يقوم المصرف بتكوين شركات متخصصة لنشاط الإيجار.
 - الاستتصاع عبر الاتفاق مع المقاول على سداد دفعات العقد على مراحل للتقليل من المخاطر الائتمانية مع فرض غرامات التأخير إذا ما تأخر عن إتمام المشاريع المسلمة له مع الأخذ بعين الاعتبار تدهور عناصر الاستثمارات بمرور الزمن عبر تقديم تعويض عن هذا التدهور.

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

- السلم عبر تطوير نظم معلومات دقيقة عن القطاع الزراعي وتطوير السوق ليكون قادر على استيعاب المنتجات المشتراة وفق هذه الصيغة مع ضرورة توفير عاملين أكفاء حول الجانب الزراعي والقيام بدورات تكوينية وتدريبية لهم.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: دراسات متعددة حول إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

تمهيد :

نظرا لما يمر به العالم ككل إثر جائحة فيروس كورونا وما تبعها من قرارات متخذة من مختلف الدول لهدف السيطرة على هذا الفيروس المستشري عبر تطبيق مختلف توصيات منظمة الصحة العالمية من حجر الصحي وتباعد اجتماعي، ... إلخ، وكما هو معروف بأن مختلف البنوك المتواجدة على تراب الوطن بعيدة جد البعد عن التعامل إلكترونيا بالرغم من أن كل بنك يمتلك موقعا إلكترونيا إلا أنه لا يوفر لمرتادي موقعه معلومات حول أرقامه المالية (القوائم المالية) وتقتصر المعلومات التي يقدمها سوى عن نشأته والخدمات التي يوفرها وهذا لا أحاجه بناءً على عنوان مذكرتي، و في ظل غياب وسائل النقل العمومي والخاص إلا أنني تنقلت بإمكانياتي الخاصة إلى خارج ولايتي وذهبت لعدة بنوك لتقليدية و إسلامية قصد إجراء تريض تطبيقي وأخذ مختلف المعطيات التي أحاجها لكن طلبي هذا قوبل بالرفض وأغلب إجابة الموظفين كانت بأن رغم أنهم عمال بالبنك إلا أنهم في ظل هذا الظرف أحيل عدد منهم إلى العطلة الإجبارية تبعا لمرسوم رئاسي.

ورغم هذا الإشكال إلا أنني وبغية إعطاء بحثي هذا قيمة علمية أكبر نوعا ما ومدى تطابقها وارتباطها بالجانب النظري وبالأخص الفصل الثاني، سأقدم لكم دراسات متعددة (مقالات علمية من مجلات علمية محكمة وغير محكمة ، مذكرات ماجستير ودكتوراه) تهتم بهذا الجانب.

الفصل الثالث: دراسات متعددة حول إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

أولاً: مقارنة بين مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية:

الدراسة الأولى: عبارة عن مقال علمي بعنوان " إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية" من مجلة رؤى اقتصادية من إعداد كل من: أحلام بوعبدلي وعائشة طبي، سنة 2015.

حيث أن:

1 - عينة الدراسة LR :

تناولت الدراسة 06 بنوك عاملة في قطر منها 03 بنوك إسلامية وهي: مصرف قطر الإسلامي، مصرف الريان القطري، بنك قطر الدولي الإسلامي و03 بنوك تقليدية وهي: بنك التجاري القطري، بنك الدوحة، بنك الأهلي، وقد شمل هذا البحث الفترة الممتدة من 2011-2014.

2 - مؤشر مخاطر السيولة:

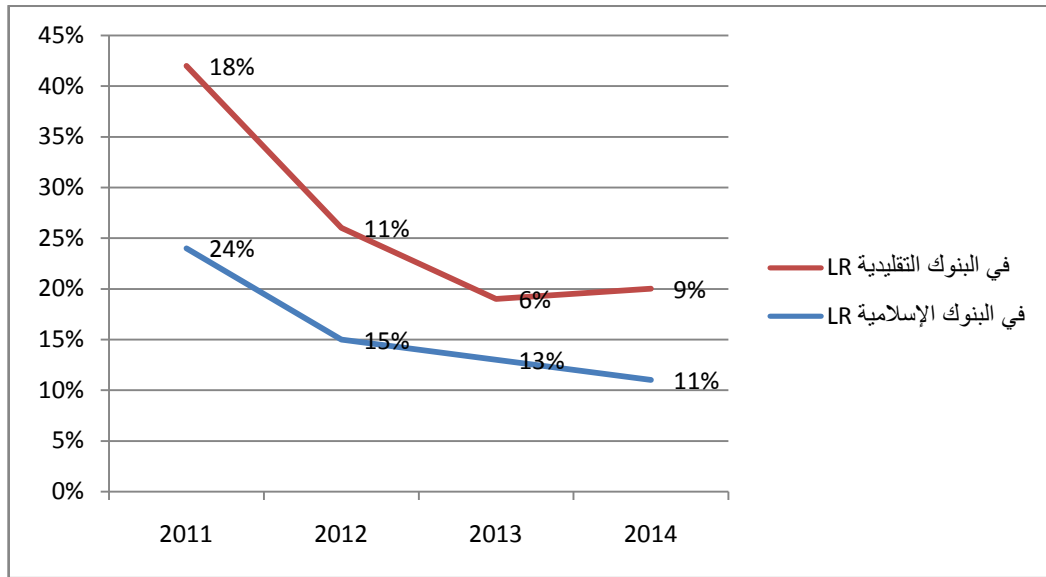
يحسب مؤشر مخاطر السيولة بالنسبة للبنوك التقليدية والإسلامية بقسمة النقد وما في حكمه إلى إجمالي الأصول وأعلى نسبة تعكس أفضل وضعية للسيولة.

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

السنوات	2011	2012	2013	2014
البنوك الإسلامية	24%	15%	13%	11%
البنوك التقليدية	18%	11%	06%	09%

المصدر: مستخرجة من الدراسة.

الفصل الثالث: دراسات متعددة حول إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحث

- من النتائج المقدمة نستنتج أن وضعية السيولة في البنوك الإسلامية أفضل منها في البنوك التقليدية، وبالتالي فإن مخاطر السيولة تكون مرتفعة في البنوك التقليدية مقارنة بالبنوك الإسلامية.

الدراسة الثانية: عبارة عن مقال علمي بعنوان " إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية " من مجلة المالية والأسواق، بإعداد كل من: د. بن بوزيان محمد و بوسعيد محمد عبد الكريم، سنة 2019.

العينة: تناولت عينة الدراسة بنك البركة الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010-2015.

نسبة مخاطر السيولة:

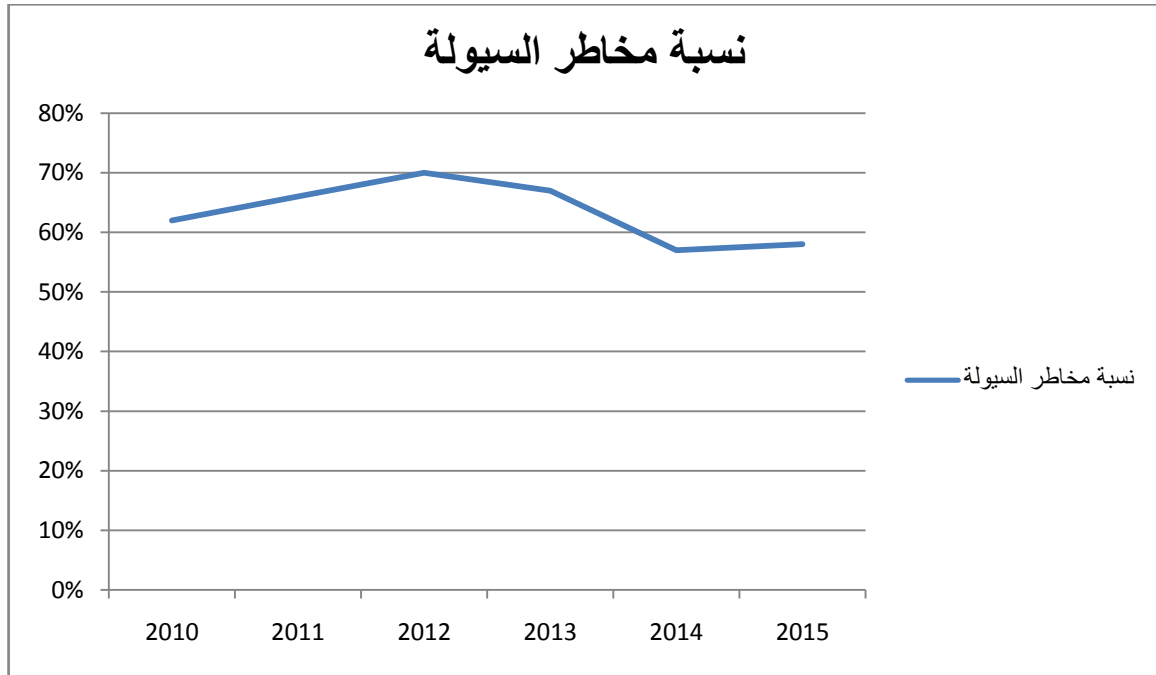
تم الاعتماد في هذه الدراسة على حساب مستوى هذه المخاطر عبر قسمة مؤشر الأصول النقدية وغير النقدية على حجم جميع الالتزامات من المودعين، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

السنوات	2015	2014	2013	2012	2011	2010
المؤشر						
نسبة مخاطر السيولة	58%	57%	67%	70%	66%	62%

المصدر: مستخرجة من الدراسة.

الفصل الثالث: دراسات متعددة حول إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

ويمكن توضيحها في الشكل البياني التالي:



المصدر: من إعداد الطالب

تحليل النتائج:

من خلال المنحنى البياني أعلاه نجد أن مخاطر السيولة لم ترتفعة حيث أنها بدأت بالتزايد من سنة 2010 لتبلغ أعلى نسبة لها بمخاطر قدرت ب 70%، لتبدأ بعدها في الانخفاض مسجلة في سنة 2015 نسبة خطورة تعادل 58%.

وفي الدراسة القادمة سنرى نسبة هذه المخاطر في البنوك التقليدية حتى يتسنى لنا المقارنة جيدا.

الدراسة الثالثة: عبارة عن مقال علمي بعنوان "إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية" من مجلة معارف، بإعداد كل من مرسلي نزيهة و بوعبدلي أحلام، سنة 2019.

العينة: تناولت عينة الدراسة 05 بنوك عمومية، أخذنا نتائج نسب مخاطر السيولة للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010-2015 حتى يمكن المقارنة جيدا وبوضوح مع بنك البركة الجزائري.

الفصل الثالث: دراسات متعددة حول إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

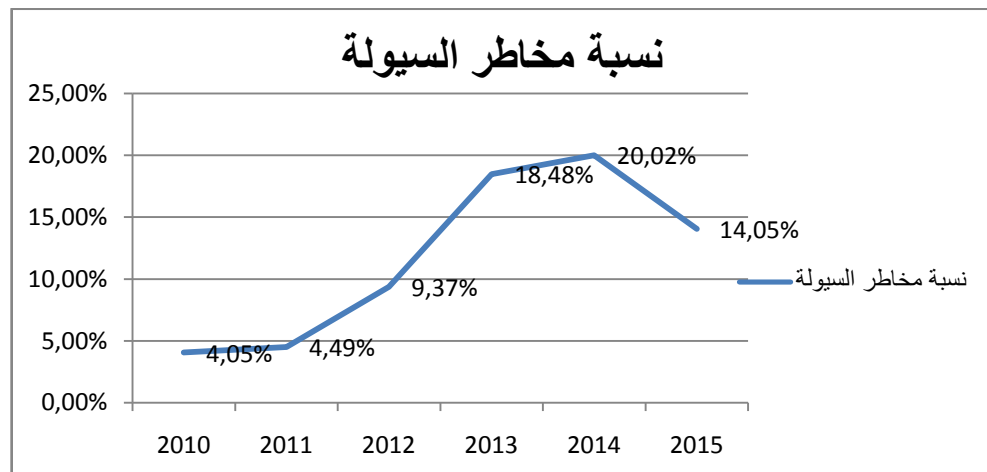
نسبة مخاطر السيولة:

تم الاعتماد في حساب مخاطر السيولة مثلما تم الحساب في بنك البركة الجزائري، وقد تم الوصول إلى النتائج التالية:

السنوات	2015	2014	2013	2012	2011	2010
المؤشر	14.05%	20.02%	18.48%	09.37%	04.49%	04.05%
نسبة مخاطر السيولة						

المصدر: مستخرجة من الدراسة.

وسنوضحها في الشكل البياني الآتي:



المصدر: من إعداد الباحث

تحليل النتائج:

من خلال النتائج المتوصل إليها نجد أنه وخلال السنوات 06 أي من الفترة الممتدة من 2010-2015 نجد أن:

- أن مخاطر السيولة بلغت في سنة 2010 أدنى نسبة وبدأت تتزايد بمرور السنوات لتبلغ في سنة 2014 أعلى نسبة لها ببلوغها 20.02%، لتتخفف في السنة الموالية مسجلة نسبة 14.05% (نسبة الانخفاض في سنة 2014 عن سنة 2015 عادت ال 70%).

الفصل الثالث: دراسات متعددة حول إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

- مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري مرتفعة بكثير مقارنة بالنسب المقدمة في البنك الخارجي الجزائري.

المقارنة بين إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية:

من خلال الدراسات الثلاث المقدمة نستخلص ما يلي :

يرجع اهتمام البنوك الإسلامية بمخاطر السيولة أفضل من البنوك التقليدية إلى طبيعة وخصوصية عمل البنوك الإسلامية ووجودها في ظل بيئة اقتصادية لا تراعي عمل هذه البنوك (خاصة فيما يخص علاقة البنوك الإسلامية مع البنك المركزي)، وهذا ما يجعل البنوك الإسلامية مضطرة إلى الرفع من نسبة مخاطر السيولة لتفادي أي احتمال غير مرغوب فيه في الظروف الحرجة والاستثنائية. وذلك من خلال الاحتفاظ بفائض من السيولة في الظروف الاقتصادية الصعبة من أجل إدارة مخاطر السيولة في المستقبل، باعتبار أن بنك الجزائر يقوم بالتعامل مع البنوك بالفوائد في عملية الإقراض، وهذا ما ينافي خصوصية وعمل البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى أن البنوك التقليدية تدير مخاطر السيولة عبر تسهيل أصولها بسهولة خلافا للبنوك الإسلامية التي تجد صعوبة كبيرة من هذا الجانب.

ثانيا: مقارنة بين مخاطر الائتمان في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

الدراسة الرابعة: عبارة عن مقال علمي بعنوان "دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة" من المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية ، بإعداد كل من د. الجوزي جميلة و حدو علي، سنة 2016.

العينة: تناولت عينة الدراسة 03 بنوك، حيث سنقوم بمقارنة نسبة مخاطر الائتمان بين بنك البركة الجزائري باعتباره بنكا إسلاميا، وبين بنكين تقليديين هما بنك الخليج الجزائري AGB وبنك الشركة المصرفية العربية ABC Bank، وهذا خلال الفترة الممتدة من 2009-2015.

نسبة مخاطر الائتمان:

تم الاعتماد في دراسة هذه المخاطر عبر: نسبة مخصصات المؤونات على الخسائر على القيم والديون غير المسترجعة/ تمويلات ممنوحة للمؤسسات+ تمويلات ممنوحة للزبائن، حيث تم الحصول على النتائج التالية (الوحدة ب %):

الفصل الثالث: دراسات متعددة حول إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات المخاطر
0.67	1.19	0.41	0.19	0.24	0.33	0.66	ABC Bank
0.44	0.89	1.28	4.21	3.39	3.69	4.9	AGB
1	1	0	11	11	11	9	ALBARAKA

المصدر: مستخرجة من الدراسة.

تحليل النتائج:

من خلال نتائج المتحصل عليها نجد أن مخاطر الائتمان مرتفعة في بنك البركة الجزائري بكثير عن البنكين التقليديين AGB و ABC Bank وهذا خلال معظم السنوات (باستثناء سنة 2013)، ويعود سبب ارتفاع هذا الخطر هو أن بنك البركة الجزائري كان يعتمد على سياسة ائتمانية توسعية مقارنة بغيره من البنكين التقليديين الآخرين، حيث نجد أن مجموع التمويلات المقدمة متراكمة خلال الفترة 2009-2015 تقدر ب 975774.48 مليون دج مقارنة بينكي ABC Bank و AGB حيث تقدر القيم على الترتيب ب 26126.98 مليون دج و 455448.95 مليون دج.

ومنه نستنتج أن المصرف الإسلامي يتعرض لمخاطر ائتمان أكبر كلما توسع في تقديم الخدمات، كما أنه ومن خلال هذه الدراسة فإن الحل الأمثل للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية للتصدي للمخاطر الائتمانية هو تطبيق ما جاءت به لجنة بازل 03 فيما يخص معدل كفاية رأس المال، وإضافة لما ذكر فإن البنوك الإسلامية والتقليدية لها من الأدوات والتقنيات (تم ذكرها في الجانب النظري) ما يُمكنها من التحوط ضد هذه المخاطر.

ثالثا: مقارنة بين مخاطر التشغيل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

1 - البنوك الإسلامية:

الدراسة الخامسة: عبارة عن مقال علمي بعنوان " إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية " دراسات وأبحاث، من المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية بإعداد كل من: محبوب علي وسنوسي علي، سنة 2019.

الفصل الثالث: دراسات متعددة حول إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

عينة الدراسة:

تناولت عينة الدراسة مصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2015-2017).

نسبة المخاطر التشغيلية:

تم خلال هذه الدراسة حساب رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية عبر طريقة منهج المؤشر الأساسي، واستخرجنا من خلالها إجمالي العائد للسنوات الثلاث (2015-2017) والتي كانت كالترتيب:

301357 دج، 1080086 دج، 1181246 دج (الوحدة ألف دينار).

ويحسب متطلب رأس المال باستخدام المؤشر الأساسي عبر الصيغة الآتية:

المتطلب الرأسمالي = متوسط إجمالي الدخل لآخر 03 سنوات $\times \alpha$.

حيث α ثابت = 15 %.

وبالتعويض في المعادلة:

المتطلب الرأسمالي = $0.15 \times 3 / (1181246 + 1080086 + 301357) = 128134.45$ دج.

وعليه يجب على المصرف أن لا يتدنى رأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر التشغيلية عن 128134.45 دج.

إدارة المخاطر التشغيلية في مصرف السلام:

من خلال الدراسة التطبيقية وجدنا أن هذا المصرف يعمل على التقليل من هذه المخاطر عن طريق وضع إجراءات وسياسات بهدف تقييمها ومراقبتها، حيث أسس خليتين للإشراف على هذه المهمة وهما:

خلية المخاطر العملياتية وخلية امتثال.

ومن جهة أخرى، أنشأ المصرف إدارة مكلفة بحماية الأنظمة المعلوماتية من أجل احتواء جزء من هذه المخاطر وذلك بضبطها عبر تطوير أداتين أساسيتين تتمثلان في تحليل النتائج على النشاط في حالة الكوارث والأضرار وإطلاق مشروع مخطط استمرار نشاط المصرف.

الفصل الثالث: دراسات متعددة حول إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

2 - البنوك التقليدية:

الدراسة السادسة: عبارة عن مقال علمي بعنوان " إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية "، من المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية بإعداد كل من: أحلام بوعبدلي وثرثيا سعيد، سنة 2015.

مجتمع ومجالي مكان وزمان الدراسة:

تناولت الدراسة موظفي 06 بنوك وهي : البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري و بنك التنمية المحلية في كل من غرداية والأغواط، والبنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة العامة الجزائرية (سوسيتي جنرال الجزائر) بغرداية و قد كانت حدود الدراسة بين الفترة 2013/12/18 إلى الفترة 2014/06/20 وقد تم توزيع 75 استبيان على مختلف الموظفين .

تحليل نتائج الاستبيان:

تم تقسيم محاور الاستبيان لخمسة محاور وهي:

المحور الأول: معلومات شخصية للموظف، المحور الثاني: البنك وإدارة المخاطر التشغيلية، المحور الثالث: استراتيجيات إدارة المخاطر التشغيلية، المحور الرابع: الرقابة على إدارة المخاطر التشغيلية، المحور الخامس: رأس المال والمخاطر التشغيلية.

استعنا بدراستنا هذه فقط بالمحورين الثالث والخامس وهما على الترتيب: استراتيجيات إدارة المخاطر التشغيلية، رأس المال والمخاطر التشغيلية وهذا لتماثل هذين المحورين مع نفس الدراسة التي قمنا فيها بقياس مخاطر التشغيل في البنوك الإسلامية (مصرف السلام الجزائري).

ومن جملة الاستبيانات الموزعة (75 استبيان) تم استرجاع 59 استبيان وقد تم خضوع 53 استبيان للتحليل أي ما نسبته 70.66 %، مع الإشارة أن الدراسة وللتأكد من مصداقيتها قد استعمل معامل ألفا كرونباخ لأبعاد الدراسة، حيث بلغت قيمته في المحور الثالث 0.752 والمحور الخامس بلغت قيمته 0.789 مما يؤكد أن درجة المصداقية والثبات كانت جيدة، ونتائج المحورين كانت كالآتي:

المحور الثالث: استراتيجيات إدارة المخاطر التشغيلية

حيث أن آراء أفراد العينة مالت للإيجابية والموافقة بالنسبة للفقرات الثلاثة الأولى كونها حصلت على نسب موافقة بنسبة أكبر من 60%، إذ أن عبارة " أثناء إدارة المخاطر التشغيلية يتم إتباع استراتيجية مناسبة" تحصلت على نسبة موافقة قدرت ب 64.15%، بمتوسط حسابي 2.42، وعبارة " تشمل

الفصل الثالث: دراسات متعددة حول إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

الاستراتيجية تحديد وتعريف المخاطر التشغيلية التي يواجهها البنك" على نسبة موافقة بلغت 67.62% وبتوسط حسابي 2.53، وعبارة " يوجد فصل للمهام والمسؤوليات بين مراقبة مخاطر التشغيل وبين الجهات المنفذة للعمل والمهام المسندة" على نسبة موافقة تقدر ب 71.7% وبتوسط حسابي 2.64. أما بالنسبة لل فقرات الأربعة الأخيرة فكانت آراء العينة مختلفة ومالت للحيادية أكثر منه للموافقة، حيث أن نسب الموافقة تقل عن 60%، كون النسب بين الموافقة والرفض والحياد كانت بدرجات متفاوتة، إذ حصلت عبارة " هناك أنظمة تسمح بانتقال المعلومات بسهولة بين مصالح إدارة مختلف المخاطر (تشغيلية، ائتمان، سوق) على نسبة موافقة قدرت ب 58.49% وبتوسط حسابي 2.34، والعبارتين " يعد البنك خطط طوارئ لمواجهة أي حدث قد يتسبب في توقف أنشطة أو خدمات معينة أو العمل ككل" وعبارة " يتم إجراء مراجعة وتطوير السياسات والاستراتيجيات وإجراءات العمل بشكل يسمح بمواكبة التغيرات" على نسبة تقدر ب 56.6% و ب 2.36 كمتوسط حسابي، لتأتي في الأخير عبارة" خطط الطوارئ المدروسة من البنك تشمل كافة المخاطر" بأقل نسبة موافقة بلغت 45.28% و بمتوسط حسابي 2.19.

المحور الخامس: رأس المال والمخاطر التشغيلية

من خلال النتائج المحصل عليها نجد أن كل فقرات المحور كانت حيادية وأقل من 60% ماعدا عبارة " يقوم المصرف بالتأمين على النشاطات الائتمانية لدى شركات التأمين كوسيلة لتقاسم المخاطر التشغيلية" فبلغت فيها نسبة الموافقة 67.92% وبتوسط حسابي 2.53، حيث نجد أن عبارة " يتم وضع مخصصات مالية لمواجهة المخاطر التشغيلية بما يتناسب مع حجم المخاطر والخسائر بنسبة 59.48% وبتوسط حسابي 2.42، وعبارة " تعتمد البنوك أحد الطرق الثلاثة المخصصة لاحتساب رأس المال المخصص لمواجهة المخاطر التشغيلية" على موافقة بنسبة 47.17% وبتوسط حسابي 2.21، وأخيرا عبارة " البنك جاهز للالتزام بتوصيات بازل 02 فيما يتعلق بتكوين رأسمال لمقابلة الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل" فقدرت نسبة الموافقة ب 45.28% و بمتوسط حسابي 2.21.

إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التقليدية:

من خلال نتائج المحور الثالث والخامس نستنتج أن:

- البنوك التقليدية محل الدراسة تضع استراتيجية معينة لمواجهة هذا النوع من المخاطر.

الفصل الثالث: دراسات متعددة حول إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

- لا تهتم البنوك باتخاذ إحدى الطرق الخاصة باحتساب رأس المال المخصص لمواجهة المخاطر التشغيلية ولا تلتزم بالقرارات الواردة عن لجنة بازل 02.

- تلجأ هذه البنوك إلى عنصر التأمين لإدارة هذا النوع من المخاطر كحل لمواجهة أي أنها لا تولي أهمية كبيرة من خلال تقليصها أو تجنبها.

- تلجأ البنوك محل الدراسة إلى فصل للمهام والمسؤوليات بين مراقبة مخاطر التشغيل وبين الجهات المنفذة للعمل والمهام المسندة وهذا لإدارة مثل هذا النوع من المخاطر.

ومن خلال نتائج المحور الرابع والذي لم نتطرق له بسبب طريقة المقارنة بين نفس المعيار والمؤشر المتبع من طرف بنك السلام المصرفي نجد أن هذه البنوك تلجأ إلى مراجعة الأنشطة اليومية من قبل جهات رقابية غير التي تنفذها كأحد الحلول لإدارة هذه المخاطر.

إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي:

الدراسة السابعة: عبارة عن أطروحة دكتوراه " إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير من إعداد: يحيوي وفاء، السنة الجامعية 2016/2017.

عينة الدراسة:

أجريت الدراسة حول صيغ التمويل بينك البركة الجزائرية ونسب التعثر في كل صيغة وذلك في الفترة الممتدة من (2013/03/31) إلى (2014/12/31).

تحليل نتائج الدراسة:

أخذنا فقط صيغ التمويل المقدمة من طرف بنك البركة الجزائري خلال نهاية سنة 2014 (2014/12/31)، والتي كانت كالاتي:

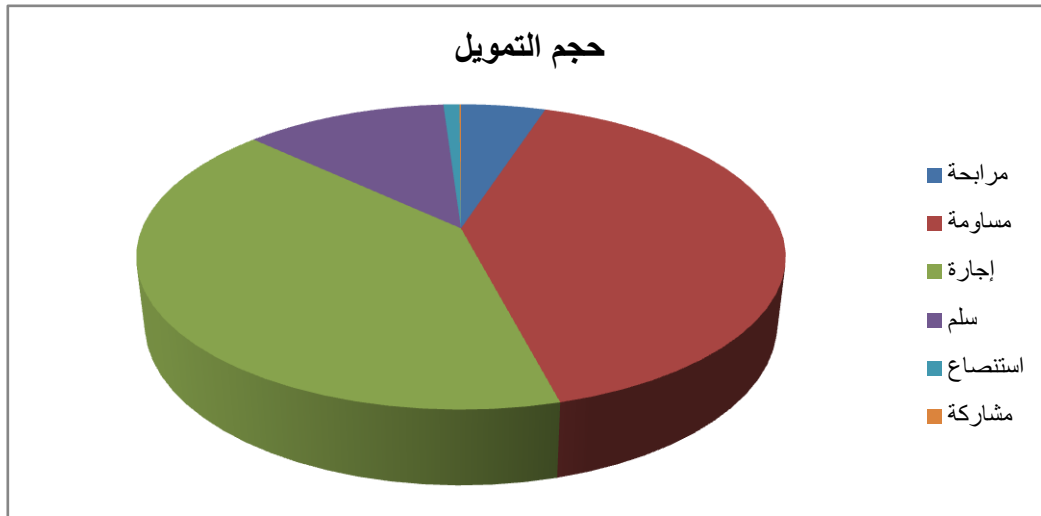
الفصل الثالث: دراسات متعددة حول إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

النسب (%)	قيم التمويل (دج)	نوع المنتج
4.91	4056810305.06	مربحة
39.78	32836365501.02	مساومة
39.91	32949339171.51	إجارة
11.74	9692988718.00	سلم
0.93	764265317.61	استنصاع
0.09	76644317.61	مشاركة
0.00	3355599.11	قرض حسن
2.63	2169470728.23	تمويلات أخرى
100	82549239388.09	المجموع

المصدر: مستخرج من الدراسة.

وسنقوم بتبسيط معطيات الجدول السابق من خلال تمثيلها بيانيا في الشكل التالي:

المصدر: من إعداد الباحث



الفصل الثالث: دراسات متعددة حول إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

من خلال النتائج المحصل عليها من الجدول نجد أن:

- منتجي المساومة والإجارة يمثلان ثقل المحفظة لدى البنك بنسبة تمويل تقارب ال 40% لكل منتج أي بما يعادل 79.61% مجتمعين، يليهما منتج السلم بنسبة 11.74%، ثم منتج المرابحة بنسبة 4.91%، أما التمويلات الأخرى فقد مولت عن طريق بنك البركة بمبلغ يعادل 2169470728.23 دج أي بنسبة 2.63% في حين أن منتجي الاستتصاع والمشاركة فلم تتعدى نسبة التمويل المقدمة لهما 01%، وأخيرا القرض الحسن بمبلغ تمويل قدر ب 3355599.11 دج والذي يعد جد ضئيل مقارنة بالمبلغ الإجمالي الممول من طرف البنك المقدر ب 82549239388.09 دج (يعادل المبلغ الإجمالي الممول من طرف البنك حوالي 24600 من المبلغ الممول للقرض الحسن).

وبملاحظتنا لهذه النتائج نجد أن بنك البركة الجزائري يركز اهتمامه على الجانب الريحي متناسيا الدور التنموي الذي يجب أن يلعبه في المجتمع، والذي يأتي أكثر بصيغ المشاركات، وسبب ذلك يعود إلى عدم وجود قوانين خاصة تحفظ حقوق البنك في حالات النزاع.

ويفسر ذلك بأن مدير بنك البركة الجزائري قد تلقى تعليمات من مجموعة البركة المصرفية بالتركيز على تقديم تمويلات لصيغ المساومة والمرابحة والإجارة، وذلك لتدني مستوى المخاطر بهم، والنتائج التالية المقدمة من طرف البنك تثبت صحة وتؤكد تعليمات مجموعة البركة المصرفية :

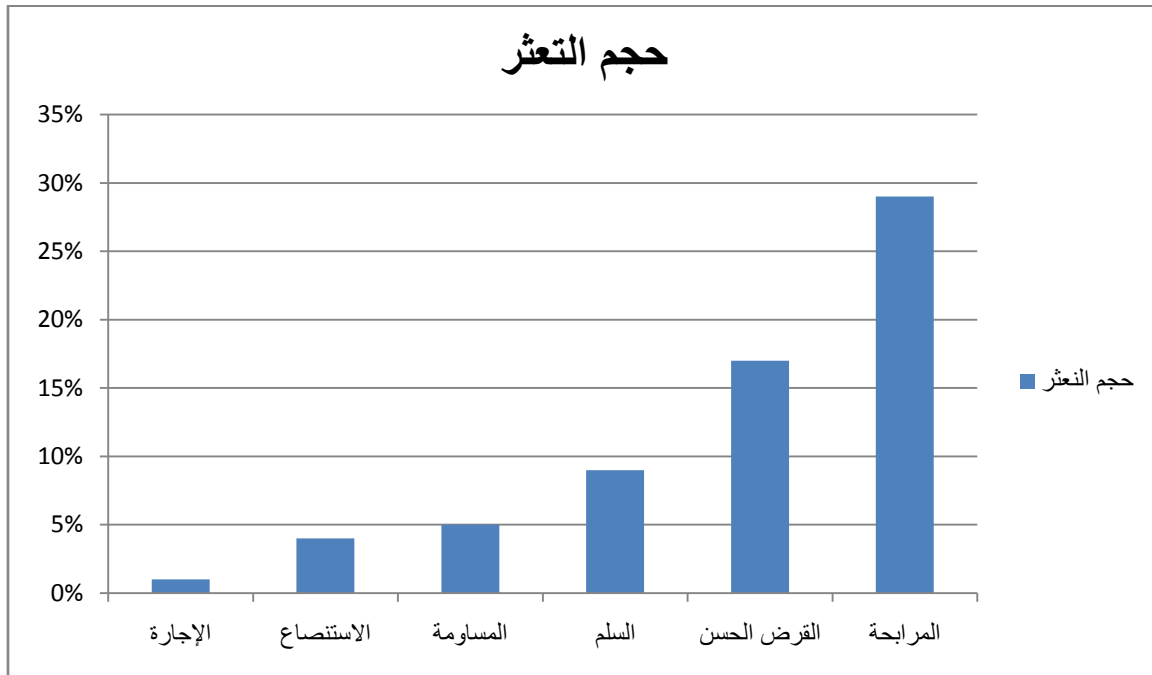
نسب التعثر في صيغ التمويل المقدمة من طرف بنك البركة الجزائري نهاية سنة 2014:

المنتج	الإجارة	الاستتصاع	المساومة	السلم	القرض الحسن	المرابحة	المشاركة
حجم التعثر	01%	04%	05%	09%	17%	29%	27%

المصدر: مستخرجة من الدراسة

وسنحاول توضيح معطيات هذا الجدول من خلال الشكل البياني التالي:

الفصل الثالث: دراسات متعددة حول إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحث

ومن خلال الأرقام المقدمة أعلاه نستنتج أن:

- البنك لا يخاطر كثيرا عند تمويله لمختلف المشاريع عبر مختلف الصيغ التي يقدمها لزيائنه، إذ نجد أن هناك علاقة عكسية بين نسب التمويل المقدمة ونسب تعرضها للتعثر، بحيث كلما كانت درجة المخاطر منخفضة للصيغ كلما زادت المبالغ الممولة لها، فإذا نظرنا إلى حجم تمويل منتج الإجارة وجدناه 39.91% ومخاطرته تقدر فقط ب 01%، ويليه منتج المساومة في المرتبة الثانية سواء من حيث نسبة التمويل أو حجم التعثر ب 39.78% و 05% على التوالي، وهذا ينطبق على جميع الصيغ ماعدا منتج المرابحة حيث نجد أنه سجل أكبر مخاطرة في سنة 2014 إلا أنها لا تعكس واقع المخاطرة باعتبار أن معظم التعثرات تخص عملية اقتناء السيارات التي وصل حجم تمويلها أرقاما قياسية خلال السنوات السابقة (السابقة لسنة 2014) ولم يبقى منها سوى المبالغ المتعثرة.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل والذي قمنا فيه بتحليل ومناقشة 07 دراسات تتنوع بين مقالات ومذكرات توصلنا إلى ما يلي:

- أن البنوك الإسلامية تتشارك مع البنوك التقليدية في بعض المخاطر وتتفرد بمخاطر خاصة تبعا لصيغ التمويل التي تقدمها وهذا وفقا للمنهج الإسلامي.

- تولى البنوك الإسلامية عناية كبيرة لمخاطر السيولة عكس البنوك التقليدية وهذا عبر الاحتفاظ بفائض كبير من السيولة للحالات الطارئة، في حين أن البنوك التقليدية لها من الأدوات ما يمكنها من إيجاد حلول سريعة لهذا النوع من المخاطر على سبيل المثال عن طريق الاقتراض.

- تتعرض البنوك الإسلامية بدرجة كبيرة لمخاطر الائتمان مقارنة بالبنوك التقليدية كلما تقدمت أكثر في تقديم التمويلات، ويسعيان جاهدان للالتزام بنسبة الملاءة المالية المفروضة من لجنة بازل للتصدي لمثل هذا النوع من المخاطر.

- تواجه البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية مخاطر التشغيل عبر حساب المتطلب الرأسمالي وفقا ل03 طرق مختلفة وهذا للتحوط جيدا من هذه المخاطر، كما أن البنوك الإسلامية إضافة للمبادئ 10 لبازل فإنها تلتزم بأوامر وتعليمات مجلس الخدمات المصرفية.

- تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر صيغ التمويل بدرجات متفاوتة، وتسعى للتقليل من حجم التعثر للمنتجات التي تمولها عبر تمويل منتجات الخدمات والتجارة والصناعة (الإجارة، المرابحة، المساومة) التي لا تتعرض لمخاطر كبيرة عكس قطاع الزراعة (السلم) الذي تعتبر نسبة الخطر فيه مرتفعة نوعا ما، كما أنها لا تمول المنتجات ذات الخطر المرتفع حتى وإن كان له منفعة اجتماعية أفضل مقارنة بالمنتجات الأخرى (المشاركة) وهذا لأنه لا توجد قوانين تحمي هذه البنوك من هذا الأخطار.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة الموسومة بعنوان دراسة تحليلية مقارنة لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وجدنا أن المخاطر أمر ملازم للعمل المصرفي، نظرا لطبيعة عمله منذ البداية، باعتبار أن التطورات العالمية المستجدة في هذا العمل تضيف المزيد إلى هذه المخاطر، من حيث المقدار والنوع، الأمر الذي ألزم مختلف البنوك إعطاء مسألة المخاطر العناية والاهتمام الكافيين الذي تستحقه أو تفوقه لتبقى ضمن الحدود القابلة للسيطرة عليها حتى لا يتهدد وجودها.

ولتوضيح إشكالية بحثنا حاولنا الإلمام بمختلف جوانبه، حيث قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة (03) فصول، منها فصلان أوليان نظريان (02) وفصل تطبيقي عملي.

حيث خصصنا الفصل الأول لموضوع المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، تطرقنا فيه إلى تعريف كلا البنكين المذكورين على نطاق واسع وشامل، وتوصلنا عبره إلى أنّ لمفهوم الخطر مجموعة من المعاني تجتمع كلها في احتمالية انحراف النتائج المحققة عما تم التخطيط له، وترتبط بمفهوم عدم التيقن ارتباطا وثيقا، وقمنا بالتطرق إلى جميع المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، واستخلصنا مجموعة من النتائج التالية:

- إنّ المخاطر لصيقة بالعمل المصرفي دون استثناء أو تفريق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.
- البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية تتعرضان لنفس العوامل الخارجية (العولمة، المنافسة، والأزمات المالية ... إلخ).

- البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية تتعرضان لنفس مصادر الخطر (نظامية وغير نظامية).
- تتعرض البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية لمخاطر متشابهة (مخاطر: السيولة، الائتمان، السوق، أسعار الفائدة، أسعار الصرف، القانونية، التشغيلية، ... إلخ) في بعض منها وتتعرض هذه الأخيرة لمخاطر أخرى تبعا لصيغ التمويل التي تقدمه والتي تنفرد بها عن البنوك التقليدية.

- البنوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر الاستثمار في الأوراق المالية بخلاف البنوك التقليدية.

الخاتمة العامة

في حين أن الفصل الثاني والذي جاء بعنوان إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك التقليدية، أردنا من خلاله الإلمام جيدا بحديثيات العنوان والإحاطة جيدا بمختلف جوانبه باعتباره لب موضوعنا هذا، إذ أننا تطرقنا فيه إلى تقديم تعريف لإدارة المخاطر المصرفية ولمراحل وأساليب إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وللمتطلبات الضرورية والهامة لهذه الأخيرة من أجل إدارة المخاطر التي تعترضها، حيث توصلنا للنتائج التالية:

- إن إدارة المخاطر هي ضرورية لإنجاح البنوك واستمرارية عملها.
- يجب إتباع خطوات منظمة ومتناسقة عند التعامل مع المخاطر التي تتعرض لها البنوك.
- لا يمكن لكلا البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية أن تقضي نهائيا وبصفة مطلقة على المخاطر التي تتعرض لها وإنما يمكنها التخفيف من درجة حدتها إما بالتنوع أو النقل أو التأمين.
- تولي البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية اهتماما منقطع النظير لجانب إدارة المخاطر من خلال الاعتماد على مجموعة متعددة من التقنيات والأدوات.
- تستخدم البنوك التقليدية جميع التقنيات المتاحة لها قصد إدارة المخاطر إذ تلجأ إلى تنويع محفظتها الائتمانية واستخدام طرق حديثة في قياس المخاطر قبل وقوعها، كما أنها تستعين بمختلف الأدوات المالية الحديثة للمشتقات المالية وإلى الالتزام بمقررات لجنة بازل.
- تستطيع البنوك التقليدية التحوط جيدا من مخاطر السيولة لسهولة تسجيل أصولها خلافا للبنوك الإسلامية بحكم مخالفة هذه الطريقة لمنهج الشريعة الإسلامية.
- تولي البنوك الإسلامية لإدارة المخاطر أهمية كبرى وبدرجة كبيرة عن البنوك التقليدية، فهدف البنك الأسمى هو حفظ المال من الضياع، ورغم نشأتها إلا أنها تمتلك أدوات وتقنيات متعددة تحيط بها كيانها.
- بعض أدوات التحوط التقليدية لا يمكن التعامل بها أصلا في الصناعة المالية الإسلامية، وبعضها ينبغي تعديله ليتوافق ومبادئ التمويل الإسلامي، وبعضها يمكن الاستفادة منها كما هو لعدم تعارضه مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

الخاتمة العامة

- رغم تعدد المخاطر والتحديات التي تتميز بها البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية إلا أنها أكثر مقدرة على التحكم بها.

- استطاعت البنوك الإسلامية تكييف معايير إدارة المخاطر الدولية مع ممارساتها، باستثناء الجزئيات التي تتعارض مع مبادئ عملها، وهنا تلجأ إلى المعايير التي تصدرها المؤسسات المالية الإسلامية.

أما الفصل الثالث والمخصص للجانب التطبيقي، ولظروف وأسباب خارج عن نطاق إرادتنا لم نستطع أن نقوم بدراسة ميدانية على أرض الواقع سواءً في البنوك التقليدية أو البنوك الإسلامية، وهو ما قد وضحنه سابقاً، إلا أننا لم نرد أن يكون بحثنا هذا مجرداً من جزء عملي (عدم الاكتفاء بالجانب النظري فقط)، لذا استعنا بدراسات تطبيقية سابقة متنوعة من مقالات علمية ومذكرات لها علاقة بموضوع بحثنا هذا، حيث أننا توصلنا إلى مجموعة من النتائج التالية:

- تتحوط البنوك الإسلامية جيداً ضد مخاطر السيولة عكس البنوك التقليدية من خلال الاحتفاظ بفائض كبير من السيولة (ولو أنها ترفع من تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام هذه الأموال)، في حين أن البنوك التقليدية تملك تقنيات عديدة سواء عن طريق تسهيل أصولها الذي يعتبر سهلاً لها أو تقوم بالاقتراض.

- تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر الائتمان بدرجة مرتفعة عن ما تتعرض له البنوك التقليدية وهذا عندما تتوسع في تقديم الخدمات.

- تواجه البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية مخاطر التشغيل بنفس الأساليب، وتنفرد هذه الأخيرة ببعض التعليمات الصادرة عن مجلس الخدمات المصرفية الإسلامية.

- للبنوك الإسلامية توجه فكري خاص بها يختلف عن التوجه الفكري الذي تنتهجه البنوك الربوية، الذي لا يفصل الاقتصاد عن الدين، حيث أنه لا يمكن تحسين أحوال المجتمع بدون ربط حاجياتهم بالجانب الروحي إذ تسعى البنوك الإسلامية إلى توجيه عملياتها بما يخدم البيئة الاقتصادية والاجتماعية والدينية، وتجلى ذلك عبر صيغ التمويل التي تنفرد بها عن البنوك التقليدية الأخرى، ومن خلالها تتعرض لأنواع خاصة من المخاطر.

الخاتمة العامة

نتائج اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: إن طبيعة نشاط البنوك تعرضها لمخاطر ألزمتها الخضوع إلى رقابة فعالة، تعد كاملة صحيحة فالمخاطر أمر ملازم للعمل المصرفي وهو ما قد أثبتناه في الفصل الأول حيث أن كلا البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية تتعرض للمخاطر تبعاً لنشاطها فكلما منحت قروض لزيائنها فإنها معرضة لمخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة باعتبار أن البنوك التقليدية تتعامل بالفائدة الربوية وتتعدد هذه المخاطر (كما تم التطرق إليها) كلما قدمت البنوك خدمات جديدة، فالبنوك الإسلامية تقدم صيغ تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية إلا أنها وفق هذه الأنشطة والخدمات فإنها تتعرض لمخاطر عديدة، أما الجزء الثاني من الفرضية (ألزمتها الخضوع لرقابة فعالة) فقد أثبتناه من خلال الفصل الثاني حيث أنه وإضافة لتخصيص البنوك إدارة خاصة للمخاطر واستعمال أدوات وتقنيات متعددة للتحوط ضد مختلف المخاطر التي قد تصيبها، فإنها تخضع أيضاً للرقابة الخارجية سواء من طرف البنوك المركزية أو لجنة بازل.

الفرضية الثانية: تتعرض البنوك سواءً كانت تقليدية أو إسلامية لمخاطر إلا أن الاختلاف يكمن في أن درجة وحساسية المخاطرة لدى البنوك الإسلامية أعلى من نظيرتها لدى البنوك التقليدية لوجود ضمانات على القروض لهذه الأخيرة، هي فرضية صحيحة وقد تم إثبات صحتها في الفصل الثاني، حيث تعد المخاطر الائتمانية أحد أصعب المخاطر التي تؤثر على الصحة المالية للبنوك، لكن البنوك التقليدية تعتمد بدرجة كبيرة على الضمانات سواءً منها الشخصية أو المعنوية للتغطية ضد المخاطر التي يمكن أن تصيبها في حالة عدم قدرة عملائها على التسديد، وبالتالي يمكنها من استعمال الضمانات في التقليل من درجة المخاطر.

الفرضية الثالثة: تمتلك البنوك التقليدية تقنيات عديدة وأدوات حديثة كالمشتقات المالية بصورة كبيرة لإدارة مخاطرها والتخفيف من الآثار السلبية لها، فرضية خاطئة، إذ أن استخدام هذه التقنيات الحديثة يمكنها من كسب عوائد و تخفيض من آثار المخاطر لكن الإفراط في استعمالها بصورة كبيرة يسبب مخاطر أشد خطورة من المخاطر التي أنشأت لتغطيتها.

الفرضية الرابعة: البنوك الإسلامية أكثر مقدرة ومرونة في إدارة مخاطرها لتقيدها والتزامها بالضوابط الشرعية ومبادئ الشريعة الإسلامية ولارتباطها الوثيق بالجانب الروحي خلافاً للبنوك التقليدية الربوية غير

الخاتمة العامة

الملتزمة بما أمرنا به ربنا ورسوله الكريم من خلال قوله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين ۝ فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون" سورة البقرة (278-279)، وهذا يعد وعيد عظيم من الله لمن يتعاملون بالربا وبما أن البنوك التقليدية تتعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً فلن تفلح وستكون عرضة للمخاطر أكثر من البنوك الإسلامية، هي فرضية صحيحة، حيث أن لدى البنوك من الأساليب والوسائل ما يمكنها من التصدي للمخاطر ولها إدارات متخصصة في إدارة المخاطر، هدفها متابعة المخاطر وتصميم الاستراتيجيات المناسبة للتعامل معها، كما أن مبادئها الإسلامية والضوابط التي تحكمها هدفها الأسمى حماية المال من الضياع عكس البنوك التقليدية التي هدفها تعظيم الربح.

آفاق الدراسة:

إن البحث والخوض في موضوع البحث في إدارة المخاطر البنكية جدير بالاهتمام، إذ تبقى الكثير من الموضوعات والنقاط التي لم يستوفها بحثنا هذا، وهي جوانب ينبغي الاعتناء بها في مجال التحوط وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، ويمكن لها أن تكون بمثابة إشكاليات لبحوث عديدة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- المقارنة بين المنتجات المالية التحوطية التقليدية، والمنتجات الإسلامية في مجال الكفاءة الاقتصادية.

- دور صناعة الهندسة المالية الإسلامية في إيجاد وتطوير السوق المالية الإسلامية وإمدادها بالأدوات المالية الشرعية.

- البحث عن مجالات الصناعة المالية الإسلامية التي تفتقر إلى منتجات تحوطية ملائمة واقتراح الأدوات الأنسب لتغطية هذه النقائص.

قائمة المراجع:

أولاً : الكتب

- إبراهيم الكراسنة. (2006). أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر. أبو ظبي، الإمارات: صندوق النقد العربي.
- إبراهيم الكراسنة. (2013). الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان لدى البنوك. أبوظبي: صندوق النقد العربي.
- أحمد عبد العزيز الألفي. (1997). الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- إدارة البنوك التجارية. (2016). اسماعيل ابراهيم عبد الباقي. الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- اسماعيل ابراهيم عبد الباقي. (2016). إدارة البنوك التجارية. تأليف اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- الشمري صادق راشد. (2009). إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- الطاهر لطرش. (2005). تقنيات البنوك. تأليف الطاهر لطرش، تقنيات البنوك (الإصدار الطبعة الخامسة). الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- المشتقات المالية وتغطية المخاطر. (2017). محمد خميسي بن رجم. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
- بن ابراهيم الغالي، و بن ضيف محمد عدنان. (2019). الأسواق المالية الدولية. بسكرة: دار علي بن زيد للطباعة والنشر.
- بن الناصر فاطمة. (2009). تسيير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية. ماجستير . كلية العلوم والاقتصادية وعلوم التسيير ، ورقلة.
- حاكم محسن حمد عبد الحسين راضي الربيعي. (2012). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة. تأليف حاكم محسن حمد عبد الحسين راضي الربيعي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة. بغداد، العراق: دار السلام.
- زيد جوده. (2000). الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك. تأليف زيد جوده محفوظ رمضان، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- سامي ابراهيم السويلم. (2004). البحث عن أدوات مبتكرة لمعالجة المخاطرة. ندوة مخاطر المصارف الإسلامية. الرياض: دراسات اقتصادية اسلامية.
- سامي بن ابراهيم السويلم. (2007). التحوط في التمويل الإسلامي. جدة: دار إرفاء للنشر والتوزيع.

سامي خليل. (1981). النقود والبنوك. تأليف سامي خليل، النقود والبنوك (الإصدار الطبعة الأولى،). السالمية، الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

سامي خليل. (1981). النقود والبنوك. السالمية: شركة كاظمة للنشر و الترجمة والتوزيع.

بوعتروس عبد الحق. (2007). تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف. المؤتمر الدولي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.

سليمان موصللي، و عدنان سليمان. (2013). الأسواق المالية. دمشق: دار دمشق للنشر والتوزيع.

سليمان ناصر. (2015). التقنيات البنكية وعمليات الائتمان. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

سمير الخطيب. (2005). قياس وإدارة المخاطر بالبنوك. الاسكندرية: منشأة المعارف.

سمير عبد الحميد رضوان. (2005). المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر. القاهرة: دار النشر للجامعات.

سمير عبد الحميد رضوان. (2005). المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر. مصر: دار النشر للجامعات.

صادق راشد الشمري. (2009). إدارة المصارف (الواقع والتطبيقات العملية). الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

صادق مدحت. (2001). أدوات وتقنيات مصرفية. القاهرة: دار غريب.

صندوق النقد العربي. (2003). نظم وسياسات أسعار الصرف. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

طارق عبد العال حماد. (2001). المشتقات المالية (المفاهيم - إدارة المخاطر - المحاسبة). الاسكندرية: الدار الجامعية.

طارق عبد العال حماد. (2006). تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان. الاسكندرية: الدار الجامعية.

طارق عبد العالي حماد. (2007). إدارة المخاطر. الاسكندرية: الدار الجامعية.

عبد الحلیم عمار غربي. (2018). الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي. سوريا: مطبوعات KIE Publications.

عبد الحميد محمود البعلي. (2017). أدوات التمويل والاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية. الكويت: مجموعة البركة المصرفية.

عبد الرحمان النجدي. (2010). بحوث في فقه البنوك الإسلامية. بيروت: شركة دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد الكريم أحمد قندوز. (2017). الخيارات، المستقبلات والمشتقات المالية الأخرى.

- عبد الكريم أحمد قندوز. (2008). الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق. دمشق: مؤسسة الرسالة ناشرون.
- عبد الكريم أحمد قندوز. (2020). نظرية الخطر في الفكر الإقتصادي الإسلامي. تأليف عبد الكريم أحمد قندوز، نظرية الخطر في الفكر الإقتصادي الإسلامي. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- عبد المنعم السيد علي. (2004). النقود والمصارف والأسواق المالية. عمان: دار الحامد.
- محمد أحمد الأفندي. (2009). النقود والبنوك. صنعاء: دار الكتاب الجامعي.
- محمد الصيرفي. (2007). إدارة المصارف. تأليف محمد الصيرفي، إدارة المصارف (الإصدار الطبعة الأولى). الإسكندرية، مصر: دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر.
- محمد بن علي القري. (2020). بحوث في التمويل الإسلامي. الرياض: دار سلميان للنشر والتوزيع.
- محمد خميسي بن رجم. (2017). المشتقات المالية وتغطية المخاطر. تأليف محمد خميسي بن رجم، المشتقات المالية وتغطية المخاطر (الإصدار الطبعة الأولى). الإسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.
- محمد صالح الحناوي، و جلال إبراهيم العيد. (2002). بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- محمد فتحي البديوي. (2011). استخدام الهندسة المالية في إعادة هيكلة المشروعات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
- مروان عوض. (2004). العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- منير إبراهيم هندي. (2002). الفكر الحديث في إدارة المخاطر. الاسكندرية: منشأة المعارف.
- منير إبراهيم هندي. (2003). الفكر الحديث في إدارة المخاطر (الإصدار الجزء 1). الاسكندرية: منشأة المعارف.
- منير هندي. (1995). الأسواق الحاضرة والمستقبلية: أسواق الأوراق المالية وأسواق الاختيار وأسواق العقود المستقبلية. الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- مؤيد راضي خنفر، و غسان فلاح. (2009). تحليل القوائم المالية (الإصدار الطبعة الثانية). عمان: دار النشر والتوزيع.
- محمد فرح عبد الحلیم. (2013). الأسواق المالية والبورصات. صنعاء: جامعة العلوم والتكنولوجيا.
- هشام السعدني خليفة بدوي. (2011). عقود المشتقات المالية. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- هشام السعدني خليفة بدوي. (2011). عقود المشتقات المالية. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- هوشيار معروف. (2009). الاستثمارات والأوراق المالية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

ثانياً: الأطروحات والمذكرات

سميرة محسن. (2006). المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالية. مذكرة ماجستير . قسنطينة، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

شادر سعاد. (12 جوان، 2004). مساهمة الأنظمة الخبيرة في عملية اتخاذ القرار في المؤسسة. مذكرة ماجستير . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

عبد الكريم أحمد قندوز. (2011-2012). التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية. دكتوراه . الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

يحيوي وفاء. (2017). إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية. دكتوراه . البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

المدخلات:

العياشي فداد. (2004). مخاطر الثقة في تطبيقات المضاربة وعلاجها ورقة معلومات أساسية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.

بوعظم كمال، و زيات عادل. (2012). خطوات تشخيص خطر الصرف في المؤسسة. المؤتمر الوطني الأول حول التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية. سوق أهراس: مجلة رؤى اقتصادية.

جليلة عبد الجليل، و بن عبد الفتاح دحمان. (01 ماي، 2018). آليات الرقابة المصرفية في المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال المعايير الاحترازية لاتفقيبات لجنة بازل..

عبد الستار أبو غدة. (2009). ضوابط وتطوير المشتقات المالية في العمل الإسلامي (العربون، السلم، ...إلخ). المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية المالية الإسلامية، الإمارات.

عبد الكريم أحمد قندوز. (2009). إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية من الحلول الجزئية إلى التأصيل. بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول ، دبي: دار وائل للنشر والتوزيع.

معمري نارجس، و سمير أيت عكاش. (01 ديسمبر، 2018). لجنة بازل-3 وتغطية المخاطر التشغيلية. مجلة معارف .

مفتاح صالح. (2009). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية والدولية والحوكمة المالية، سطيف.

نوال بن عمارة. (2009). إدارة المخاطر في مصارف المشاركة. ملتقى دولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة المالية"، سطيح: مجلة الإقتصاد والتنمية.

المجلات والدوريات:

أحلام بوعبدلي، و عائشة طبي. (جون، 2015). إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. مجلة رؤى اقتصادية.

بن سمينة عزيزة. (جون، 2011). إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية. مجلة العلوم الإنسانية .

بوسعيد محمد عبد الكريم، و بن بوزيان محمد. (25 ديسمبر، 2019). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. مجلة المالية والأسواق.

سليم بن يوسف. (2009). أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية. إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

شرون رقية. (01 جون، 2014). تحليل وقياس مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتجارية. مجلة الاقتصاد الصناعي.

شهاب أحمد سعيد العززي. (ديسمبر، 2014). إدارة البنوك الإسلامية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية .

صادق أحمد عبد الله السبئي. (بلا تاريخ). مخاطر صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية. مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية.

صلوح محمد العيد. (01 جانفي، 2015). آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمحاسبية .

ضيف سعيد. (ديسمبر، 2019). إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية . مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية .

ط.د/مسعودي عبد الباسط عبد الصمد. (18 ديسمبر، 2019). أساليب قياس المخاطر التقليدية في البنوك الإسلامية..

عبير فوزان العبيدي. (ماي، 2014). إدارة المخاطر المالية في أعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.

عقل محمد مفلح. (2006). وجهات نظر مصرفية (الإصدار الثانية). عمان: مكتبة المجمع العربي.

481- pp. مجلة الإحياء . إدارة مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية. (2006). 1. ص ،علي

عيساوي سهام، و حوحو فطوم. (31 جانفي، 2020). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. مجلة اقتصاد المال والأعمال ، الصفحات.

فضل عبد الكريم محمد. (04 06، 2008). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. مجلة التعاون الاقتصادي والتنمية.

محبوب علي. (04 أكتوبر، 2019). إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية مصرف السلام أنموذجا. مجلة دراسات وأبحاث .

محمود حسين الوادي، و حسين محمد سمحان. (2012). المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

مختار بونقاب. (ديسمبر، 2016). دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية .

مختار بونقاب، و مريم الأطرش. (01 جوان، 2019). مبدأ إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. مجلة أوراق اقتصاد.

مخلوفي عبد السلام، و بوسفاوي سعاد. (ديسمبر، 2014). إدارة المخاطر في الصناعة المالية الإسلامية. معارف .

مزياني نور الدين وآخرون. (2009). أهمية استخدام طريقة التقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك. استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية ، سكيكدة: مجلة المالية والأسواق.

مصداق راضية. (ديسمبر، 2016). إدارة المخاطر التشغيلية وفقا لاتفاقية بازل 02 في البنوك التجارية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.

معطي لبنى. (سبتمبر، 2017). مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وتأثيرها على الاستقرار المالي في البنوك الإسلامية. مجلة دفاتر بوادكس.

المراجع باللغة الأجنبية:

C.HULL, J. (2012). Risk Management and Financial Institutions. canada: simultaneously.

المواقع الالكترونية:

الأخضر لقيطي، و حمزة غربي. (2012). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية . سطيف: من الإنترنت.